مارتن دايفز وآخرون

علم اجتماع الخدمة الاجتماعية

ترجمة وتقديم

د . شحاته صيام

جامعة القاهرة — فرع الفيوم
الطبعة الأولى
١٩٩٩

إلي إنجي .. الذي يتسع قلبها
لكل الوجود

جاء هذا الكتاب تحت عنوان :

Martin Davies , (ed) The Sociology of Social Work , Routledge , London , 1991 .

تصدير

انشغل الفكر السوسيولوجى وقتاً طويلاً بقضايا التطوير النظرى و الأبستمولوجى، ذلك الذى خلف نوعا من الرؤى النظرية الصارمة التى جاءت لكى تصون وتزود عن تكوينات اقتصادية اجتماعية بعينها، وتروج لأيديولوجيات معينة، باعتبارها نهاية التاريخ. ولكن نتيجة للصراع الحرور الذى دار رحاه بين هذه الأنظمة الفكرية والأيديولوجيات السائدة، ونتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها المجتمعات الإنسانية فى الأونة الأخيرة، ما لبث أن طرأ تطور محايث على التخريجات التى عرفتها ساحة النظرية الاجتماعية.

لقد شهدت النظرية الاجتماعية تطوراً كبيراً، إما بالإضافة أو بالحذف أو التفتيت. فإذا كانت النظرية الاجتماعية عايشت لفترة طويلة وجود منظومات فكرية واسعة، فإن هذه المنظومات ما لبثت أن عرفت نوعاً من التغيير، إذ استعاضت عنها بأخرى ضيقة. والواقع أن هذا التغير الذى اعترى وجود النظرية، أوجد بدوره نوعاً من الصراع بين المؤيدين والمعارضين من خندق الرؤى الواسعة والضيقة. ففى الوقت الذى كان هناك من يحالف الرؤية الواسعة، وآخر من يعاندها، فى الوقت عينه الذى يحاول فيه البعض أن يوفق بينهما، ويأخذ من كل منهما نتفاً لكى يصيغها فى ثوب نظرى جديد.

إنه فى إتون العراك النظرى الذى نشب بين مفكرى كل فريق، دفع كل منهم بخطل المقولات النظرية والتكنيكات المستخدمة للآخر،

الأمر الذى أوجد نوعا من التشرذم النظرى، وسيلا فياضا من الدفوعات النظرية التى تثبت جنوح الآخر عن جادة الصواب. وبغض النظر عن حكمة أو عدم صدق كل اتجاه نظرى فى تناول الظواهر الاجتماعية، من وجهة نظر كل منهم، فإن ما يهمنا أن هذه الاتجاهات النظرية حاولت أن تسبر غور الظواهر الاجتماعية كل حسب توجهه وتكنيكاته.

إن ما يهمنا التشديد عليه فى هذا الإطار، أن التوجهات النظرية التى عرفها الواقع السوسيولوجى تكشف عن نوع من التحزب الأيديولوجى، وتحاكيا فى صياغة المقولات النظرية. ففى حين نجد فريقا من العلماء والدارسين يستخدمون النظرية الاجتماعية –أى نظرية– برمتها بحسبانها نظرية واسعة. فإن هناك من يجذر هذه النظرية ويستخدمها كمفهوم فى إطار موضوع دراسته،وعلى النقيض من الفريق الأول والآخر، هناك من يستغنى عن هذه المقولات النظرية نهائيا، ويحاول أن يدرس الواقع الاجتماعى المعاش فى حل عن أى نظرية سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ أى من الفرق السابقة فى طريقة تسلحها النظرى أو عدمه، فإن هذا الوضع جعل النظرية فى علم الاجتماع فى وضع مأزوم. إن أزمة النظرية الاجتماعية انعكست بشكل جلى على المخرجات النظرية التى جاءت بها الدراسات المختلفة التى تناولها السوسيولوجيين. ذلك الأمر الذى لم تفلت منه أيضا الميادين

الأخرى التى تنهل من النظرية الاجتماعية إطاراً مرشداً وموجهاً لكل دراساتها.

وإذا كنا هنا بصدد تصدير لإحدى الكتب المهمة التى تتصدى لعملية تطوير النظرية الاجتماعية، فإن هذا العمل يكشف عن مدى التباين فى استخدام المقولات النظرية سواء كانت شكلا واسعاً أو ضيقاً. ولكى لا نطيل على القارئ العزيز المهتم بمثل هذا الموضوع، فإن هذا الكتاب قد جاء فى خمس فصول أساسية تتناول موضوعات الخدمة الاجتماعية فى ضوء الأطر النظرية الجارية والحديثة فى إطار علم الاجتماع، وكيف أن الخدمة الاجتماعية لم تعد تقف بعد على المقولات الكلاسيكية والواسعة التى يشهدها مسرح علم الاجتماع سواء فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو التحزب النظرى الصارم. لقد تعدت الخدمة الاجتماعية هذا الأمر، إذ استفادت من استخدام المقولات النظرية فى إطار بحوث الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن تجاوزها للأطر النظرية الكلاسيكية الواسعة التى كان يعج بها علم الاجتماع.

إننا الآن ندعو القارئ العزيز إلى قراءة هذا العمل، ونترك لكم الحكم، وأنى آمل أن يحظى هذا العمل برضاكم.

المترجم

ش. ص.

مقدمة

مقدمة

بقلم : د. شحاته صيام.

خيانة النظرية فى بحوث الخدمة الاجتماعية:

من تسطيح النظرية إلى أزمة التنظير

تمهيد:

تسعى هذه الورقة إلى فهم العلاقة بين النظرية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال محورين أساسيين، الأول هو مدى انتشار التيارات النظرية التى يعج بها مسرح علم الاجتماع، أما المحور الأخر فيتصل بشكل وشيج بمدى الاتصال والانفصال فى بحوث الخدمة الاجتماعية بالنظريات التى تنطلق منها، وإلى أى مدى تتخذ ممارسات الخدمة الاجتماعية من الواقع ومعطياته معياراً للنقد الاجتماعى. أو بمعنى آخر، إننا نركز وحسب على كيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المداخل النظرية المتباينة، وعلى أى منها تركز وتنطلق، وما مدى النجاح والإخفاق فى التعامل مع المفاهيم والمقولات النظرية التى تتكأ عليها، وإلى أى حد نجحت فى تدشين إطار نظرى خاص بها يمكن تطويعه فى إطار الممارسة المهنية لتفعيل عملية النقد الاجتماعى.

أولا: أطر النظرية الاجتماعية: الماكرو والميكرو.

بادئ ذى بدء يمكن القول أن ثمة تصنيفا للرؤى السوسيولوجية مفاده، أن هذه الرؤى إما أنها ذات رؤية واسعة Macro، أو أنها ذات رؤية ضيقة Micro ، وأن هذه المستويات سواء الواسعة أو الضيقة تأتى متصارعة. وبيد أنها كذلك، إلا أن المتأمل فيها يستطيع أن يقول أنها جاءت إما تطويرا لبعضها فى ضوء ما هو حادث اجتماعيا، وهو ما يدخل فى إطار الإيجابية، أو أنها جاءت مناهضة لكل مقولاتها فى ضوء التحزب الأيديولوجى، وهو ما يدخل فى إطار السلبية. وبغض النظر عن الشكل الإيجابى والسلبى، فإننا نشير هنا إلى قضية التحزب النظرى الذى ولد عراكا نظريا عنيفا بين هذه الرؤى.

وإذا كانت ساحة العلم قد شهدت صراعا حرورا بين الاتجاهات النظرية، فإن هناك من المحاولات التى سعت إلى تجسير الهوة بين هذه النظريات، تلك التى عرفت وفق مفهوم التأليف أو التوليف النظرى بين هذه الاتجاهات المتصارعة. إن هذه المحاولات جاهدت لتقريب الهوة النظرية، ولكنها فى الوقت آنه، اكتفت وحسب بتقديم الصياغات التى من شأنها أن تكف عن توضيح التباينات النظرية، دون تقديم الآليات المناسبة لتطوير المعارف النظرية فى هذا الصدد. إن مثل هذا العمل أوقعها فيما يسمى بالتشويه النظرى والمنهجى، فضلا عن الوقوع فى خطأ انفصال الفكر عن الممارسة.

ويتفق معظم الباحثين فى العلوم الاجتماعية -وخاصة فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- على ضرورة استناد البحث على نظرية محددة، باعتبار أن البحث دون نظرية ما هو إلا نوع من العبث. وإذا كان هذا القول قد لاقى قبولا لدى البعض، فإن هناك نفرا آخرا يرى عكس ذلك، حيث يرى ضرورة الفصل بين النظرية والبحث. أو بمعنى أخر، أنه يمكن دراسة الواقع الاجتماعى دراسة علمية دون الاستناد إلى نظرية بعينها. إن ذلك يعود فى تصوراتهم إلى أن النظرية دائما ما تأتى من خلال نتائج علمية أقيمت فى إطار الواقع الاجتماعى، لذا فإنه يتوجب أن يفرغ الباحثين من رءوسهم أية إطار نظرى، وأن يتوجهوا مباشرة لدراسة الواقع دون التزام نظرى معين(١).

ويجدر أن نشير إلى أن الفريق الأول -على عكس الفريق الثانى- يقتنع بأن العلم، أى علم، لا يمكن أن يقوم ويؤتى فعله من خلال البحث الأمبريقى وحسب، إذ يتطلب ذلك ضرورة أن نضع النتائج التى نتوصل إليها من خلال العمل الميدانى فى إطار نظرية محددة. إن ذلك يعنى أن النظرية تفرض ذاتها على البحث الاجتماعى، حيث تقوم بتزويدنا بالتصورات والفروض والعلاقات المنطقية والتأويلات الفلسفية التى من

---

(١) محمد عاطف غيث، دراسات فى تاريخ التفكير واتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٦-٢٨.

خلالها يمكن أن ندرس الواقع ونتنبأ بمستقبله[١]. إنه من غير النظرية نصبح كغواصين غير أكفاء أو غير مؤهلين نبحث فى بحر لجى يكتنفه كثير من المخاطر، الأمر الذى يفضى فى النهاية، إما أن نبتعد عن الهدف الذى جئنا من أجله، أو أننا نعود خاليين الوفاض من أى شىء. إن النظرية مثلها مثل المنارة التى تهدى إلى بر الأمان، ومن ثم الوصول إلى شاطئ الحقيقة.

وحيث أن النظرية الوظيفية إلى جانب الماركسية تعتبران من النظريات الشائعة فى إطار العلوم الاجتماعية، ويشكلان المداخل الأساسية التى استند عليها فى دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية، فإنهما يدخلان فى إطار ما يسمى بالنظريات الكبرى. وإذا كان هناك ما يسمى بالنظريات الكبرى أو الواسعة، فإن هناك ما يسمى بالنظريات الصغرى أو الضيقة، تلك التى اتخذت من مفاهيم النظريات الكبرى وحدات تحليلية، باعتبارها نظريات تستطيع تفسير الظواهر القائمة فى الواقع الاجتماعى[٢].

وحرى بنا أن نسجل هنا فى هذا الإطار أن النظريات الاجتماعية التى عرفها مسرح أحداث العلم، جاءت كانعكاس لواقع اجتماعى معين.

---

(١) جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وأحمد زايد، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١، ص٤٤.

(٢) على ليلة، "المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر"، فى: ندوة اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٠، ص ١.

بما يعنى أن ثمة علاقة واشجة بين نظرية علم الاجتماع والأيديولوجية السائدة فى إطار اجتماعى بذاته. ولما كانت هذه النظريات انعكاسا لواقع اجتماعى معين، فإن الملاحظ فى إطار هذه النظريات، إنها جاءت متضادة وتعكس تحزبا لبناءات اجتماعية اقتصادية بعينها(١).

إن المتأمل فى طبيعة هذه النظريات الاجتماعية يجدها قد قامت من أجل الدفاع عن نموذج معين من المجتمعات الإنسانية، وتحمل له تصورا مثاليا محددا، إذ من خلاله حاولت تشكيل رؤية خاصة بها لرؤية الحقائق وتفعيل الممارسة الحقيقية فى إطار الواقع القائم وفق رؤية أخلاقية أو سياسية محددة. إن تنوع نظريات علم الاجتماع وتحزبها، يجعلنا نطلق تساؤلا محوريا مؤداه: أيهما صحيح وأيهما كاذب، وأيهما نختار؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يصبح من الصعوبة بمكان، أو يكون عصى على الإجابة، وذلك لأن كل من هذه النظريات يحمل صدقا فى جانب، وعكس ذلك فى جانب آخر، فليس هناك شىء مطلق من حيث كونه صحيحا على الإطلاق. إن كل منها يحمل جزءا من الحقيقة وله لحظة انتصار، وليس هناك شيئا مثاليا وصحيحا على الإطلاق(٢).

---

(١) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٢.

(٢) اليكس انكلس، ما السوسيولوجية: مدخل إلى العلم والمهنة،وزارة الثقافة،سوريا،١٩٩٦، ص ص٥٧-٥٨.

ولما كانت النظرية البنائية الوظيفية والنظرية الماركسية تدخلان فى إطار النظريات الكبرى، فإننا نجد أن البنائية الوظيفية جاهدت من أجل خلق نظرية عامة لفهم المجتمع وتاريخه من خلال مفهوم الفعل الاجتماعى. والواقع أن مثل هذه النظرية قد واجهت نوعا من النقد الحاد من قبل أصحاب النظريات الصغرى أو متوسطة المدى Middle range theory وخاصة "ميرتون" Merton الذى يرى أن النظرية البنائية الوظيفية ما هى إلا نوع من الأطر الفكرية التصورية بالغة التجريد، وتفتقد القدرة التوجيهية فى فهم المشكلات الواقعية، لذا فهو يعتبرها شكلا من النماذج الثقافية[١].

وإذا كان مجموعة الدفوعات النقدية السابقة قد قدمت إلى البنائية الوظيفية باعتبارها نظرية كبرى، فإن الماركسية هى الأخرى لم تسلم من ذلك، إذ كيل لها كوكبة من الانتقادات بحسبانها كذلك أيضا. ولعل أهم الدفوعات النقدية، أنها نظرت إلى الواقع من خلال رؤية فلسفية وأخلاقية لتحكم على الأفعال الإنسانية لإقامة تصور كلى وشامل للمجتمع. إن ما ذكرناه توا من انتقادات لكل من البنائية الوظيفية

---

(1) Merton R., Social Theory and Social Structure, free press, New York, p.57.

والماركسية جعل بعض المفكرين يشيح عنهما صفة العلمية ويدخلاهمـا في إطار ما يسمى بالأيديولوجيا أو منظومة القيم[١].

إن توجيه سهام النقد لكل من البنائية الوظيفية والماركسية، دفـع البعض إلى أخذ مواقف متشددة منهما، الأمر الذى جعلـهم يـرون أن الموقف المنهجي والنظرى الذى تدفع به النظريات الضيقة سوف تفيـد فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة القائمة، وأيضا سوف تفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنـا تفسير وتحليل البيانات، مكانيـا وزمانيـا، وطريقـة التفكـير والعمـل والممارسة، ناهيك عن تطور المعرفة الأبستمولوجية. لقـد ان الأوان أن ندير ظهورنا ونغض أعيننا عن الرؤى الرحبة أو الواسعة، وأن نتحـول مباشرة إلى الرؤى الضيقة التى باتت جزءا مؤسسا للابتكارات المنهجية فى الدراسات الاجتماعية. إن الرؤى الصغرى غدت فعالة فى توجيـه الدراسات التى تهتم بمشاكل الحياة اليومية فى المجتمع[٢].

إن إلحاق النقد بالنظريات الكبرى قد أضعف وضعيتها من حيـث طبيعتها الأبستمولوجية والوجودية، ذلك مـا فـرض مجموعـة مـن المراجعات الشاملة، وجعل البعض يقدم مجموعة من البدائل المنهجيـة

---

(١) السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب، الطبعـة الأولـى، القـاهرة، ١٩٨٢، ص ٧١ وص ص ٢٤٣-٢٤٤.

(2) Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and kegan poul, London, 1981, p. 28.

مثل الفهم الفينومينولوجى والتحليل الأثنوميثودولوجى والتحليل البنيـوى والرؤى النقدية. إن البدائل المنهجية المحدثة ما هى إلا نوع من الامتداد النظرى أو الشكل المحدث أو المناهض للرؤى النظريـة الكـبرى. أو بمعنى آخر إن المتأمل للتواتر النظرى على ساحة النظرية الاجتماعيـة، يجد أن هذه المدارس إما أنها جاءت للاختلافات -وليس للتطور- مـع النظريات الكبرى، أو أنها جاءت لكـى تخـتزل مقولاتـها، أو أنـها استعارت منها وحسب بعض المفاهيم الأصيلة فى ضوء عدم الاكتمـال النظرى؛ إلى الحد الذى جعلها موضـة فكريـة، لاحقـت الموضـات والتحولات الأخرى التى انتشرت فى ربوع الأرض. إن هذه الموضـة الفكرية خلقت نزاعا فكريا جديدا بين الأصول والتوابع، الأمـر الـذى يدفعنا إلى التعريج على أهم مقولاتها النظرية. وأحرى بنـا أن نسـجل هنا، أن النزاعات الفكرية الحادثة فى إطار النظرية الاجتماعية، لم تكن ذات جذور منفصلة عن تاريخ تطور النظرية، إذ أن هناك سوابق فكرية فى هذا الإطار يحدثنا عنها تاريخ النظرية الاجتماعية[١].

ويجدر أن نشير إلى أن الخروج من كنف النظريات الكبرى كانت ورائه أسباب تتصل بطبيعة العلم. فليس فقط الخلاف المنهجى هو الـذى حدا بهم إلى ذلك النشوذ، بل أيضا كان سببه الحد من اسـتعارة هـذه النظريات نهج وآليات العلوم الطبيعية. إن ذلك كان يعنى الوقوف فـى

---

(١) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافى العربى، الطبعـة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص ٥.

وجه ما يسمى بالتحليلات الكمية الموسعة والاستعارات التصورية والتشبيهات المجازية التى أخذت بشكل موسع من العلوم الطبيعية. والحقيقة أن مجافاة هذه المواقف النظرية قد أدى إلى ولادة تيار فكرى هام يطلق عليه اليوم بنظرية الفعل العقلانى Rational Action Theory أو الخيار العقلانى، ذلك الاتجاه الذى يضم فى طياته مجموعة من الاتجاهات المتباينة مثل منطق الفعل الجماعى والعقلانية المنهجية والفعلية المنهجية والفردية، فضلا عن بروز تيارات أخرى أخذت من منظومة التعبير والاتصال آلية لتحديد الفعل الاجتماعى. وأحرى بنا أن نوضح فى هذا الصدد، أن الوعى بهذه المنظومة قد ولد هو الآخر ثلاث مدارس أخرى فى علم الاجتماعى هى: التفاعلية الرمزية والمنهجية الأثنية (الأثنوميثودولوجيا)، والبنيوية، تلك التى من خلالها أراد علماء الاجتماع أن يوضحوا منظومات القواعد التى تحكم المجتمع وكيفية إنتاج المعانى وآليات بناء الواقع الاجتماعى[1].

وعلى الرغم من أن المدارس النظرية التى دفعنا بها توا، قد جاءت نتيجة انفصامها عن النظريات الكبرى، إلا أنها فى الوقت عينة تمثل رؤية نقدية للاتجاهات النظرية الكبرى التى حاولت أن تقرب بين العالم الثقافى والاجتماعى من جانب، والعالم الطبيعى من جانب آخر. فعلى سبيل المثال نجد أن الاتجاه الفينومينولوجى يحاول أن يراجع

---

(1) Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; Free Press, New York, 1969, pp. 42-45.

مجموعة السمات النظرية والمنهجية التى شاع ترديدها واستخدامها، إذ أخذ موقفا مناهضا منها، ذلك الذى يتضح فى رفضه سيادة العلاقات السببية كما هو لدى "فيبر" Weber، والعودة إلى الأشياء والنظر إلى الواقع باعتباره نتاجا للنشاط الإنسانى وخبراته فى الواقع[١]. أو هى بقول آخر، أنها تسعى إلى دراسة خبرات الإنسان ووعيه من خلال أسلوب منهجى خاص هو ما يطلق عليه بالاختزال الفينومينولوجى Phenomenology Reduction. إنه من خلال هذا الفهم يستطيع الفينومينولوجيون أن يخبروا العالم المحسوس وعالم الحياة اليومية، باعتباره المحيط الاجتماعى الذى يربط ويفرز الوقائع الاجتماعية[٢].

ولا تختلف الأثنوميثودولوجيا عن الفينومينولوجيا فى موقفها السابق، إذ وقفت موقفا مناهضا من النموذج الوضعى فى دراسة المجتمعات الإنسانية. إن الأثنوميثودولوجيا بحسبانها تطويرا للمدرسة الفينومينولوجية ومدرسة التفاعل الرمزى، فهى ترى أن العالم يعد نتاجا للأفعال والأنشطة الناتجة عن الفرد، وبالتالى فإن الفهم الذاتى Subjective understanding يمثل الطريقة المثالية والوحيدة لفهم الفرد وواقعه الاجتماعى عن كثب، إذ من خلال الفرد ذاته يمكن الوصول إلى الخصائص العقلانية للتعبيرات الدالة التى تتعلق بسياق

---

(1) Wolf R., "Phenomenology and Sociology", in:Bottomore: T. and Nisbet R., (eds.) A History of sociological Analysis, Heinenmann, London, 1978, p. 500.

(2) Shutz A. and Luckman T., The Structure of the world, Northwestern Univ. Press, Evanston, 1973, p. 53.

معين، أو بمجموعة من الأفعال فى إطار مناشط الحياة اليومية. أو بقول آخر، أنه من خلال الفهم الذاتى يمكن الوصول إلى مجموعة المعارف المنظمة التى يدركها الفرد بالنسبة لكل مسائل أموره، بحيث تدلنا على الواقع الموضوعى للوقائع الاجتماعية وأنشطة التفاعل الاجتماعى، وذلك باعتبار أن أنشطة الأفراد وممارساتهم هى التى تشكل الأبنية والتنظيمات والأنظمة الاجتماعية(١).

وإذا كان ما سبق يمثل مشهدان للخروج من أسار النظريات الكبرى وخاصة البنائية الوظيفية، فإن نفس الفعل قد أصاب النظرية الماركسية. لقد فعلت الرؤية النقدية فعلتها، وافتعلت عراكا نظريا مع الماركسية، فراحت تدحض مقولاتها وتكنيكاتها المنهجية. لقد دعت الرؤى النقدية إلى رفض الأنظمة القائمة، ومن ثم سعت إلى تقويضها والأتيان بأخرى. وعلى الرغم من أن هذه الرؤى قد جاءت لإعادة النظر فى مخرجات الرؤى الكبرى، فإنها فى الوقت ذاته، جاءت أيضا لنقد التنظيم الاجتماعى الاقتصادى القائم، بهدف إنهاء عمليات القهر والاستغلال. إن الخروج أو النشوذ عن الخط الماركسى يتمثل فى صياغة مفاهيم جديدة واكبت التطورات والمشكلات التى حفلت بها الهياكل الاجتماعية للبلدان الأوربية فى النصف الثانى من القرن

---

(١) زينب شاهين، الأثنوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٧٣-٧٨ وأيضا. على جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٢٧٩-٣٠٣.

العشرين. ولعل أبرز ذلك يتحدد فى طرح "بولانتزاس" Poulantzas لمفاهيم مصفوفة الإنتاج التى جاءت مخالفة للخط الماركسى، ناهيك عن تمييزه بين البنيات أو الأصعدة السياسية والأيديولوجية والمستويات الاقتصادية(١).

وحيث أن التيار النظرى الذى أشرنا إليه فى السطور السابقة يدخل فى أضمومة التيارات المحدثة النقدية التى انسلخت أو ارتدت عن الماركسية الأرثوذوكسية، فإن هناك اتجاهاً آخراً تمثله مدرسة فرانكفورت، تلك المدرسة التى دحضت مقولة الفاعل الثورى لدى الماركسية، أو أبدلته بآخر فى ضوء الواقع القائم فى المجتمعات الأوربية. لقد أنهت هذه المدرسة إلى الأبد الدور الثورى للطبقة العاملة، ووضعت بدلا منه الشباب والطلاب والمنبوذين والملونين والمضطهدين(٢).

---

(١) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د.ت، ص ١٦٧.
ويمكن الرجوع أيضا إلى:
نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) حول أفكار المدرسة النقدية راجع:
- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابشى، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.
- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.

وبالنظر إلى البنيوية التى انفصمت ابستمولوجيا عن الأطر النظرية القائمة، نجدها قد أحدثت تبدلا واضحا ليس فقط فى نموذجها المعرفى، وإنما أحدثت هذا التبدل فى اختيار موضوعات الدرس، وعملية بنائها، والفرضيات التى تبنتها، والمناهج الملائمة لاختيار هذه الفرضيات، فضلا عن صياغتها لنماذج خاصة بها. إن ذلك ساعد البنيوية -حسبما ترى- فى الكشف عن البنيات القائمة وظائفها وقوانينها الداخلية. إن هذا التحول جعل من البنيوية موضة جديدة من التنظير تهتم فقط بعملية تفسير التحولات وفق القوانين الداخلية للبنيات الاجتماعية، وتبتعد فى الوقت عينه عن الرهانات السياسية(١).

ويجدر أن نشير إلى أن البنيوية بحسبانها موضة فكرية سرعان ما انقضى بريقها، الأمر الذى ساهم التى طرح مجموعة من التيارات النظرية التى يمكن أن نصنفها إلى أربعة أشكال رئيسية هى: البنيوية التكوينية، وعلم الاجتماع الدينامى، والطرح الوظيفى النسقى أو الاستراتيجى، والفردوية المنهجية. وبالنظر إلى النوع الأول وهو البنيوية التكوينية، نجد أنه يطلق عليها بما بعد البنيوية، والتى استبدلت مفاهيم الماركسية بأخرى. لقد استندت هذه المدرسة إلى مفاهيم السيطرة

---

(١) أندريه أكون "علم الاجتماع"، فى: مجموعة من المؤلفين، فلسفة العلوم من ١٨٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرازق الأصفر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤، ص ١١٨ وأيضا راجع:

جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفى شتروى إلى ديدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦، الكويت ١٩٩٦، ص ص ٤٥-٤٩.

والمعانى الرمزية بدلا من مفاهيم الطبقات وتقسيم العمل والملكية والسيطرة على أدوات الإنتاج. إنهم فى ذلك قد تجافوا مع الماركسية، فى الوقت الذى حذوا حذو الفهم الفيبرى، وحاولوا من خلال هذا الفهم تصويب أنساق العلاقات القائمة فى الواقع المعاش[١].

ولإدراك طبيعة علم الاجتماع الدينامى فإنه لا يتباين فى توجهاته البحثية عن البنيوية التكوينية، ولكن لا يعنى ذلك أنه يتفق معها تماما. إن علم الاجتماع الدينامى يعطى أهمية متعاظمة لوقائع البنية التى من خلالها يركز على أمرين لا ثالث لهما: الأول هو ما يحدث من تبدلات، أما الأمر الآخر فإنه يتمثل فى التركيز على صيرورة المجتمعات الإنسانية. إن ما سبق يعنى أن علم الاجتماع الدينامى جعل من التجارب التى خبرتها المجتمعات الإنسانية شكلا خاصا للوقوف على التغيرات التاريخية والاجتماعية التى حدثت فى كنفها، وهو فى ذلك إذ يجعل الأمر السابق نصب عينيه، فإنه يحاول أن يضبط المتغيرات المختلفة التى من خلالها يتم الكشف عن العلاقات الداخلية وارتباطاتها الخارجية.

وللوقوف على التيار الثالث والأخير فى هذا الصدد، فإننا نجد أنه يتقاطع مع التيارين السابقتين –أقصد البنيوية التكوينية وعلم الاجتماع الدينامى–. ففى الوقت الذى ينهض على فرضية انقسام المجتمع

---

(١) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية ....، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٠ وأيضا: جيوفانى بوسينو، نقد المعرفة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٩.

وتنضيده اجتماعيا، ويبتعدان عن تحديد الصراع وفقا لهذا الانقسام، فإن الطرح الوظيفى النسقى[١] والاستراتيجى يركز على البنيات الوظيفية (التنظيمات الاجتماعية) باعتبارها بناء تضطلع بمجموعة من الوظائف الاجتماعية التى تتم من خلال المواقف المتبادلة والعلاقات بين الفاعلين داخل تنظيم معين. إنهم ينظرون إلى التنظيمات باعتبارها كيانات مجردة أو شبه مصطنعة تحتوى على مجموعة من السلوكيات التى تبرز شحنات انفعالية تعبر عنها المعتقدات والقيم السلوكية الممارسة[٢].

وإذا كانت الاتجاهات السابقة التى تحدثنا عنها قد أخذت فى توجهاتها مسألة الكلية الاجتماعية Social Totality ، فإن الفردية المنهجية اتخذت من التحليلات الاجتماعية للفرد إطارا مرجعيا فى توجهاتها ووحدة للملاحظة. إنها لجأت إلى المناهج الفردية وتجافت مع التصورات الجماعية. بمعنى أنها أغمضت عينيها عن دراسة الكليات أو الأنساق، وركزت كل جهودها على دراسة سلوكيات الأفراد وكيفية اندماجهم فى داخل الجماعات أو السياقات المجتمعية. إنها وفق ذلك تكون قد ألغت البعد التاريخى عن اهتمامها، وحاولت وحسب الكشف عن الضرورات الداخلية التى تجعل من سلوك الأفراد الهم الرئيسى فى البحث، ذلك الاهتمام الذى ينتقل بهم من دراسة الجزء إلى فهم الكل برمته. أننا نفهم مما سبق أن الفردية المنهجية تسعى إلى تحويل التحليل

---

(١) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية ...، المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٦١-٧١.

الاجتماعى تجاه تحليل الأعمال والسلوكيات الفردية التى من خلالها يمكن دراسة الأنساق الوظيفية وعمليات التفاعل فى داخلها فى ضوء فهم الأدوار التى يضطلع بها كل فاعل فى إطار اختياراته الفردية[١].

وأحرى بنا أن نوضح هنا أن الطروحات الجديدة التى أشرنا إليها قبل قليل فى السطور الفائتة، جاءت نتيجة ما يمكن أن نطلق عليه بأزمة النظرية، التى اتضح معالمها مع نهاية عقد السبعينات، تلك الفترة التى شهدت أفول المعتقدات اليقينية، وانحطاط الحقائق، وأزمة العقل أو كسوف العقلانية. إن ما حددناه توا جعل النظرية الاجتماعية تنقلب رأسا على عقب، إذ تحولت ساحتها إلى أرض خصبة للرؤى التفتيتية، وفتحت ساحة العلم على مصاريعها للعراكات والتجديدات والتبدلات والارتدادات التى جاءت وفق معيار الفصم النظرى والأيديولوجى.

وبغض النظر عن الوضع الذى أشرنا إليه قبل قليل، والصراع الحرور بين ما يسمى بالنظريات وبعضها البعض، فإنه يعن لنا تساؤلا محوريا مؤداه: أين موقع الخدمة الاجتماعية من كل هذه الأحداث؟. هل تنهل من النظريات الكبرى وتتخذ منها إطارا تصوريا، أم أنها تركن إلى أحد النظريات الصغرى، أم أنها تتقاطع مع كل هذه النظريات وتفرض عليها مسائل المهنة وأدوار الممارسة نظرية خاصة بها؟. إن ما سبق هو ما سنحاول الإجابة عليه وفك رموزه فى السطور التالية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٧٥-٨٨.

ثانيا: الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية: وجها لوجه.

كما سبق أن أوضحنا فى صدر هذه الورقة، أنه يمكننا فهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية من خلال محورين، الأول هو مدى كفاءة دراسات الخدمة الاجتماعية فى استخدام النظرية الاجتماعية ومدى نجاحاتها فى الوصول إلى نتائج مفيدة على صعيد الواقع المجتمعى، أو فى تطوير رؤى نظرية جديدة يمكن تفعيلها فى إطار دراسة الواقع القائم بكل ما يحويه من إشكاليات اجتماعية. أما المحور الأخر، فيتمثل فى الكشف عن طبيعة الاتجاه النظرى الفاعل الذى تستند إليه الخدمة الاجتماعية فى ممارساتها الواقعية.

إن الاستناد إلى المحورين السابقين سوف يأخذ بأيدينا للكشف عن الوجه النظرى الشائع فى استخدام الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن الوقوف عن أوجه النظرية الاجتماعية فى إطار الواقع القائم، وكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من تأويل النظرية لتقديم تفسير مقبول للقضايا التى تتصدى لدراستها.

إن اهتمامنا بالكشف عن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية يأتى من خلال مهمة محورية تتمثل فى فض الاضطراب الحادث الذى يعانى منه أصحاب هذه المهنة، ذلك الذى يتضح بشكل جلى فى سوء استخدام النظرية وتوظيفها، وتأويل مقولاتها فى إدارة ودراسة الواقع الاجتماعى، ناهيك عن دمغ المهنة بطابع إيديولوجى،

وخلع الصفة النظرية عنها، خاصة فيما يتصل بتأويل الممارسة باعتبارها نظرية، وعدم قدرتها على تطور نظرية خاصة بها[1].

إن عدم تطوير نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية جعلها ترتكن وراء الدفوعات النظرية والافتراضات التى جاءت من علوم اجتماعية وإنسانية أخرى، خاصة من علم الاجتماع الغربى، ذلك الأمر الذى فرض عليها نظرية واحدة ووحيدة تتساوق مع أصل نشأتها، ذلك هو الأخر الذى فرض نوعا من التعدد وتفتيت النظرية، إذ من خلال هذا الفعل طرح أصحاب الخدمة الاجتماعية المفاهيم باعتبارها نظرية صغرى أو متوسطة المدى. ويمكننا أن نستدل على ذلك بالعدد الكبير من النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية، والذى حاول "مختار" أن يعرض لها فى إطار عرضه للنظريات المستخدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ومحاور الممارسة فيها. فعلى سبيل المثال نجده يذكر أن النظرية التى تعمل مع الوحدات الاجتماعية الصغرى تتمثل فى التحليل النفسى، وسيكولوجية الذات، والوظيفية، واستخدام السلطة الوالدية، والتدخل فى الأزمات، ونظرية التماسك، والجماعات الصغيرة، وديناميكية التفاعل والتفاعلية، والتبادلية، والقيادة. أما بالنسبة للنظريات التى تستخدم مع الوحدات الكبرى فهى: نظرية المساعدة الذاتية، ومشاركة المواطنين، والعلاقة بين الجهود الأهلية والحكومية،

---

(1) O'conioure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning Practioners, British Journal of Social Work, No. 16, pp. 431-447.

والاتصال، والتنظيمات الاجتماعية، والأنساق الاجتماعية، والنسق المفتوح، والبنائية الوظيفية، والوظيفية، والبنائية، والكفاءة والفاعلية، والتقريب المتتالى، والتغير الاجتماعى، والمتصل التحليلي التفاعلى[١].

إن المطلع على النظريات السابقة التى طرحها "مختار" عند ممارسة الخدمة الاجتماعية يستطيع أن يستدل من الوهلة الأولى على أنها ما هى إلا جمع من المفاهيم التى تدخل فى أضمومة إحدى النظريات الكبرى ألا وهى النظرية البنائية الوظيفية، تلك التى تحوى معظم النظريات أو بالأحرى المفاهيم التى تدخل فى بناء النظرية ذاتها. إن مثل هذا التفتيت الذى تشهده النظرية يعد خطلا نظريا مبينا، فضلا عن احتوائه لكثير من اللبس والتشوه، خاصة إذا ما أدركنا أنه يسوى بين المفاهيم والنظريات فى الوقت آنه، خاصة حينما يضع الأنساق كنظرية بجانب البنائية الوظيفية، أو أن يقسم هذه النظرية إلى بنائية ثم إلى وظيفية.

إن إحصاء النظرية فى الخدمة الاجتماعية نجدها تعبر عن غموض مجموعة من المفاهيم، إذ هى تبدو كأشكال نظرية غير متناسقة، أو قل أنها على الأقل هى مجموعة من النظريات الضيقة التى تدخل بشكل أو بآخر فى إطار ما يسمى بأيديولوجيا المهنة. إن ما يسمى

---

(١) عبد العزيز مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.

بالأيديولوجيا المهنية جعل المهنة ذاتها والنظرية المستخدمة فى إطارها يكتنفها كثير من الغموض، وتحفل بكم هائل من التشويش والخداع .

لقد تعددت النظرية المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية، إذ نجدها تعددت بتعدد الأطر المعرفية التى استعارت منها نظرياتها. بمعنى أن مراجعة النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية يجدها قد جاءت من خلال تخصصات مختلفة مثل علم الاجتماع وعلم النفس والسياسة ... الخ. وذلك بهدف خبر مجموعة من المسائل أهمها:

أولا : الوقوف على سلوك العملاء وجذورهم الاجتماعية.

ثانيا : الكشف عن البناء الاجتماعى للعملاء والمشكلات التى تواجههم.

ثالثا : تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعى بين العاملين والعملاء.

رابعا : وصف وتفسير البنية التنظيمية للعمل وتأثراتها المختلفة[١].

إنه من خلال التحديد السابق لاهتمام الخدمة الاجتماعية، فإننا نرى أنها سوف تعمل وفق محورين، الأول يتصل بالعمل مع الوحدات الإنسانية الصغرى Micro Practice (وهى الفرد والجماعة)، أما المحور الآخر فهو يمثل العمل مع وحدات كبرى. وإذا كنا قد حددنا فى هذا الجزء أن مقصدنا من هذه الدراسة يتمحور حول كفاءة استخدام

---

(1) Pyne M., Modern Social Work Theory: A critical introduction, Macmillan press, London, 1991,p.2.

النظرية الاجتماعية فى دراسة الخدمة الاجتماعية والكشف عن القـــدر التفتيتى الذى اتسمت به بحوثها، فإننا لجأنا إلى الكشف عن ذلـــك مـــن خلال الدراسات الأكاديمية التى تمت فى إطار كلية الخدمة الاجتماعيـــة بجامعة القاهرة فرع الفيوم. ووفق ذلك فإننا نقدم مجموعة الاعتبـــارات التالية:

١- إن مجموعة الرسائل التى تم إجازتـــها(*) كـــانت نحـــو ١١٥ رسالة، كانت نسبة درجة الماجستير فيها نحو ٥٩,١%، بينمـــا مثلت درجة الدكتوراه نحو ٤٠,٩%، وهى الرسائل التى أنجزت فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٩٠، ١٩٩٨ (وفقـــا لبيـــان الدراسات العليا بالكلية)

٢- أن عينة الدراسة (بالنسبة لمجموع الرسائل) كانت تمثل نحـــو الثلثى للماجستير بنحو ٦٤,٩%، أما الثلث الآخر فقد كان مـــن نصيب درجة الدكتوراه أى بنحو ٣٥,١%. أما بالنسبة للمجموع الكلى للرسائل المنحصرة فى الفترة التى حددناها آنفا، فإنها تمثل نحو ٣٢,١% فى درجة الماجستير، بينما جاءت درجة الدكتوراه محققه نسبة تقل عن الأولى – أى درجة الماجســـتير– بنحـــو ١٤,٧%.

---

(1) Ibid., p. 26.

(*) تم استبعاد الرسائل التى تمت مناقشتها ولم يتم إجازتها من قبل إدارة الجامعة بعدم إتمام البـاحثين لملاحظات السادة أعضاء اللجان العلمية التى ناقشت هذه الرسائل.

٣- أن الدراسة الراهنة ركزت وحسب على الدراسات التى استخدمت فيها نظريات علم الاجتماع أو بعض المفاهيم المتداولة فى إطار نظرياته، لذا تجدنا قد استبعدنا من العينة المختارة الدراسات التى نهلت من نظريات العلوم الاجتماعية الأخرى، وكذا الدراسات التى لم تأخذ أو ترتكن إلى أى إطار تصورى أو نظرى، ناهيك عن الدراسات التى نظرت إلى مشكلة البحث فى إطار عملية الممارسة المهنية.

٤- إنه وفق الاعتبارات السابقة، فإن عينة الدراسة الراهنة جاءت على النحو المقصود (عينة مقصودة)، حيث كانت تنصب بالأساس على الدراسات التى خرجت من عباءة نظرية محددة، سواء كانت هذه العباءة تغلفها رؤية ماكرو Macro أو ميكرو Micro .

ولكى نكشف عن طبيعة عينة الدراسة، فمن الجدول رقم (١) الذى يوضح بيان أعداد ونسب رسائل الماجستير والدكتوراه للعينة المختارة، نجد أنه فى إطار مرحلة الماجستير أن الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالى قد حققت نسب مرتفعة، إذ سجلت نحو ٢١,٦%، ١٨,٩%، ١٦,٢%. وإذا كانت الأعوام التى ذكرناها قد سجلت معدلات مرتفعة، فإن الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩١، ١٩٩٠ قد سجلت أدنى المعدلات، إذ حققت على التوالى نحو ٢,٧%، ٢,٧%، ٥,٤%. وفى مرحلة الدكتوراه سجل العامين ١٩٩٤، ١٩٩٦ نحو ٦٠% من

جملة العينة بواقع ٣٠% لكل منها، وسجلت الأعــوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٧ نسب متساوية أيضا إذ سجل كل منهم نحو ٥%. وفى الوقــت الذى سجلت الأعوام السابقة مجتمعة نحو ٧٥%، فإن العام ١٩٩٥ قــد سجل نحو ربع العينة، أو قل النسبة الباقية أى ٢٥%.

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة التى تم إنجازها فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٩٠-١٩٩٨ (ماجستير ودكتوراه)

السنة	البيان			
	ماجستير	%	دكتوراه	%
١٩٩٠	٢	٥,٤	١	٥
١٩٩١	١	٢,٧	—	—
١٩٩٢	٨	٢١,٦	١	٥
١٩٩٣	٣	٨,١	—	—
١٩٩٤	٤	١٠,٨	٦	٣٠
١٩٩٥	٧	١٨,٩	٥	٢٥
١٩٩٦	٦	١٦,٢٠	٦	٣٠
١٩٩٧	٥	١٣,٥	١	٥
١٩٩٨	١	٢,٧	—	—
المجموع	٣٧	١٠٠	٢٠	١٠٠

وبالنظر إلى الرسائل العلمية وفق مدخلها النظرى (انظر الجدول رقم (٢)) نجد أن الرسائل التى التزمت بالاتجاه البنائى الوظيفى قد بلغت نسبة تقدر بنحو ٣,٥%، ثم حققت الرسائل التى استندت على الممارسة المهنية نحو ٥,٢%، ثم تأتى الرسائل التى لم تستخدم أى اتجاه نظرى لكى تحقق نسبة تقدر بنحو ١٢,٣%، التى استخدمت مفاهيم البنائية الوظيفية نسبة تقدر بنحو ٧٨,٩%. وفى الوقت الذى تسجل الرسائل مدى التزامها بالاتجاه البنائى الوظيفى (كرؤية واسعة أو ضيقة)، فى الوقت عينه الذى تكشف هذه الدراسات مدى إغماضها حق الاتجاه الماركسى، الذى يعتبر فى إطار الخدمة الاجتماعية رجس من عمل الشيطان. إن ذلك يعكس بوضوح مدى التزام الدراسات بالاتجاه البنائى الوظيفى، وإن كان يعكس ذلك توجه الباحثين والمؤسسية العلمية والمهنية. توجهها وظيفيا، فإنه يعكس فى الوقت ذاته معاداة للماركسية، ذلك الذى يكشف عنه التدريب الأكاديمى على نظريات تتصل بأصل ونشأة المهنة، وطبيعتها التسكينية، ناهيك عن عدم إدراك التطور الحادث فى استخدام الرؤى الراديكالية اليوم فى إطار الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هناك تجديدات فى المقولات النظرية للفكر الماركسى فى البلدان الأوربية، واستخدامها من قبل أصحاب الخدمة

الاجتماعية فى تطور المهنة والعلم، إلا أن الخدمة الاجتماعية فى مصر -والفيوم على وجه الخصوص- ما زالت تدير ظهرها لهذا التطوير، أو قل أنه إلى الآن لم يصل إلينا بعد مسألة التطويرات النظرية بالرغم من أن المراجع الأجنبية تعج بكثير من الإشارات حول ذلك(*).

إن المتأمل فيما طرحناه قبل قليل يستطيع أن يفكر بطريقة موازية لما سبق، ويمكنه القول أن مجافاة النظريات الأخرى التى تبتعد عن الرؤية الواسعة للبنائية الوظيفية، ما هى إلا نوع من التقولب النظرى، أى أنه وضع الباحثين فى إطار نظرى محدد. وأنه حتى فى إطار هذا التقولب النظرى، فإنه غلب على الدراسات التى نحن بصدد دراستها، أنه تم تجزيئى الاتجاه النبائى الوظيفى باعتباره أحد النظريات السائدة فى إطار العلوم الاجتماعية، وبدلا من استخدامه بطريقة كلية شاملة، فإنه تم تجزيئى مقولاته، واستخدامها بحسبانها نظريات ضيقة. ولما كانت هذه النظريات الصغرى لا تستطيع أن تقوم بمفردها أن توجه أى أطروحة توجها صحيحا فى الإجابة عن تساؤلاتها أو التحقق من فروضها، فإننا نجدها قد راحت تستعين بمفاهيم أخرى و نظريات صغرى حتى نستطيع أن تفى غرضها.

(*) راجع فى ذلك نص الترجمة للفصل الأول والثانى من الكتاب الذى قمنا بترجمته حول علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية والذى جاء بعنوان:
Davìs M., The Sociology of Social Work, Routldge, London, 1991.

جدول رقم (٢) يوضح الرسائل العلمية حسب المدخل النظرى

البيان	العدد	%
١- رسائل استندت على الاتجاه البنائى الوظيفى	٢	٣,٥
٢- رسائل استندت على مفاهيم البنائية الوظيفية.	٤٥	٧٨,٩
٣- رسائل استخدمت النظرية الماركسية.	-	-
٤- رسائل خاوية من أى التزام نظرى.	٧	١٢,٣
٥- رسائل استندت على الممارسة المهنية	٣	٥,٢
المجموع	٥٧	١٠٠

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) الــذى يوضــح جملــة المفــاهيم المستخدمة التى انطلق منها الباحثين باعتبارها نظريات صغرى، نجــد أن استخدام هذه المفاهيم جاء على النحو التالى، النسق المفتوح اســتخدم ست مرات بواقع ١٣,٣%، والدور (*) اســتخدم ســبع مــرات بنحــو ١٥,٥%، ومفهوم النسق استخدم نحو ثمانية عشر مرة بنحـــو ٤٠%، ومفهوم الاتصال بنحو أربع مرات بواقع ٨.٨%، ثم اســتخدمت هــذه الدراسات مفهوم الكفاءة والفاعلية ثلاث مرات بنحو ٦,٧%، ثم تــأتى

(*) استخدم مفهوم الدور هنا استخداما وظيفيا ومؤسسيا، ونتيجة لعدم الاطلاع على التطورات التـى لحقت بالنظرية الاجتماعية واستخداماتها فى إطار الخدمة الاجتماعية، فإنه لم ينظر له باعتبـاره من المفاهيم المحورية التى تفيد فى فهم العلاقات الاجتماعية والشـخصية بيـن الأخصـائيين الاجتماعيين أنفسهم وبينهم وبين العملاء، فضلا عن إدراك التوقعات التى تنتـج مـن خـلال السلوك وفق التنظيمات الجديدة فى إطار الأطر النظرية المحدثة ... انظر فى ذلك:
Porlman, personal: Social Role and Personality, Univ. of Chicago Press, 1968.

مفاهيم بناء القوة والقيمة والمدافعة ونظم المعلومات والسلم الامتـــدادى مرة واحدة بنحو ٢.٢%(**).

جدول رقم (٣) يوضح استخدام الرسائل لمفاهيم النظرية بحسبانها نظريات صغرى

النظرية	العدد	%
النسق الاجتماعى المفتوح	٦	١٣,٣
الدور	٧	١٥,٥
النسق	١٨	٤٠
المنظمات	٢	٤.٤
بناء القوة	١	٢.٢
الاتصال	٤	٨.٨
القيم	١	٢.٢
المدافعة	١	٢.٢
نظم المعلومات	١	٢.٢
الكفاءة والفعالية	٣	٧
السلم الامتدادى والأعمـــدة المتوازية	١	٢.٢
المجموع	٤٥	١٠٠

(**) أحرى بنا أن نشير إلى أن هذه الدراسات لم تستخدم هذه المفاهيم باعتبارها نظريات صغـــرى بمفردها، وإنما أدخلت معها مفاهيم أخرى مثل الانطلاق من النسق والاتصـــال معـــا، أو مـــن المنظمات والأنساق والمشاركة، والنسق والمنظمات والنسق والدور..الخ.

إنه من خلال التحليل الكمى الذى قدمناه له، ومن خلال التحليل الكيفى الذى قمنا به، يمكننا أن نقدم مجموعة الاستخلاصات التالية:

أولا: على الرغم من أن هذه الدراسات قد ادعت أنها قد استخدمت النظرية، أو أنها تبنت النظرية، إلا أن الواقع يكشف عن أن دراسات الخدمة الاجتماعية قد أغفلت تماما النظرية، وإن كانت قد استخدمتها فقط كديكور متمم للدراسات العلمية. إنها لم تعمل على تفعيل هذه النظرية الصغرى فى تأويل أو تفسير الواقع. إن مثل هذه الدراسات قد غاب عنها استخدام النظرية، ذلك الذى اتضح بشكل جلى فى عمليات الفهم أو التفسير أو التأويل، ويدخلها فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو المتطرفة. وبيد أنها قد ادعت أنها تبتعد عن الأيديولوجية، إلا أنها قد انغمست فيها ليس باعتبارها قد ارتكنت إلى البنائية الوظيفية ومفاهيمها النظرية، ولكن لأن هذه الإمبريقية ما هى إلا نوع من الأيديولوجية.

ثانيا: إن دراسات الخدمة الاجتماعية ترتكز بشكل ملحوظ على دراسة الوحدات الصغرى، وهذا ما جعل مثل هذه الوحدات تبتعد بشكل جارف عن إطار السياسة. أو بمعنى آخر أن هذه الدراسات جدفت بعيدا عن الظروف السياسية التى تفرض إشكاليات مجتمعية واجتماعية بعينها تطل بتأثيراتها على الموصمين بالفقر والمحتاجين.

ثالثا: إن الخدمة الاجتماعية فى دراستها ترتكز وحسب علـــى إحـدى النظريتين الحاكمتين الكبريين فى دراســـة موضوعــات العلـم الاجتماعى، وراحت تفتــت أجزائــها، إذ اســتخدمت مفاهيمــها بحسبانها نظريات صغرى. وحيث أن النظرية البنائية هى النظرية الأم والكبرى الموجهة لكل دراستها، فإنها استخدمت مفاهيمها مثل الدور وإعارته مفهوم النظرية، ومرة أخرى اســتخدمت مفــهوم النسق وألبسته ثوب النظرية وهكذا، ناهيك عن إغفالها للتطورات النظرية الحديثة الذى شهدها مسرح العلم الاجتماعى.

رابعا: إن الخدمة الاجتماعية وفق استخداماتها النظرية حاولت أن تنظر إلى الواقع فى ضوء المفهوم النظامى والمؤسسى، الأمــر الـذى جعلها تشيح النظر بعيدا عن مفاهيم الصراع أو حتى المنافســة. أنها بذلك تكون قد جردت دراساتها مـــن قضيـة الموضوعيـة العلمية، وضيقت المجال على نفسها فى تناول الموضوعات التـى تتسم بالاستاتيكية وليست الدينامية.

خامسا: إن ارتكان الخدمة الاجتماعية على النظرية البنائيـة الوظيفيـة وحدها، دمغ هذه الدراسات بطابع أيديولوجى محدد، الأمر الـذى دفع هذه الدراسات، بالاهتمام بالشكل النظرى دون النظــر إلــى تطور المعرفة الأبستمولوجية.

سادسا: إن تقطيع أواصر النظرية، والتركيز على مفاهيم بعينــها مـن خلال البنائية الوظيفية، يوضح بشكل لا يقبل الجدل عـــن عـدم

إدراك لطبيعة المقولات الأبستمولوجية ليس فقط للتيار الوظيفـــى، وإنما أيضا للتيار الماركسى.

سابعا: إن عدم إحاطة الباحثين بالمقولات الأبستمولوجية للتيار الوظيفى ينبئ بنقص التأهيل الأكاديمى لـــهم. إن التســطيح فـــى تنـــاول المقولات النظرية، وعدم الإدراك للمقولات النظرية يتضح مـــن عدم إلمام الباحثين بالأصول النظرية للتيار البنائى الوظيفى، ذلـك الذى يسأل عنه طبيعة التدريس والكتابات الكاديمية التـــى هـــى الأخرى تعانى من تشويه واضح، أو بالأحرى تعانى من إهمـــال، حيث التركيز على الجانب الأمبريقى دون اتصال وشيج بالجـــانب النظرى.

ثامنا: إن الخدمة الاجتماعية وفق تطورها الضيق، نجدها أداة تســـكين للأوضاع الاجتماعية، وتمثل حجرا كؤدا أمام تبديـــل الوضعيـــة الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، ناهيك عن كونها مهنة مؤسســـية تعمل على صيانة الأنظمة التى تعمل فى إطارها. إنك تجد فـــى ذلك الإطار أن الأخصائيين الاجتماعيين ما هـــم إلا أداة النظـــام السياسى القائم، لذا يصح أن نقول أنهم فى هذا الإطار يفتقـــدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم من جانب، وفيما بينـــهم وبيـــن العملاء من جانب آخر، وفيما بينهم وبين مجتمعهم مـــن جـــانب ثالث.

إنه بعد كل ما قدمناه، وفى نهاية هذه الورقة يمكن القول، أن المتتبع التاريخى والأكاديمى لدراسات الخدمة الاجتماعية أنها جاءت خلوا من نظرية خاصة بها، فضلا عن تخلفها عن الأطر النظرية الحديثة. إن تركيز الخدمة الاجتماعية على نظرية بعينها، جعلها تتقوقع على اتجاه نظرى محدد، ذلك الذى انعكس بشكل قوى على طبيعته التحليلات والتفسيرات الضيقة، أو قل أنها أضحت ذات اتجاه واحد ووحيد فى التحليل الأخير، الأمر الذى أفضى إلى نقص المعرفة الأبستمولوجية، وعدم قدرتها إلى تكوين نظرية وطنية تنبع من واقعها الاجتماعى الذى تعيش فى كنفه.

وقد يرد علينا أصحاب الخدمة الاجتماعية حول قضية النظرية الغائبة، ويقولون أن الخدمة الاجتماعية لا تهتم بالنظرية بقدر ما تهتم بالممارسة. وإذا كان هذا صحيحا من الناحية الواقعية، فإنه حان الوقت من خلال الوقائع الاجتماعية أن نقيم استدلالا نظريا يحكم هذه الوقائع، بدلا من التشرذم النظرى الذى تحيا الخدمة الاجتماعية فى إطاره. إننا اليوم لا نحتاج إلى الممارسة بقدر ما نحتاج إلى إعادة النظر فى المقولات النظرية التى تحكم توجيه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فى الممارسة –الطقوس الأدائية والمهارية– سوف يساعد الخدمة الاجتماعية فى تدشين بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيبه النظرى والمنهجى، ذلك الذى يبتعد عن منهج سير العمل فى الخدمة الاجتماعية الذى يركن إلى اعتبارات أخلاقية لا علمية بالأساس.

إن تركيز الخدمة الاجتماعية على عملية الأداء المهنى، باعد بينها وبين تكوين نظرية خاصة بها تحكم تناولها المنهجى والأبستمولوجى، فضلا عن معاندتها لتطور معرفتها العلمية وإضفاء فهما – بالمعنى الفيبرى – وتأويلا واقعيا للقضايا التى تتناولها. إن تكون نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية من شأنه أن يعلى من قدر إعمال الرؤية الكلية، فضلا عن عدم تفتيتها للقضايا، تلك التى يسأل عنها استخدامها لمقولات مفهومية جزئية، بدلا من تسلحها بإطار فكرى واسع.

وعلى الرغم من الترويج الحادث اليوم لاستخدام النظريات الصغرى أو المتوسطة المدى فى إطار العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا الفعل لم يأت بجديد فى إطار الاكتمال النظرى، الأمر الذى جعله نوعا من الخيانة أو التآمر على النظرية، ذلك الذى لا يؤدى إلى سبر المشكلات الواقعية بطريقة صحيحة أو كلية. إن تفتيت النظرية إلى مجموعة من المفهومات، واتخاذ هذه المفهومات كموجهات نظرية يفرض نوعا من التسطيح النظرى، ناهيك عن تناول مشكلات الواقع بطريقة تجزيئية غير شاملة وغير جدلية أيضا.

الفصل الأول

العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية:

فهم خاطئ

مارتن دافيز

العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

فهم خاطئ

يمكن للمرء أن يفهم العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من خلال طريقين رئيسيين، فكما هو واضح من العنوان، فإن القارئ يمكنه أن يكتشف الخدمة الاجتماعية من خلال نظرة تحليلية لعلم الاجتماع. وقد يفطن القارئ أن ذلك سهلا يسيرا، ولكن العكس هو الصحيح، إذ أن ذلك يتضح من خلال ممارسات الخدمة الإجتماعية التى تتخذ من الواقع ومعطياته، إشكاليات تتحول إلى نوع من النقد فى إطار علم الاجتماع.

وإذا كان ما سبق يمثل الوجه الشائع فى استخدام الخدمة الاجتماعية للوقائع الاجتماعية، فإن ثمة طريقة أخرى يمكن أن ندفع بها، وهى الطريقة التى أضحت من الصعوبة بمكان مقاومتها. فإذا كان الادبيات توضح الطبيعة المتنوعة التى تتسم بها الخدمة الاجتماعية فى الواقع، فإن هذه الأدبيات ذاتها تكشف عن تعدد أوجه استخدام علم الاجتماع، فضلا عن تعدد آلياته وأساليبه. إننا هنا نسعى وحسب إلى سبر غور المداخل المتباينة التى يتخذها علماء الاجتماع للوصول إلى موقف عام يحكمه. إنه من خلال اتخاذنا للخدمة الاجتماعية كمثال نستطيع من خلالها أن نضع أيدينا على مسألتين، الأولى تتمثل فى كيفية

تناول وفهم علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية المعقدة، أما المسألة الأخرى فتتعلق بكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المسائل النظرية فى علم الاجتماع وكيفية تطويعها فى دراسة قضايا خاصة باهتمامها.

ويجدر أن نشير فى هذا الصدد إلى أن موضوعات علم الاجتماع فى نهاية القرن العشرين لم تعد من الأشياء العسيرة سواء فى كنهها أو فى تناولها. إن ذلك يعود إلى مواكبته للطبيعة المعقدة التى يتسم بها المجتمع الإنسانى. إن الطبيعة المعقدة للمجتمع الإنسانى تتطلب فهما خاصا وصحيحا، ناهيك عن مجاهدته فى وضع مداخل نظرية " وأيديولوجية" متعددة تسعى إلى تفسيره على كافة الأصعدة. وإذا كانت هذه المداخل النظرية منها ما يتصل بالرؤى الكلاسيكية والواسعة فى التصدى لتفسير ظواهر المجتمع الإنسانى، فهناك أيضا المداخل الحديثة والضيقة فى الوقت ذاته التى تهتم على سبيل المثال باللغة لتفسير العلاقات الاجتماعية وآليات الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين.

وأحرى بنا أن نسجل هنا، أنه إذا كانت هناك من المنظورات الحديثة التى تهتم باللغة لدراسة وفهم آليات الاتصال، فإنه ثمة حاجة ملحه تفرضها وضعيه علم الاجتماع لحساب مخاطر الاشكاليات المنهجية ولتطوير أنساق التحليل الخاصة لفهم عمليات التفاعل الاجتماعى (اللفظى والفعلى)، ذلك الذى يتضمن موضوعات مزدوجة وأحيانا متناقضة، تتضح فى الجدل السوسيولوجى الذى يتخطى حدود ما بعد الامبريقية ويمتد إلى الثيولوجيا وما بعد الميتافيزيقا.

إن الجدل السوسيولوجى الحادث فى حقل علم الاجتماع فـرض نوعا من التنوع سواء فى الاهتمام أو التناول، ذلك الذى أفضى بـدوره إلى حدوث صراعا حرورا بين المشتغلين فى هذا الحقل. إن الصـراع بين علماء الاجتماع حول القضايا النظرية والمنهجية لم تكـن فحسـب بسبب التعقد الاجتماعى، ولكن كانت بسبب العقائدية السائدة بينهم حـول قضايا الوجود والمطلق والظواهر غير المرئية والقوى الغيبية والمعرفة المطلقة التى تشكل صعوبة فى فهم ووعى غير المتخصص. وإذا كـان ذلك يحول دون فهم وإدراك غير المتخصص لهذه القضايا، فإن الوضع يزداد صعوبة إذا ما طبقنـا المداخـل النظريـة المتصارعـة علـى موضوعات الخدمة الاجتماعية. إنه من هذا المنحى، فإن هذا الكتـاب الراهن يسعى إلى إمدادنا برؤية واضحة لانعكاسات تطبيق هذه المداخل على منطقة هامة من الاهتمام العام.

وعلى ذلك فإن الخدمة الاجتماعية نفسها لم تكـن ذات اهتمـام واحد ووحيد من حيث الدراسة والتحليل وإن ذلك ينفى ما وجه إليها من انتقادات، خاصة الانتقاد العام الذى مؤداه أن القائمين على أمور هـذه المهنة يسعون إلى تحقيق مساعدة الناس فحسب. أو بمعنـى آخـر، أن الأخصائى الاجتماعى يسعى فقط فى إطار الواقـع الاجتمـاعى إلـى مساعدة الناس وفقا لأهداف مهنته دون اعتبـار لأى مـن الخلافـات النظرية أو التحزب النظرى. إن مثل هؤلاء – أقصد الأخصـائيون – من خلال مهنتهم غالبا ما يؤدون روتين يومى واضح وملحوظ، وهـذا

الدور يتخلص فى القيام بالأعمال المكتبية مثل حفظ السجلات وكتابة التقارير وحضور الاجتماعات وعمل الزيارات المنزلية ومقابلة العملاء وإجراء المكالمات التليفونية مع العملاء وحضور جلسات المحاكم وإقامة وحضور المؤتمرات ومشاركة وتنظيم الاجتماعات وتقويم المساعدات.. الخ. ولكن فى هذا الصدد يثور تساؤل هام مفاده:

هل يوجد لأى ملاحظ خارجى أفكار مخالفة عن طبيعة مهنة الأخصائى الاجتماعى ؟

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا يتلخص فى وجود أفكار مخالفة فعلا لدى أى ملاحظ خارجى – حتى غير علماء الاجتماع – عما يقوم به فعلا الأخصائى الإجتماعى. إن الأفكار لدى الغير توضح أن مهنة الأخصائى الإجتماعى – نظريا– تتباين تماما عن الممارسة الحقيقية لمهنة الخدمة الاجتماعية، خاصة فى تكنيكاتهم أو آليات العمل الفعلى. إنهم بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى ما سبق، يتباينون فيما بينهم سواء فى العمل الحقيقى أو حتى فى التكتيكات المستخدمة فى الواقع الميدانى.

وإذا كان ثمة اختلاف بين هؤلاء، فإن ثمة تشابها مماثلا فى الاختلاف بين العملاء الذين يبالغون فى مهمة الخدمة الاجتماعية وأهدافها، الأمر الذى يدفع القائمين على رأس مؤسسات الخدمة الاجتماعية والعمل الاجتماعى على المبالغة فى أهمية المهنة وثقلها النسبى فى المجتمع. إن ممارسى الخدمة الاجتماعية والعملاء يضعون

ثلة من المعايير المبالغ فى تحقيقها عمليا، الأمر الذى يجعل من مهمـــة التعريف بالخدمة الاجتماعية مسألة صعبة التحقيـــق، خاصـــة إذا مـــا وضعناها على المحك الاجتماعى والسياسى. إننا هنا بصدد صعوبة فـى وضع تعريف للخدمة الاجتماعية، خاصة إذا ما أدخلنا فـــى الاعتبـــار المعايير السياسية والاجتماعية من جانب، ومعايير الممارســة والحـيز والوجود والامكانيات المتاحة من جانب آخر.

إن الاختلاف الواضح بين هذه المواقف يجعلنا أمام وضع ملغـــز أو محير، وهو ما يجعل مضمار الخدمة الاجتماعية أرضا خصبة أمـــام تحليلات وتفسيرات وتأويلات علم الاجتماع لها. وبغض النظر عن هذا الوضع المربك والمحير، فإننا نود أن نشدد على قضية هامة كنـــا قـــد أشرنا إليها قبل قليل، ألا وهى قضية اســـتخدام الخدمـــة الاجتماعيـــة للمداخل النظرية المتعددة فى علـــم الاجتمـــاع. إن اســـتخدام الخدمـــة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع أفضى إلى وجود كوكبة من الدراسات الامبريقية الخاصة ذات الملامح النظرية المحددة. إن مجموعة من هذه الدراسات قد أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين يتمتعون بدرجة عالية من الشخصية أو الذاتية فـــى فعالياتـــهم أو فـــى أعمالهم، وهذا ما يتضح ليس فقط فى تأثيرها على كيفية قيامهم بأعمالهم التى قد لا تكون شائعة فى مهن أخرى، ولكن أيضا فى كيفية ما يقومون به، ونوعية هذه الأعمال وما يتصل بتدريبها(بوسويل ١٩٨٥).

وإذا كان غير المتخصص يستطيع أن يضع يده بسهولة على ما يضطلع به الأخصائى الاجتماعى، وأن يقوم شخصيته وأدواره، فإنه فى الوقت عينه، لا يستطيع أن يستدل على أدواره السياسية بسهولة. إن الأهمية السياسية والغرض من وراء ذلك تفرض علينا ضرورة إيجاد مدخل سياسى لفهم ما يقوم به علماء الاجتماع حينما يشرعون فى فهم أغراض الخدمة الاجتماعية. إن تطوير مدخلا نظريا لهذا الغرض يتطلب إنشاء علم خاص يمكن أن ندعوه "بعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية". ولا يعنى ذلك أن هذا العلم غير موجود، أو غير قائم البتة، وإنما العكس صحيح، إذ أن هذا الدرب يتحقق وجوده الواقعى فى إطار المملكة المتحدة، ذلك المجال الذى فرض حالة فى إطار الجامعة، وأنشئ له تخصصاً قائما بذاته.

وما ينطبق على الصعيد السياسى، حيث صعوبة تحقق أدوار الأخصائى، ينطبق أيضا فى مجال تدعيم عمليات التنمية العقلية الذى ينتفى فيه أو يصعب تشكيل نموذج من شأنه أن يمد جسور الارتباط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. وحيث أن ذلك كذلك، فإن هناك محاولتين قد مستا هذه المهمة من قريب، الأولى كانت فى علم ١٩٥٩، والذى تم نشرها "ووتون" Wooton فى كتابة المعنون: علم الاجتماع والمرض الاجتماعى والذى من خلاله حاول أن يخلص إلى: " ... أن اللغة التى يعمل من خلالها وبها الأخصائيون الاجتماعيون، لا ترتبط البتة بالعمل الذى يقومون به. برغم أن أعمالهم تعتمد على الشكل

العقلانـــى والمنطقـــى فـــى الوقـــت آنـــه ... " (ووتـــونWooton ١٩٥٩:٢٧٩).

ويجدر أن نشير إلى أنه على الرغم من أن كتاب "ووتون" المشار إليه قبل قليل يحاول أن يسم الأخصائيين بالحساسية المفرطة والعقـــل المنطقى، إلا أنهم كانوا يفتقرون للمشاعر والوعى أنهم كانوا يعملـــون بشكل جامد، أو فى مجافاتهم لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الواقع. إنه لذلك كان لتأثير كتاب " ووتون" الأثر الكبـــير فـــى وعـــى الأخصائيين بهذه العوامل، الأمر الذى جعلهم يطورون من مهاراتهم فى عملية الممارسة المباشرة لمهنة الخدمة الاجتماعية، مما جعل هذه المهنة تلقى قبولا غير منقطع النظير، خاصة حينما تلافى الاخصائيون عمليـــة مجافاة المشاعر وتأسيس الوعى. ومن المهم أن نعى هنا أنه إذا كانت قد نجحت الخدمة الاجتماعية فى هذا الشأن، فإنه لا ينبغى أن نغفـــل دور وأهمية علم الاجتماع فى هذا الصدد.

وحيث أن هنا تتوضح المحاولة الأولى، فإن المحاولة الثانية تشير إلى بعيد حقبة السبعينات، خاصة حينما وجهت ســـهام النقـــد للنظـــام الرأسمالى بطريقة راديكالية للكشف عن مواطن ضعفه -- اجتماعيـــا -- وكيف أنهم من خلال ذلك صاغوا هوية علم الاجتماع بطريقة واضحـــة من خلال ما يسمى باليسار الراديكالى أو النقدى الذى حاول أن يكيـــل انتقاده لكيفية استمرارية التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. وفى الإطـــار نفسه، يمكننا أن نكشف عن العلاقة المتبادلة بين المعرفـــة والنظريـــة

والتراث أوالآدبيات من ناحية، وبين الممارسة من ناحية أخرى، تلـــك التى من خلالها نستطيع أن نقف على قدرة الأخصائى الاجتماعى فـــى الحد من العواقب المدمرة لأساليب تدخلهم، فضلا عن الوقوف على قدر اهتمامهم بما ينجم عن هذه العواقب.

وفى ضـــوء ذلـــك، نجـــد أن (كوريجـــان وليونـــارد ١٩٧٨) Corrigan and leonard قد تحركا من محطة مجافاة النظرية إلـــى الوصول إلى محطة التطبيق. أو بمعنى آخر، أنهم قـــد تحولـــوا مـــن النظرية إلى التطبيق. أنهم فى هذا الصدد ناقشوا كيف يمكن أن تتحـــول عملاء الخدمة الاجتماعية من التحالف مع الطبقة الحاكمة، إلى قدرتـــهم على شن وإدارة المعارك ضدهم. إنهم بذلك أرادوا أن يزيدوا من عملية الوعى لدى عملاء الخدمة الاجتماعية، لكى يستطيعوا أن يدخلـــوا فـــى صراع مع هذه الطبقة ومع النظام السياسى الذى يعمل على تأبيدها.

إن ما سبق لا يمكن اعتباره من المقولات الحديثة، إذ هى تجديـــد لما هو قديم، فضلا عن أنها تمثل فى هذا الإطار تطويرا لما جـــاء بـــه "هيرود" Heraud عام ١٩٧٠، الذى نادى بضرورة إيجاد وثيقة جديـــدة من شأنها أن تفرض طغيانها الايديولوجى على الخدمة الإجتماعيـــة. إن "هيرود" أراد أن يطور وثيقة ايديولوجية من خلال المقولات النظريـــة لعلم الاجتماع، لكى تلقى بظلالها على الخدمة الاجتماعيـــة. وإذا كـــان "هيرود" أراد أن ينهى إلى الأبد عملية إفراغ الخدمة الاجتماعيـــة مـــن المضمون الأيديولوجى، فإن "سمبكين"Simpkin" قد حـــذا حـــذوه إذ

رأى أنه يمكن أن تطور من الخدمة الاجتماعية كمهنة، فبدلا من كونها مهنة تساعد العملاء أو الناس، فإنها يمكن أن تكون ناقدة للمجتمع. وفى الإطار ذاته حاول أن يقدم بديلا ثوريا للخدمة الاجتماعية، وأن يجعل منها واحدة من المهن القليلة التى تضطلع بمهمة التغيير، أو باعتبارها قاعدة لإنشاء وتدشين فلسفة جديدة. (سيمبكين Simpkin ١٩٧٩: ١٥٢-١٦٠).

وأيا كانت قوة المناقشات المستخدمة من الذين يرون فى الخدمة الاجتماعية أداة لتسكين الاوضاع، وحجرا كؤودا لإنصاف الفقراء، وباعتبارها مهنة مؤسسية تعمل على صيانة الأنظمة التى تعمل فى إطارها، فإن هؤلاء يرون أن الأخصائيين الاجتماعيين يعتبرون الأداة الفاعلة فى ذلك، باعتبارهم عملاء للنظام السياسى. ومن الأنصاف إن نذكر هنا، إنهم إذا كانوا يستندون فى ذلك إلى ما طرحه علم اجتماع التنظيم من فكرة ساذجة، ترى أن الأخصائى الاجتماعى والعملاء يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم، فضلا عن ضعف الاهتمامات الشخصية والمعتقدات النظرية والوعى الاجتماعى التى يمكن من خلالها أن يكونوا ذوى مصالح واحدة، ومن ثم يمسون قوة دافعة داخل أى جماعة مهنية.

وحيث أن الخدمة الاجتماعية تفتقر فى ممارساتها إلى تعريفات واضحة لمفاهيم المعتقدات النظرية والايديولوجيا والوعى الاجتماعى والمصالح الاجتماعية، فإن "كوهين Cohen" فى عام ١٩٧٥ قد تصدى

لهذه المهمة من خلال واقع وممارسات الخدمة الاجتماعية. ففى إحـــدى مقالاته التى نشرها مع مطلع الثمانينات، نجده يبذل جهدا فائقـــا لكـــى يطور من شأن هذه المهنة ويضعها فى ثوب جديد. إنه حاول أن يضفى عليها ملمحا مخالفا لما كانت عليه. فبدلا من عمليات التسكين التى كانت تقوم بها، حاول أن يجعل منها مهنة ثورية، ولكنه فى ذلك ابتعـــد عـــن الماركسية، إذ ركز جل اهتمام على الممارسة بدلا من الارتكاز علـــى النظرية. إنه فى هذا الشأن حاول دمج النظرية مـــع الممارســـة حتـــى يضمن عملية عدم تبلد المعتقدات، وتثوير الواقع من خلال عدم جـــدوى عملية المساعدات. إن تطوير "كوهين Cohen" الذى أوضحناه قبل قليل مؤداه أن يعمل الأخصائى الاجتماعى فى ديمومة، أو بمعنى آخـــر أن يظل دور الأخصائى غير منتهى عند حد تقديم المساعدات، حتى يمكـــن أن يضع حدا بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى. إنـــه ينبغى ألا ينتهى دوره عند نقاط محددة ترتبط بـــأداء وظيفتـــه ودوره، وإنما يتواصل مع هذا الأداء ويتعداه حتى يصل إلى دوره الحقيقى الذى يتمحور حول تقديم النصيحة، أو بالأحرى أن يكمل دوره حتى يبلـــور عملية الوعى الاجتماعى. إن الممارس الاجتماعى لابد أن يهرب مـــن أدواره التى من شأنها أن تعمل على تأمين حال المؤسسات القائمة، وأن يجعل من ذاته كادرا نشطا، حتى يدمر وظيفـــة الخدمـــة الاجتماعيـــة العلاجية التى تعمل دوما على رتق التناقضات الاجتماعية القائمة التـــى يسأل عنها الدولة وأدوارها الانحيازية.

وإذا كنا هنا نؤرخ لبداية تحول اهتمام الخدمة الاجتماعيـــة مـــن كونها مهنة مؤسسية تعمل على تدعيم نظام الدولة، فإننا فى الوقت نفسه نؤرخ لبداية ولوج الخدمة الاجتماعية طريق الاحتجـــاج والثـــورة. إن انسحاب الخدمة الاجتماعية من جذورها الاساتيكية، لم يجلب إلا العنـــاء وعدم الارتياح لها. فخلال الثمانينات وتحت تأثير علماء الاجتماع نجـــد أن "فوكولتFoucoult " فى عام ١٩٧٥ يقدم تفسيرا فى ضوء مفهومى القوة والضبط والعقاب لكيفية وأد التغير فى المجتمع الحديث. إن هذيـــن المفهومين يشيران إلى وضعية اجتماعية سادت فترات تاريخية طويلـــة، كان من خلالهما أن فرضت معايير الدولة على سكانها، وحاولت مـــن خلالها أن تؤمن ذاتها، وأن تفرض من خلال هذا التأمين، تأمينا ممـــاثلا للطبقة التى إنحازت إليها (سمارت Smart ١٩٨٩: ٨٠). إنه فى ضوء حجز التغير فى هذه المجتمعات، نجد أن من يعمل بمؤسسات الرعايـــة الاجتماعية – الأخصائيون الاجتماعيون – قد خرجوا عن نطاق العمـــل بالعدل، فضلا عن إسائتهم لفهم طبيعة النظام القائم وإنحيازاته، الأمـــر الذى جعل البعض يطلب استخدام القوة لغرض تأثيرها. ولكن فى هـــذه الحالة تتبدل الدولة فى استخدامها للقوة، ليحل محلها العمـــلاء، وذلـــك طمعا فى زيادة تأثيرها على عملية التنمية من جانب، ولتأسيس فعلـــها الثورى الذى لا يمكن أن يأتى – من وجهة نظرهم – إلا عن طريـــق الفهم التحليلى الصحيح لكل من الأخصائيين والعملاء على حد سواء.

وعلى هدى ما سبق، فإن يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية نفسها باعتبارها تنظيمات خدمة، فما هى إلا تنظيمات راعية للخدمات فحسب، بالإضافة إلى كونها راعية لموظفيها: " ... أينما ننظر نكتشف أنه تحت ضغوط الإدارة والتعسف الوظيفى، توجد مهن رعاية مثل الخدمة الاجتماعية.. " (سكول Scull ١٩٨٩: ١٥٠).

إن المشكلة الجوهرية تكمن فى المنظور الضيق الذى تنظر من خلاله الخدمة الاجتماعية للقضايا المجتمعية، ذلك الذى يتباين عن المنظور الواسع الذى ينتشر بين علماء الاجتماع خاصة المهتمين منهم بالنظرية الاجتماعية. إن هذه المنظورات الواسعة لا تمثل فقط اهتمامات الأفراد، وإنما فى الواقع تباعد بينها وبين الفردية التى غالبا ما تكون غير مسموعة أو ضعيفة التأثير. إنه فى ضوء ذلك ننادى بضرورة أن تكون للخدمة الاجتماعية رؤية واسعة ورحبة، تبتعد فيها عن الرؤية المؤسسية أو النظامية، ناهيك عن ابتعادها عن الرؤية الضيقة للرعاية. إنها بشكل أو بآخر، لابد أن توسع من مضمون رعايتها وخدمتها، وأن تكون خادمة للمجموع وليس للقلة، أو بمعنى آخر أنها لابد أن تخلع إلى الأبد عن نفسها أن تكون حامية للطبقة الحاكمة.

إن الرؤية الواسعة التى ننادى بها من أجل أن تعمل بها الخدمة الاجتماعية، لا ينبغى أن تخاصم فى الوقت عينه الخصائص المهنية الأخرى الواجب توافرها فى الأخصائى الاجتماعى. وفى هذا الإطار يتحدد على الأخصائيين وفق هذا التسلح أن يمدوا جسور العلاقات

الدينامية فيما بينهم، وكذا بين الآخرين وخاصة علماء الاجتماع. إن مـد جسور العلاقات التى المحنا إليها يمكن أن تساعدهم فـى تحقيـق مـا نصبوا إليه، ألا وهو إنجاز المجتمع المحجوز، أقصد المجتمع الذى يتـم فيه إشباع الحاجات دون فرقة بين من يملك ومن لا يملك.

وبالطبع فإن ما سبق طرحه يمثل الأبعاد السياسية بشكل لا يقبـل المواربة، خاصة ما تم نقده من قبل السوسيولوجيين لعمليات الاضطـهاد والاستغلال الاقتصادى والتفاوت الاجتماعى والتغـير الاجتمـاعى. إن الأخصائى الاجتماعى وفقا لما سبق يكون فى مواجهة مع الجماعـات الأخرى التى تسعى إلى إدارة المعركة من أجل الاتيان بالمجتمع الجديد، فضلا عن أنه يضع العقبات التى من شأنها أن تطيل من عمر النظـام الجائر. إن الحقيقة الامبريقية تفرض ضرورة أن يتحـول الأخصـائى الاجتماعى إلى جزء متصل مباشرة بالعمليـة الثوريـة، وأن يسـتغل مهارته التى تعلمها من أجل إنجاز ذلك. وأنه لكى يتم ذلك لابد أن يتعلم أمور الممارسة الاشتراكية، وأن يمد بصره إلى النظرية السوسـيولوجية والماحاتها التى يمكن الإفادة منها فـى الأهـداف التنظيميـة للخدمـة الاجتماعية. إن ما سبق يمثل بالنسبة لنا أملا وحلما نسعى إلى تحقيقـه، ذلك الذى ينتفى وجوده اليوم فى إطار الخدمة الاجتماعية.

ولا غرو أن عمل الاجتماعيين له تـأثير قليـل علـى الخدمـة الاجتماعية، وهذا ما يتضح تاريخيا، وربما ذلك يعـود إلـى طبيعـة الموضوعات التى يتناولها كل منهما، والوظيفة المخالفة لهما أيضـا. إن

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يتباينان عن بعضها فى كل من النشأة والوجود وحتى الوظيفة، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال علـــى طريـــق التناول والتحليل. إن ثمة فارقا بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعيـــة، ذلك الفرق الذى يتضح بشكل جلى فى نقد الأول للنظام، وتعايش الآخـر مع النظام. إن علم الاجتماع فى إطار نقده للواقع الاجتماعى يسعى إلـى تجاوز التناقضات الاجتماعية الحادثة فيه، بينما تعمل الخدمة الاجتماعية على رتق التناقضات التى يساهم فى إحداثها النظام الاجتماعى. إن علـم الاجتماع لا يمكن أن نتخيله وفقا لوظيفته أنه يسعى إلى أن يتكيف مـــع الأوضاع الراهنة، ولكن العكس هو الصحيح، إذ يعمـــل علـــى فـض التناقضات والخداعات التى تفرضها المجتمعات الإنسانية.

وإذا وافقنا على الطرح السابق، فإن ذلك سوف يجر على الفاعلين الاجتماعيين مجموعة من الإشكاليات. إن مجموعة التوقعات التى القيت على كاهل من تتوفر فيهم القدرات الخاصة للنقد فى إطـــار المجتمـــع سوف يضعف الثقة بالعاملين بالخدمة الاجتماعيـــة وأصحـــاب المـــهن المتشابهة، وفى الإطار عينة سوف نسعى إلى دق أسفين بيـــن علمـــاء الاجتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية، على أساس أن مجـــال الاهتمـــام واحد، ولكن التحذب ليس واحدا. فعلى سبيل المثال، إذا كنـــا نتصـــدى للدفاع عن الفقراء أو الاقليات، فإن كلا التخصصيـــن ســـوف يواجـــه بمسائل تتعلق بحقيقة قوة الدولة وســـيطرتها فـــى ذلـــك. فالأخصـــائى الاجتماعى سوف يمتثل لتعليمات الدولة ويسعى إلى تحقيـــق شـــرعيتها

باعتباره أحد أدواتها، أما علماء الاجتماع فإنهم سوف يوجهون إنتقاداتهم دون مواربة من أجل تعديل نقاط الضعف وتجاوز الوهن الذى خلفته سياساتها.

والحقيقة أن كلامنا السالف لا يعنى أن ثمة إتفاقا عاما عليه بين السوسيولوجيين، وحيث أن هناك من يسخر من هذا الاتجاه، فهناك أيضا من يؤمن بضرورة تجييش كل الأدوات من أجل الحفاظ على النظام القائم، باعتبار أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. أنهم بذلك يؤمنون إنه كان هناك بد من عملية النقد، فلا ينبغى أن يؤدى النقد إلى تجاوز ما هو قائم أو أن يتسم بالثورية، ولكن لابد أن ننتقد حتى نقوم بعملية التطوير، شريطة أن نقدم النقد مشفوعا بتقديم المشورة من أجل تلافى الهنات أو العيوب. إن "سكول" Scull يعقب على ذلك فيقول:

".. إننى واع بما نعيشه من ضغوط. فليس كافيا أن نقوم بالنقد السلبى، فليس من الحكمة أن نتحدث بكلمات قوية تعمل على التحريض، ولكن ينبغى أن نقدم النقد مشفوعا ببرنامج عمل من شأنه أن يعمل على التحسين والانتقال بالمجتمع إلى درجة أفضل فى سبيل تطوره وتقدمه... " (سكول Scull ١٩٨٩: ١٦٤ – ١٦٥).

إن سكول Scull فى ذلك يسعى إلى وجود طرح إدارى من شأنه أن يعمل على حل المشكلات وتحسين فرص الحياة، أو بالأحرى يسعى إلى طرح وسيلة من شأنها أن تعمل على إقناع الآخرين بالمشاركة فى

تطوير فرص الحياة، وذلك على طريق المشاركة بالرأى وليس بإقامة الانتقادات الجارحة التى تعمل على تثوير الواقع وإزاحة النظام القائم.

إن معظم التحليلات السوسيولوجية التى تعاملت على سبيل المثال مع الفوارق الطبقية تجعل من الصعوبة بمكان على الأفراد أن يستجيبوا إلى ما يدعون إليه فى هذا الصدد. بمعنى آخر أنه وفقا للتحليلات الاجتماعية لأمور عدم المساواة الاجتماعية، سيجد هؤلاء مقاومة من قبل "السراه" فى المجتمع، أى المتميزين اجتماعيا، وكذا سيجد مقاومة شديدة لتحقيق استراتيجياتهم.

وإذا كان ذلك يمثل حقيقة، فإنه يمكن أن يتم ذلك فى إطار الشرعية، أو بالأحرى من قبل المؤسسة السياسية، التى بإمكانها أن تفعل فعلها فى ذلك بالشكل المقبول.إن تدخل المؤسسة السياسية (الدولة) فى ذلك أمر هام، حيث يمكن من خلالها أن تكبح جماح القوى الاجتماعية الفاعلة فى عملية الصراع الاجتماعى.

وبالطبع لو قبلنا الطرح السابق، فإننا سوف نجد أنفسنا أمام كارثة محققة. فحيث أن الإحصائى الاجتماعى يمثل أحد أضلاع النظام السياسى الذى يعمل دوما على نزع فتيل الصراع الاجتماعى، ويعمل أيضا على إقامة التوازنات الاجتماعية، فإنه لا يستطيع أن يواجه ظلم الدولة، أو أن يعلن صراحة عما يتم من عدم المساواة فى إطار

سياستها، وإلا قبل أن يطرد خارج أسوار الجنة التى دائما ما يعد النظام بالعيش فى كنفها.

إن الأخصائى الاجتماعى الذى يقف فى مواجهة ظلم الدولـــة، أو الذى يتصرف بناء على السياسات التى تؤتى فعلها فـــى هــذا الإطـــار يصبح العنصر الفعال فى تقرير الاستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جورا وظلما تفرضه الدولة فى إطــار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضا أو متمردا على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصـــائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار دوره فى النسق العام لن يقبل أن يصبـــح العنصر الفعال فى تقرير الاستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فـــى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جورا وظلما تفرضه الدولة فـــى إطـــار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضا أو متمردا على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصـــائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار أدوارهم فى النسق العـــام لـــن يقبلـــوا إلا الحلول التى تقدمها الدولة، إذ ليس لديهم من الملكات الشـــخصية التـــى تدفعهم إلى قبول ذلك، ناهيك عن خضوعهم لعمليات التنظيم ومعـــايير الطبقة المسيطرة.

إنه مما سبق نفهم أن الأخصائيين بحكم أوضاعهم الوظيفية ليست لديهم أى اختيارات فى قبول أدوارهم الجديدة. فلا هـــم يســـتطيعون أن

يستغنوا عن وظائفهم وأدوارهم، ولا هـم يسـتطيعون أن يلعبـوا دور المحرض فى إطار قوة يد الدولة وبطشها. إنهم فى ذلك يخضعون تماما للتوجهات السياسية التى تسعى إلى فرض قيود معينة على التوجـهات الذاتية أو الإرادية. إن الخدمة الاجتماعية وفقا لذلك تعد مهنـة مثاليـة تنصاع لأوامر سلطويه، أو هى بالأحرى تعد جناحـا مثاليـا أو قـل رومانسيا يسعى إلى تأجيل عملية المواجهة بين الطبقـات الاجتماعيـة المتناقضة فى المجتمع. إن عمل الخدمة الاجتماعية فى التحليل النـهائى يسعى إلى تأسيس وتعزيز الإدارة السياسية، وهذا ما يجعلها تنفصل عن انتماءاتها الاجتماعية، وتدير ظهرها لأوضاعها الاجتماعية، فضلا عـن تناسى أدوارها التى أوكلها إليها المجتمع.

ليس من شك فى أن ثمة خلافا واضحا وحرجا بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية سواء فـى عمليـة الممارسـة أو فـى القضايـا والتحليلات التى فرضت طبيعة دراسة كل منهما، فضـلا عـن تـأثير العوامل الواسعة والمعقدة التى شكلت إهتمام كل منهما. إن التباين بيـن علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أمر لا ريب فيه، وذلك بحكم طبيعـة الموضوعات التى يتناولونها. فحيث أن علم الاجتماع يـهتم بالرؤيـة الواسعة، وأن الخدمة الاجتماعية تهتم بالتحليل المصغر دون ارتباطـها بالإطار العام، فإن هناك من الدراسات التى خالفت ذلك إذ حذت حـذو علم الاجتماع وقدمت رؤاها وتحليلاتها فى إطار الرؤية الكلية الشـاملة. وإذا كان ذلك يخص نفرا قليلا من أصحاب الخدمة الاجتماعيـة، فـإن

الصفة الغالبة لها تعبر بحق عن الالتزام بالطريق التقليـــدى الــذى إن عبرنا عنه بشكل أوضح، فإنه يكون نموذجا روتينيا شائعا يعبر بصــدق عن الخط العام لسياسات الدولة. إن الأخصائيين الاجتماعيين ليس لديهم سوى الالتزام بالخطوط العامة الإرشادية للمؤسسات التى يعملون بـــها، تلك التى تعطل قدراتهم وأسلوبهم الخاص فى العمل.

وإذا كان ما سبق يمثل صيغة التباين بين علم الاجتماع والخدمـــة الاجتماعية، فإن هناك صيغة اتفاق بينهما. فثمة قاسم مشـــترك هنـــاك، ذلك الذى يتعلق باستحضار الخدمة الاجتماعية لبعض نمـــاذج التحليـــل والمداخل النظرية السائدة فى علم الاجتماع. إن الخدمة الاجتماعية فـــى دراستها تركز وحسب على إحدى النظريتين الحـــاكمتين فـــى دراســـة موضوعات علم الاجتماع، التى أخذتها كنظرية كبرى، وراحت تستخدم مفاهيمها بحسبانها نظريات صغرى. فإذا كانت النظرية البنائية الوظيفية هى النظرية الأم والكبرى لكل دراساتها، فإنها حاولت أن تجتزئ منـــها ما يفيد لدراستها، فتارة تستخدم مفهوم الدور وتعيره مفهوم النظريـــة، وتارة أخرى تستخدم النسق وألبسته هو الآخر ثوب النظرية. وهكذا...

ويجدر أن نشير هنا إلى أن الخدمة الاجتماعية فى هـــذا الصـــدد حاولت بطريقة نظامية أن تستخدم النظرية دون الالتفات إلـــى مســـائل الصراع تماما، ولا حتى أن تطرحه باعتباره نوعا من المنافسة. إنـــها حاولت أن تتناول الأشياء فى ضوء الخواء الايديولوجـــى. إن الـــتزام

الخدمة الاجتماعية بهذه المداخل النظرية الضيقة، ساهم هو الأخر في تضييق مجالات الاهتمام والدراسة، بل أفضى إلى تقليديه واضحة في تناول الموضوعات. فحيث أن ذلك كذلك، نجدها أيضا ولجت ميادين بعينها مثل التنمية السياسية والخدمات الاجتماعية والإدارة والسكان ومشاكل التنمية،وفى الوقت عينه ابتعدت عن القرار السياسى والسلطوى والصراع والاقليات وغيرها من الموضوعات التى تمس مباشرة سياسات الدولة.

الفصل الثاني

تأسيس النظرية المعاصرة لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية

روجر سيبون

تأسيس النظرية المعاصرة لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية

يطرح هذا الفصل مجموعة من القضايا العامة التى من شـأنها أن تعمل على تأسيس نظرية معاصرة فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعيـة. ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تشييد نظرية اجتماعية فى إطار الخدمة الاجتماعية، فإن اختيار نظرية اجتماعية بعينها سوف يضعنا فى مـأزق جد خطير، ذلك المأزق الذى يتمثل فى عدم إحاطتنا بالتطور الحادث فى النظرية الاجتماعية المعاصرة، فضلا عـن عـدم احاطتنـا بنوعيـة الاتجاهات النظرية السائدة فى علم الاجتماع، وكذا إحصـاء التيـارات النظرية المتصارعة فى هذا الصدد، وهذا سوف مـا نجلعـه قبلتنـا، ونحاول أن نعرج عليه فى إطار الصفحات القادمـة. إن النقـص فـى الإحاطة بالنظريات السيارة فى مجال علم الاجتماع، والتقوقع على اتجاه بعينه، انعكس بشكل قوى على طبيعة التحليـلات والتفسـيرات التـى اتسمت بها الدراسة السوسيولوجية الامبريقية، ناهيك عن وقوفنا علـى المنهجية المستخدمة، وحتى على اختيار موضوعات بعينها.

أولا: فى التعريف الإجرائى:

إن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يمكن أن نستدل عليه من خلال توظيف النظريات المستخدمة فى علم الاجتماع والدراسـات الميدانيـة والمداخل المنهجية، تلك التى يمكن أن تكون مدخلا ملائما للتحليل فـى

إطار الخدمة الإجتماعية. إن استخدام النظريات الإجتماعية فى إطـــار الخدمة الإجتماعية سوف يعمل على زيادة مستويات الفهم، فضلا عـــن إهمال النظرية ذات البعد الواحد التى اتسمت بـــها دراســات الخدمـــة الاجتماعية، ومن أسف أنه يصعب علينا تحديد تعريف جامع مانع لعلـم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولكن ما نود أن نوضحه فى هذا الإطار، أنه العلم الذى يسعى إلى تأجيج الفهم السوسيولوجى من خلال الأطر النظر المتباينة بهدف سبر أغوار الخدمة الإجتماعية، وزيادة فرص وجودهـــا (الانطولوجى) وتطوير أطرها المعرفية (الابســـتمولوجية). إن تدعيـم المعرفة والوجود لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية ســـوف يســـهل مـــن مهمته، خاصة فى تحديد موضوعاته وأطره المعرفية والمنهجية، ولكـــن فى إطار مجافاته للرؤية التجزيئية وتسلحه بالرؤية الكلية.

إن التعريف السابق الذى قدمناه قبل قليل لهذا العلم قد يفى فى هذه اللحظة بغرض موضوع هذا الفصل، حيث أنه يوضح لنا ماهيـــة علـــم الاجتماع كميدان فرعى يمكننا من خلاله أن نصف بدقة موضوع علـــم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن هذا العمـــل الـــذى قـــدم مـــن خـــلال "ليونارد"Leonard (١٩٦٦) "وهيـــرود" Heraud (١٩٧٠) " الـــذى يسعى إلى صياغة علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية تعتبر مـــن بواكـير الأعمال التى جعلت وجهتها تشييد علم يهتم بفهم العلاقة بيـــن الخدمـــة الاجتماعية وعلم الاجتماع. إن هذا العمل يعد من الأعمال الأولى التـــى حاولت فهم رؤية الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتمـــاع بشـــكل كلـــى أو

شامل، إذ ركز على الاحداث التى خبرها مجالى الخدمـــة الاجتماعيـــة وعلم الاجتماع (هاو Howe : ١٩٨٨).

إن غالبية الأعمال التى أخذت على عاتقها مهمة التوسع فى تحليل ماهية علم اجتماع الخدمة الاجتماعية نجدها اهتمت بتوضيح أمريـــــن، الأول يتمثل فى أن هذه الأعمال ساهمت بقدر قليل أو ظاهريا بتطويـــر هذا العلم، أو قل إنها اهتمت بالقشرة الخارجية وحسب دون الوصـــــول إلى لب الموضوع ذاته. ويمكننا الإشارة فى هذا الصدد إلـــــى عمـــل " سوليفان"Sollivan (١٩٨١) الذى اهتم بعلم اجتماع الرعاية بطريقـــــة غامضة، وناقش فيها أمور العلم بطريقة تجزيئية. إن المأزق الذى أوقع سوليفان نفسه فيه، لم يخلو منه أيضا " داى"Day الذى ركز هو الآخر على مسائل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية من خلال مقـــولات علـــم الاجتماع.

وإذا كان "داىDay " قد انتبه إلى قضية الممارســـة فـــى إطـــار الرؤى السوسيولوجية، فإن هذا الطرح لم يلق قبـــولا لـــدى المـــهمتين بتطور الخدمة الاجتماعية، إذا رأوا أن هذا الطرح سوف يـــؤدى إلـــى حجب علم اجتماع الخدمة الإجتماعية عن الظهور أو قل أفولــــه قبـــل ولادته. إن "ويب"Webb فى ذلك يرى أن اقتراحات "داى" Day ما هى إلا اقتراحات عديمة الفائدة بل وسطحية أيضا. أن علم اجتماع الخدمـــة الإجتماعية لا يحتاج إلى الممارسة بقدر ما يحتاج إلى إعادة النظر فـــى المقولات النظرية التى تحكم توجه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فـــى

الممارسة سوف تساعد هذا العلم فى ترشيد بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيبه النظرى والمنهجى، الأمر الذى سوف يزيد من تكامل بنائه الأبستمولوجى.أن تطوير وجهة نظر نقدية لما هو قائم فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، سوف يعجل من عملية اكتمال البناء النظرى المعرفى لهذا العلم، ذلك الذى سوف يبعدنا عن إطار سياسات الرعاية المؤسسية والاعتبارات الأخلاقية التى تحكم منهج وسير العمل فى الخدمة الاجتماعية. (ويب Webb ١٩٨٧: ١٥٧).

إننا نفهم مما سبق أنه لا يزال هناك انفصال واضح بين علم الاجتماع والخدمة الإجتماعية (ويب وأيفانز Webb and Evans ١٩٧٩). ومع أن هذا العلم قد شهد تزايدا فى الاهتمام منذ عام ١٩٧٠ " وبدايات عام ١٩٨٠، خاصة حينما رفض علم الاجتماع الماركس والبرجوازى الأمور الخاصة المتعلقة بتطور الخدمة الاجتماعية. إلا أن هذه الفترة ذاتها شهدت اتساعا فى الاهتمام بالمشاكل الحقيقية التى تعترض سبيل تطور المعرفة العلمية، أو تطوير الجانب الاكاديمى بصورة شاملة.

إن معظم الكتابات التى من خلالها يمكن أن نفهم أسباب تخلف علم اجتماع الخدمة الإجتماعية تقدم لنا مجموعة من العوامل، لعل أهمها، انشغال الخدمة الإجتماعية بمسألة الرعاية الإجتماعية وسياساتها المتعددة التى تعددت بتعدد الايديولوجيات القائمة فى التكوينات الاجتماعية والاقتصادية واشتعال الوهم بضرورة الفصل بين الخدمة

الاجتماعية وعلم الاجتماع، وتحقيق ذاتية كل منهما بعيدا عن الآخـــر.
وإذا كان ما سبق يمثلان حدثان ساهما فى إفساد عملية تطويـــر علــم اجتماع الخدمة الإجتماعية خاصة فى عقد الستينات، فإن هنـــاك سـببا ثالثا، ساهم هو الآخر فى دحض محاولة التطوير هذه، ألا هو رفـــض علم الاجتماع الماركسى للخدمة الاجتماعية باعتبارها نبتـــا برجوازيـــا (بينكر Pinker ١٩٨٣: ١٥٣).

ويمكننا أن نوسع من دائرة العوامل السابقة إذا أضفنا المشـــاكل المعرفية للعلوم الإجتماعية ومعالجتها الأكاديمية التى تركز على أحـــد العوامل مغفلة فى تحليلاتها بقية العوامل الأخرى (لـــى Lee: ١٩٨٥). إن تركز العلوم الاجتماعية على عملية الأداء المهنى وحسب، أصـــاب فى مقتل تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، كما وصم هذه المهنـــة بالتركيز وحسب على الطقوس الادائيـــة والمهاريـــة التـــى فرضتـــها الأسباب المنطقية والوظيفية وممارســـاتها العقلانيـــة (كـــاروCarew ١٩٧٩) إن الميل نحو الممارسة المهنية، وتفكيرها الملى فـــى طبيعـــة مهنة الخدمة الاجتماعية أبعدها بشكل جارف عـــن تطويـــر المعرفـــة العلمية، مما عطل إنشاء علم اجتماع يلتصق بها، أو يطور من رؤاهـــا النظرية. (كادوشين Kadushin ١٩٥٩، بـــارتليت Barthlet ١٩٧٠، ستفينسون Stevenson ١٩٧٠، ١٩٨١: ٢٢-٢٣).

وحيث أن ما سبق يمثل أحد الأسباب التى عطلت مـــن تطويـــر المعرفة النظرية فى حقل الخدمة الاجتماعية. فإن السبب الآخر فى هـذا

السياق يتمثل فى العجز العام فى الاهتمامات نحو المعرفة لدى الجزء الأعظم من علماء الاجتماع، أو ربما يكون للهث علماء الاجتماع وراء الإعمال الحقلية أو الميدانية.

أن التمييز الآخر للوقوف على الأسباب التى حدت من تأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، إنما تتمثل فى إهمال الخدمة الإجتماعية هذا الشأن، ووضع كل تركيزها على موضوعات بعينها مثل تحديد طبيعة المهنة وتكوين وتنظيم أمورها المهنية عن طريق الأخصائيين أنفسهم، وتغليب الممارسة على النظرية، والاهتمام بمسائل التنشئة المهنية والتدريب، والأبعاد الأخلاقية، وكيفية توزيع الخدمات من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعية فى إطار دولة الرعاية.

إنه وفقا لما سبق بمكن القول أن علم اجتماع الخدمة الإجتماعية لم يشهد تطورا يذكر بالمعنى الحقيقى والشامل. إن سقوط هذا العلم ومعايشته لهذه الورطة يرتبط بالمعنى السببى والتفسيرى لعجز علم الاجتماع عن الاهتمام بهذه المسألة، وارتكانه بشكل كبير على مسائل النظرية والتطوير النظرى. وإذا كان هذا الحكم ينسحب على كل الإجتماعيين، فإنه يتوجب علينا هنا إلا يغيب عن أذهاننا الدور الذى قام به علماء الاجتماع فى بريطانيا اليوم، الذين سقطوا هم أيضا فى تغليب الرؤى غير الشاملة، أو أعمال الرؤى الجزئية التى اهتمت فقط بدراسة الأفراد أو العملاء، دون النظر بواقع المهنة ككل.

ويجدر بنا أن نشير أنه لكى نطور من علـــم اجتمــاع الخدمــة الاجتماعية على النحو السابق الإشارة إليه فى السطور القادمـــة، فإنـــه ينبغى أن نربط تحليلاته وتفسيراته بالرؤى السوسيولوجية، التى بإمكانها أن تضع تعريفا جامعا مانعا لكل مفهوماته. وإذا كانت العلوم الاجتماعية قد رأت أن الخدمة الاجتماعية تساهم فى تحقيق النظام العام، كما هـــو واضح فى مجال الفلســـفة (ســـوتون Sutton١٩٧٩) وعلـم النفـس الإجتماعى، فإن السوسيولوجيين قد خالفوا هـــذه الفكـــرة مـــن خــلال تركيزهم على منهجية العمـــل المســـتخدمة فـــى دراســـة المشـــكلات الإجتماعية. إن النمـــاذج الاجتماعيـــة المتعـــددة والاثنوميثودولوجـــى والتفاعل الرمزى وعلم الاجتماع الماركسى وحتى الوظيفية كانت ضـــد الرؤية السوســـيولوجية الســـابقة (أورى Urry١٩٨١: ٣٢). إن هـــذه النماذج النظرية جادلت المقولة السابقة، إذ ركزت على العلاقـــة بيـــن الباحثين الاجتماعيين وملاحظاتهم الامبريقية، التى من شأنها أن تزيـــد من مستويات المعرفة. إن تركيزهم على هذه الأشياء يعنـــى بشـــكل أو بآخر اختبار الرؤى السوسيولوجية الخاصة والمنهجيات التى تفـــرض ذاتها من أجل تطوير المعرفة النظرية والمهنية فى إطار علم اجتمـــاع الخدمة الإجتماعية. إن الاستخدامات الحاسمة لسوســـيولوجى الخدمـــة الاجتماعية سوف ترتبط بالتحليل النقدى للسوسيولوجيا،تلك الأرضيـــة التى يتم تفعيلها بطريقة متعاظمة فى إطار الواقع الاجتماعى. إن تفعيـــل الرؤى النقدية سوف يفك غموض الخلفية النظرية والمنهجية المتعـــددة

فى إطار علم الاجتماع. وسوف يجعلها تقترب بشكل وشيح من التـــى جاء بها فريدريك Friedrich (١٩٧٠).

والناحية الثانية تمدنا أيضا فى بداية الفصل بالمنطلقات الواجـــب الانتباه إليها بأهداف علم اجتماع الخدمة الاجتماعية كموضوعات أوليـة وجوهرية لزيادة فهم مهنة الخدمة الاجتماعية بطريقة شاملة وواضحــة، فضلا عن الوقوف على أنماط العلاقات الداخلية فيها، وبين القطاعـــات العريضة فى المجتمع. ومن المهم أن نعى هنا أن هذه الموضوعات لــم تكن عناوين لتفصيلات رئيسه فى الدراسات السوسيولوجية المرتبطـــة بالأفراد، أو كموضوعات خاصة فى الخدمة الإجتماعية التى باشـــرتها دون الاستناد إلى منطق يربطها مباشرة بالخدمة الاجتماعية التـــى لـم تتكامل مع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر لعلـــم اجتماع الخدمة الاجتماعية فإن من الضرورى أن نشدد علـــى طبيعـة الموضوعات الخاصة التى ينبغى أن يضطلع بها هذا العلم، فضلا عـــن تحديد اهتماماته فى الوقت الراهن أو مستقبليا. إنه حان الوقت أن نحـدد الموضوعات الخاصة بعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ذلك الذى يفرض بدوره تحديد قاطعا للتحليلات السوسيولوجية التى ترتبـــط بالاســتخدام وبتطوير هذا الدرب. والحق أن خصوصيـــة الموضوعـــات النظريـــة والبحوث الأميريقية تكون من الضرورة بمكان فى إمدادنا بموضوعـات عميقة بعملية التدخل. إنه من المهم أن نعين الموضوعات المعرفية التى تفيد فى دراسة المشكلات الاجتماعية، ومشكلات الممارسة. إن الأمثلـــة

على موضوعات السوسيولوجيا الخاصة كثيرة لعل ابرزها ما أوضحه سميث Smith في عام ١٩٧٩ من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعية، وما فعله هيرود Herud في عام ١٩٨١، اللذان قيما تعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية. وفي هذا الصدد لا يمكن أن نغفل ما قام به هارديكر Hardicker١٩٧٧، ١٩٨١، "كورنوك وهارديكر"Curnock and Hardicker ١٩٧٩، اللذان هما الأخران أضافا ضرورة استخلاص المعرفة الوسيولوجية الملائمة لتأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن طريق عملية المقارنة التي بإمكانها الإفادة في الوقوف على الموضوعات المتخصصة والبحوث المفيدة والمتصلة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع.

وعلى ذلك فإن مستقبل تنمية هذا المجال يتطلب أن يتم تنمية التحليلات السوسيولوجية من جانبين، الأول هو تحقيق قفزات واسعة من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذي يعتمد على التفسيرات السوسيولوجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، تلك التي تتطلب إعمال الرؤية السوسيولوجية بشكل كلي. أما الآخر فإن تأسيس علم اجتماع الخدمة الإجتماعية المعاصر يكون ضروريا من خلال المجهودات السوسيولوجية السابقة التي طرحت نماذج نظرية واسعة من شأنها أن تعالج الموضوعات بطريقة جدلية. إن ضعف وجود الرؤى السوسيولوجية الجدلية يجعلنا نشدد بقوة على ضرورة وجودها حيث

تفعيلها يفيد فى تجديد شباب التحليلات والتفسيرات فى إطار علم إجتماع الخدمة الإجتماعية الذى ننشده.

ثانيا: النظرية الاجتماعية والمنهج:

التعارض بين الرؤى الواسعة (ماكرو) والرؤى الضيقة (ميكرو):

بداءة يمكن القول أن الرؤى السوسيولوجية دائما ما تأتى مصنفة، إما وفق المستويات النظرية الواسعة Macro أو وفق المستويات الضيقة .Micro إن الوصف الذى دفع به "أوت وايت" Outhwaite يعد من الأشياء المفيدة لفهم التعارض الحادث فى النظرية الاجتماعية (أوت وايت Outhwaite ١٩٨٣: ١٧). أن التعبيرات المختلفة للتعارض، أو للتحزب النظرى، تتضح بشكل جلى حينما نميز بين ما يسمى بالمعرفة المثالية والمعرفة المادية، أو بين النظريات التى تحدد السلوك أو الوعى، أو حتى فى تبيان الجدل حول طبيعة المؤسسات الاجتماعية التى تقف متعارضة مع طبيعة البناء القائم. وإذا كنا هنا نؤكد على طبيعة التعارض بين الاتجاهات النظرية، فإننا بدورنا نؤكد أيضا على أن هذا التعارض يخلق فجوة واسعة بين النظريات الكبرى والصغرى سواء فى المقولات النظرية أو حتى المنهجية المتبعة فى كل منهما (نور - ستينا Norr-Cetina:١٩٧١:٤١).

إن الفجوة الواسعة التى تشهدها النظريات الكبرى والصغرى ظلت مهجورة ردحا من الزمن، ولم يلتفت إليها العلماء. والواقع أن ذلك لم يدم كثيرا، إذ أن هناك محاولات أولت هذه القضية اهتماما واسعا.

فعلى سبيل المثال نجد "بندكس" Bendix (١٩٨٠) قد حـــاول تجســيد الفجوة من خلال مناقشته لقضيتى التحـــيز والموضوعيـــة. وإذا كـــان "بندكـــس" يعــد مـــن أول الذيـــن تصــدوا لذلــك، فـــإن "تومســون" Thamson(١٩٨٢) قد حاول هو الآخر أن يمد الجسور لتضييق الـهوة بين النظريات الكبرى والصغرى، ولكن من خلال طرحه للتمييز بيـــن النظريات المادية والمثالية، تلك التى وصفها بأنها تحمل مضمونا فارغا وعقيما. ويجدر أن نشير إلى أن هذه المحاولات لم تكن الأولى والأخيرة فى هذا الصدد، إذ نجد "ويتنـــو" Wuthnowوآخـــرون مـــن خـــلال استخدامهم للمفهوم البرجرى لعلم الاجتماع قد أشاروا إلـــى ضـــرورة تجديد الاهتمام بالمحاولات السوسيولوجية المبكرة التى يمكن من خلالها تدشين النظرية الجدلية (برجر ولوكمـــان Berger and Luckman ١٩٦٧) التى تحمل فى إطارها هما كبيرا بالمتغيرات الكبرى والصغرى التى لفت "جيدنز" Giddens(١٩٨٤) الانتباه إليها.

إن إهتمام جيدنز Giddens بـــالمتغيرات الصغـــرى والكـــبرى خاصة فى بواكير أعماله، خلق مفهوما جديدا هاما نطلق عليه بمفـــهوم الازدواجية البنائية (جيدنز Giddens ١٩٧٦، ١٩٨٤)، ذلك المفـــهوم الذى اعترض عليه "هندس"Hindess وأدار معه حوارا عنيفا نـــاهض فيه فكرة تجسيد الفجوة النظرية التى طرحها "جيدنـــز Giddens " من خلال مفهوم الازدواجيـــة البنائيـــة (هنـــدس Hindess:١٩٨٢ ٤٤٩). وحيث أن هندس قد وجه جام نقده على مسألة الازدواجية البنائية، فـــإن

أيضا صوب سهامه على التناقض فـــى المنهجيـــة الفرديـــة، أو علـــى النظريات التى تعتمد وحسب على المنهجية. (١٩٨٦ هندس :Hindess ١١٣-١١٤).

إن المدقق فى الانتقادات التى وجـــــهت لمحـــاولات ردم الـــهوه الواسعة بين التيارات النظرية الكبرى والصغرى، يجدها أنها ركزت كل نقدها على مسألة التأليف النظرى والمنهجى بين رؤى متعارضة، لـــذا نجد أنفسنا مأمورين بتقديم صياغات واقعية لتلافى ذلك التعارض. إنـــه من الممكن أن نحدد طبيعة المواقع والمواضع (المحلات)لمكاتب الخدمة الاجتماعية والتدريب المهنى سواء فى الجامعات أو فى غيرهـــا مـــن الأماكن التى تهتم بذلك، تلك الطريقة التى ستجعلنا نضـــع فـــى أيدينـــا بسهولة على الأماكن التى لا يمكن لنا أن نعزلها بطريقة كلية عن دائرة الأحداث، ومن ثم سوف تقدم لنا مجموعة من الأفكار والسياسات التـــى تسطير على المواقع الخاصة بهدف مساعدتنا فى صياغـــة المنهجيـــة الملائمة فى حل المشكلات القائمة. أنه لا يمكن أن نستنتج أنه من خلال الأماكن أو مواضع الأفراد يمكن لنا أن نحـــدد الأوقـــات المناســـبة أو الفضاء الزمنى. إن مناقشة التطور الأخير للخدمة الإجتماعية يتدفق من خلال الحيز المكانى أو الأشياء المادية. إن المادية يمكـــن أن نختزلـــها بصورة واضحة من خلال هذا الفصل كمصطلح واسع يضم بين جنباته القيم السائدة فى الخدمة الاجتماعية وأشكال الفكر والسياسات والممارسة والتنظيم ومفهوم تسليم أو توصيل الخدمات، أو أى قضايا تقف معـــاندة

ضد تكامل الخدمة الاجتماعية. إن مفهوم الخدمة الاجتماعيـــة الماديـــة سوف يسهم بشكل ناجح فى نشر عمليات الانتقال عبر مواقع (محـــلات) الخدمة الاجتماعية وحيزها الزمـــــانى. أن المعنـــى الســـابق للخدمـــة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل تحليلى امبريقى لانتقاد الخدمـــات عبر مواقع الخدمة الاجتماعية، وبالتالى سوف يساعد بشكل حقيقى فـــى كشف واقع الحياة فى داخل الخدمة الاجتماعية ذاتها. إننا وفـــق ذلـــك سوف نجعل الخدمة الاجتماعية قريبة جدا من نظرية الممارســـة التـــى تنتشر فى الأوساط الأكاديمية والتى ترتكن إلـــى المحـــاولات الأولـــى للمارسة فى إطار الخدمة الاجتماعية التى تطورت منذ ما ينوف عـــن مائة عام (جونز Jones١٩٧٩، لى Lee: ١٩٨٢).

إننا لا نسعى إلى وجود الخدمة الإجتماعية بطريقة مؤقتة، وإنمـــا بالشكل السالف الذى حددناه قبل قليل. نود أن نحدد طريقة جديدة للعمـل وهى التى نعرفها بالخدمة الاجتماعية المادية التى لم تنتشـــر بطريقـــة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التى تعتمد على الحـــيز المكانى والزمنى والتى من خلالها سوف تجد ذيوعا واضحـــا للأفكـــار والسياسات والممارسات فى إطارها. وإذا كان هذا النوع مـــن الخدمـــة الإجتماعية لا نجد له تواجدا فى الأيام الحالية، فإننا نـــرى أن أشـــكال الفكر القائمة بين ثنايا الخدمة الإجتماعية تبتعد تماما عن الفهم المـــادى، وهذا ما يكشفه لنا واقع الممارسة فى كل محلات الخدمة الاجتماعية، أو حتى فى مكاتب المراقبة (مراقبة من يطلق ســـراحهم مـــن المذنبيـــن)

المنتشرة فى أرجاء الوطن. إن مثل هذه المواقع الخاصة بمهنة الخدمة الإجتماعية، لا تسعى إلى تطوير الفكر، بقدر ما تزيد من عمليات الممارسة التقليدية التى تفرغ من أدائها مهمة تطوير الفكر. إن إغفال الفكر وتطوير عملية الأداء من خلال أطر نظرية محددة جعلت الفاعليين الاجتماعيين فى إطار هذه المهنة لا يركزون إلا على المواقع الخاصة بعملية الممارسة. وأنه لكى نقضى على هذه الأدائية العقيمة لابد وأن ننشر الأساليب المادية فى العمل (BASW ١٩٧٧: ٢٠). أنه لابد أن يضع الفاعلين الاجتماعيين نصب أعينهم ضرورة امتزاج الفكر مع الممارسة المؤسسائيه. إن تطور الممارسة عبر المواقع المهنية يحتم على الأخصائيين الاجتماعيين أيضا أن يطورا من الأساليب والأدوات المستخدمة فى ذلك.

ولا يعنى ما سبق أن تطوير الأدوات والأساليب وحتى الفكر ينبغى انحساره فى مواقع أو محلات الخدمة الاجتماعية المحلية، وإنما يتعدى ذلك لكى ينتقل إلى الأشياء الفريدة- وليست الشائعة – الكامنة فى بينة ومستويات المؤسسات المهنية ذاتها. وبقول آخر، أنه لا ينبغى أن نتوقف عند حدود المواقع التقليدية للمهنة، وإنما لابد وأن نهتم بالمستويات التنظيمية فى داخل هذه المواقع، بما يجعلنا أن نقف على السير الشخصية والمهنية لمن يقود المهنة فى داخل هذه المؤسسات (لاف Lave ١٩٨٠)، إننا بهذه الطريقة يمكننا أن نسبر أغوار المواقع الخاصة للخدمة الإجتماعية دون أن ندير ظهورنا للتركيب والتطور

المهنى للمؤسسات وكذا من يعمل بها. إن دفع الخدمة الإجتماعية للقيام بهذه الأدوار سوف يجعلنا نستند إلى الرؤى التفسيرية التى يستند إليها علم النفس (بوتورمور Bottomore١٩٧٥: ٥٠)، والرؤى الأخرى فى علم الاجتماع الموقفى، ذلك الذى يشير إليه المواقف التفسيرية لدى أصحاب التفاعل الرمزى، الذين يستندون فى تطوراتهم على مسائل الوعى الشخصى والمعنى.

إن الاستناد على مثل هذه الرؤى سوف تفيد فى الوقوف على عملية الإدراك والفعل اللذان من شأنهما أن يطرحا تفسيرات واسعة للتركيب ككل، بشكل يفوق الفهم الضيق للخدمة الاجتماعية. إن الاستناد إلى الرؤى الضيقة سوف يباعد بيننا وبين الاقتراب من المنهجية التى يمكن من خلالها تطوير الأطر المعرفية، وكذا المنهجية (ملتزر Meltzer، وبتراس Petras، رينولدز Reynolds ١٩٧٥: ٥٠٤). إن الموقف المنهجى الذى تدفع به التفاعلية الرمزية سوف يسهم فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة الاجتماعية القائمة، وأيضا يفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الامبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفسير وتحليل البيانات مكانيا وزمانيا، دون فصل بين المواقع المحلية والفاعلين وطريقة التفكير والعمل أو الممارسة.

إن الكلام السابق ربما يكون غريبا أو جديدا فى إطار مهنة الخدمة الإجتماعية، ولكن الحق أنه ليس كذلك فى إطار العلوم الإجتماعية. لقد عفى الزمن على المقولات النظرية الواسعة، تلك التى

تبدلت بوجود المقولات الصغرى، وباتت جزءا مؤسسا للارتكازات المهنية فى الدراسات الإجتماعية (سابير Sapir ١٩٦٩: ٦٨-٦٩). إن الارتكاز على الرؤى المنهجية الصغرى باتت لغة عامة، إذ يتم توظيفها فى إطار الواقع المحلى. (وورف Whorf ١٩٥٦).

إن الرؤى الصغرى تصبح فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل المهنة أولا، والمجتمع ثانيا (هاينز Haines ١٩٧٥: ٣٩-٤٠). إنه أن الأوان لأن نتحول عن القضايا الجمعية، وأن نهتم بالمشكلات التى تكتنف الجماعات التى تعيش فى إطار المجتمع (موفيت Moffett ١٩٧٢: ١٩٨٥). وإذا كنا هنا نشدد على ضرورة تناول المنظورات الضيقة المستخدمة فى علم الاجتماع فى إطار الخدمة الاجتماعية، فأحرى بنا أن نسجل أنه لم يعد من المهم أن نقدم التفسيرات الفضفاضة والمفاهيم الواسعة فى إطار الخدمة الاجتماعية (اكنور – ستينا Knorr-Setina ١٩٨١: ٢٨)، بل ينبغى علينا أن نطور من المنهجيات المستخدمة فى إطار البحوث الواقعية. إن ما سبق هو ما انزلقت فيه النظريات البنائية الوظيفية التى عجزت عن تحديد المشكلات المنهجية وعطلت من تطوير رؤى نقدية من شأنها أن تفيد فى تطوير منهجية ملائمة تساعدنا على تطوير المعارف وأطر الممارسة.

وإذا كنا نؤكد على تطوير المنهجية والاستناد لها فى دراسة المواقع المحلية، فإننا يمكننا أن نستدل على ذلك من خلال دراسة "فيليب" Philp الذى درس الواقع الرأسمالى من خلال النظرية الوظيفية.

لقد درس " فيليب" Philp واقع الخدمة الاجتماعية فى إطار الرأسمالية، وتحديدا فى إطار الفعل والقول الصادر من الأخصائيين الاجتمـــاعيين. لقد خلص "فيليب" Philp من الدراسة إلى أن الفعل والقول الناتج مـــن الأخصائيين الاجتماعيين أثر بشـــكل بـــالغ فـــى المواقـــف الوضعيـــة للأخصائيين، فضلا عن أنهم حدوا من معوقات العمل والممارسة (فيليب Philp ١٩٧٩: ٨٩). إننا من خلال الدراسة السابقة، يمكننا مرة أخرى أن نعاود الحديث عن الإشكاليات الكبرى والصغرى التى تســـعى فـــى دراستها إلى ضرورة انتقـــاص المشـــكلات (كرايـــب Craib ١٩٨٤: ٢٢٠-٢٢١)، وأنه لكى يتحقق لنا هذا سوف نركز على مفهوم المؤسسة أو تركيبها، ذلك المفهوم الذى يتركز على منهجيه فردية مخالفة للتنـــاول المنهجى الذى اقترب منه "فيليب" Philp إبان توضيحـــــه للمؤسســـات الاجتماعية فى إطار الرأسمالية وفق منحنى واسع (مـــــاكرو). وعلـــى الرغم من أن مفهوم المؤسسة وفق المنحنى الضيق (ميكـــــرو) يكـــون ناقصا بالنظر إلى المفهومات الشاملة، إلا إنه فى إطار الحياة الاجتماعية القائمة يمكن أن يخاصم التفسيرات الماكرو والميكرو. إننا من خلال هذه المخاصمة يمكننا الوصول إلى الأشياء الملائمة والممكنـــة التـــى مـــن خلالها يتم تركيب الأشياء التى يمكن اختزالها واقعيا. وإذا كان ذلك مـــن غير المنطقى فى إطار الواقع، فإنه يمكننا أن ندشن رؤية نظرية خاصة تتماذج بشكل كبير مع الرؤى المعارضة (ليونـــارد Leonard ١٩٨٤: ٧٥) لكل من التوجهات الصغرى والكبرى. أن المجافاة أو البعـــد عـــن

الأطر الماكرو الميكرو، يجعلنا ننزل إلى الواقـــع دون توجـــه نظـــرى معين، الأمر الذى يجعلنا نتحرك صوب الحقيقة بمرونة بالغة. إن تحديد إطار نظرى معين – سواء ماكرو أو ميكرو – يحد من ملكات وآليـــات البحث الفعالة، التى وإن تم تفعيلها بصرامة منهجية لأمكننا التوصل إلى تفسيرات حقيقية – أو على الأقل معقوله – للمشـــكلات القائمـــة فـــى المجتمع.

ثالثا: النظرية الإجتماعية واختزال المشكلات:

على الرغم من أن المواقف الضيقة أو الصغرى فى علم الاجتماع تتخاصم مع كارل فينكل Car finkel فيما عنونه بالاثنوميثودولوجيـــا (كارل فينكل وساكسCar finkel and Sacks ١٩٧٠)، فإننا يمكن أن نستخدمها لتوضيح مجموعة الأسباب (ويلســـون Wilson ١٩٧١: ٦٩) التى تشير إلى ما يسمى بنظام ما قبل الانطولوجيا للظواهـــر (بـــروك واليس Bruce and Wallis ١٩٨٣، جلبرت ومـــلكى Gilbert and Mulkay ١٩٨٤) الذى يريد مسخ الرؤى الميكرو سوسيولوجيا التـــى أطاحت بالظواهر الاجتماعية المغلقة للفاعلين الاجتماعيين، وكذا حاولت تعطيل استخدام البيانات فى تحليل الظواهر الاجتماعية. وأحرى بنـــا أن نسجل هنا أن الخلفية المنهجية للنظرية السابقة صاغها كل من "جلاســـو وشتراوس" Glaser and strauss إذ حاولا توضيح الخلفية النظريـــة من خلال مفهوم الافتراضات القبلية (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٧: ٣). وبيد أن هذه الرؤيـــة تقـــدم تحليـــلا للجوانـــب

الوظيفية للسياقات الاجتماعية التى لا تمتلك معنـــى معينـــا للــتركيب والأشكال، فإنها ركزت بشكل كلى على عدم اكتمال وعـــى الفـــاعلين الاجتماعيين (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٤).

وجدير بالتبيان أن الخلفية النظرية السابقة لم تكن أقـــل اهتمامـــا بالنطاق الزمانى والمكانى من الرؤى النظرية الأخرى، فـــهى بجـــانب اهتمامها بالافتراضات القبلية وتحديد الســـياقات الوظيفيـــة، (ايكشـــتين Eckstein ١٩٧٠)، فإنها أيضا ركزت على عملية الأفكـــار (ميتشـــل Mitchell). لقد علق "ميتشل" Mitchell علـــى هـــذا النـــوع مـــن الدراسات بقوله " ...انه لن يكن من الســـهولة بمكـــان أن ننقـــاد إلـــى التفسيرات النظرية العامة.." (ميتشل Mitchell ١٩٨٣: ١٩٥). وحيث أن ميتشل يوجه انتقادات واسعة لعملية التركيز على الأفكار والتفسيرات النظرية الواسعة، فإنه هنا يتعارض أيضا مع "بيكـــر" Becker الـــذى يركز على الرؤى المنهجية الشاملة، ويقترح إقامة دراسات الحالة وفـــق المنحى الميكرو – امبريقى. أنه يرى أن الاستناد إلى دراســـة الحالـــة يمكن للباحثين أن يصلوا إلى فهم أفضل للجماعات التى تجرى عليـــهم التجارب. أنه يرى أن دراسة الحالة بإمكانها أن تطـــور مـــن العمـــل الحقيقى الذى يغوص فى أعماق عملية الانتظام فى التركيب الاجتمـــاعى (بيكر Becker ١٩٦٨: ٢٣٣). وإذا كنا قد ركزنا فيما سبق على نقـــد الاتجاهات الماكرو بما يفيد أهمية وتعظيم الاتجاهات الميكرو، فإنه مـــن المهم أيضا أن نخضع الاتجاهـــات الأخـــيرة – أى الميكـــرو – للنقـــد

التحليلى الدائم، حتى لا نبتعد عن عمليات تأسيس هذا المنحى (ويليــامز ١٩٨٦ Williams). أنه من المهم أن نؤلف بيــن النقــاط المركزيــة والهامة فى المنحى الميكروسوسيولوجى، وأن ننتقد التجارب الفرديـــة، ونرتكن إلى التجارب الشاملة (كولى Cooly، ١٩٠٢: ٣٦). إنه فى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدراسات التى تدخل فـــى هــذا المعــترك، وخاصة الدراسات التى أولت التفــاعلات الاجتماعيــة عنايــة فائقــة، واهتمت بدراسة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد فى داخل مواقعهم أو محلاتهم الاجتماعية.

إنـــه ممـــا ســبق يمكــن القــول أن المواقــــف المنهجيــــة للميكروسوسيولوجيا يمكنها أن تتعامل بقوة مع الموضوعات الاجتماعية. إن النظر إلى هذه المواقف الاجتماعية باعتبارها حصيلة التفاعل، يجعلنا نركز على الأشياء العمدية، أكثر ما نركز على الأشياء العارضة فـــى هذا التفاعل (نور – ســتينا Knorr-Cetina:١٩٨١ ٨-٩، ١٩-١٧). وحيث أننا ذكرنا فى موضع سابق، أنه من الأهمية بمكـــان أن نبطــل مفعول الإحصاءات فى الدراسات الميدانية، فإننا فـــى وضعيــه علــم الاجتماع الميكرو، ينبغى أن نختزل أيضـــا محاولـــة إحصـــاء أنمـــاط الظواهر الاجتماعية وربطها بالتحليلات التى ترتبـــط بشــكل مؤقــت بالمكان والزمان. وإذا كان ما سبق يتضح بجلاء فى مجـــال وصــف الأجناس، والمسوح الاجتماعيـــة، والدراســات التاريخيــة المرتبطــة بالوصف الاثنى للشعوب (دوستر Duster ١٩٨١: ١٣٢ – ١٣٣)، فإنه

فى إطار دراسة المواقف الصغرى نصبح فى غنى عن هذه المنهجيــة، إذ إننا نركز فيها على المواقف الضيقة لا العامة أو الواسعة. إنه يمكــن أن نستخدم هذا النوع فى معالجة البيانات التى تقدمها المواقع الخاصـــة بالخدمة الاجتماعية، ولكن دون أن نختزل التفسيرات الواسعة للبيانـات. أن عدم اختزال التفسيرات الواسعة، مع الاهتمام فـــى الوقــت عينــه بالمواقف الذاتية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، سوف يساعدنا بشكل كبير فى فهم طبيعة التركيب الاجتماعى القائم (سـميث Smith ١٩٦٥، شتروس strauss وأخرون ١٩٧٣: ٣٠٨، هيل Hill ١٩٨٢).

إن الوقوف على التركيب العام للمجتمع، ســوف يســاعد مهنــة الخدمة الاجتماعية على وصف عملية الرعاية الاجتماعية وفق منـــهج بنائى، ذلك الذى يتصل بشكل وشيج بعملية تأثير مواقع ومحلات الخدمة الاجتماعية على سياسات الرعاية (بوريل و مورجـــان Burrell and Morgan ١٩٧٩: ٣٦٨)، أو قل بشكل أكثر دقة إنه سوف يؤثر علـــى تخطيط الرعاية وفق منظور أوسع أو ماكرو (فيليـــب Philp ١٩٧٩، شارب Sharp ١٩٨٠). وغنى عن البيان أن النظريات البنائيـــة التـــى ندعو لها تقف موقفا مناهضا من المواقف الكلية أو الواسعة فى البحــث الامبريقى، وهذا ما يكشفه لنا (سودنو Sudnow ١٩٦٥) فى اســتدلاله لطريقة استجواب المجرمين فى نظام العدالة الجنائية الأمريكية، الـــذى يجمع بين المحلفين والمحامين والنائب العام والمتهمين. لقـــد أوضـــح "سودنو" Sudnow أن استجواب المجرمين وفـــق النظـــام القضـــائى

الأمريكى يمكنه أن يفرز اتفاقا على تحديد ما يقترفه المجرمين من آثام، أو على الأقل أنه بإمكانه أن يقف على تحديد الأفعال المجرمة الأقل خطورة، أو ما يطلق عليها "بالمفهوم العادى للجريمة". إن مفهوم الجريمة العادية يشير إلى عدم استخدام السلاح فى الفعل الإجرامى، أو سرقة الأشياء قليلة الثمن، أو حتى تحطيم الممتلكات. أنه بمعنى آخر أنهم مجرمون غير محترفون. إن التعامل مع هؤلاء لا ينبغى أن يكون مختلفا مع غيرهم ممن يحترفون الجريمة، شريطة ألا يخل ذلك بتنفيذ خطة الدفاع الاجتماعى (سودنو Sudnow ١٩٦٥: ٢٦٠). وحيث أن "سودنو" Sudnow قدم التعريف السابق فى التعامل مع المجرمين غير المحترمين، فإن "واتون" Watton قد اعترض عليه، إذ رأى أنه من الخائب أن ينصب الأخصائيين وفق النظام القضائى الأمريكى كمفاوضين للمجرمين. لذا نجد "واتون" Watton يعود إلى توضيح المعنى الذى يفرضه السياق المستخدم فى إطاره. إنه لا يقبل هنا التعميم، إذ أن وضعية الأخصائى الاجتماعى فى هذا الصدد تفرضه الطبيعة العامة للمجتمع، ناهيك عن كونه مضللا فى سياقات مجتمعية أخرى (واتون Watton ١٩٧٥: ١٩).

إن اختلاف "واتون" Watton حول اللغة والمعنى والممارسة يمكن أن نجده أيضا فى سياق الكلام الذى طرحته (كارلين Carlen ١٩٧٧) كمعيار فى تدعيم بحوث القضاه الذين حاولوا اختبار التفاعل بين ضباط البوليس وضباط المراقبة brobation officers والقضاة

والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين. إنها ترى أن هذا الموقف سوف يؤدى إلى انحسار الخصوصية، ويزيد من تدفق المعانى والمفاوضات بين العدالة الاجتماعية والرعاية المهنية، تلك التى يصعب إدراكها فى إطار القانون الرسمى والقواعد القانونية المجردة والإجماع الرسمى، فضلا عن صعوبة فهم المعارف والممارسة المهنية داخل إطار الخدمة الاجتماعية. إن مثل هذا النظام سوف يباعد بيننا وبين الوقوف على عملية التكامل فى تأسيس السياسة الاجتماعية، تلك التى تنجح فيها الدراسات الاثنوجرافية الامبريقية (كوهن Kuhn ١٩٦٢، باربور Barbour ١٩٨٥، بارت وجريمشو Paratt and Grimshaw ١٩٨٥).

إنه من المفيد هنا أن نلم بأبعاد الموقف الضيق (الميكرو) للمعرفة والممارسة فى الخدمة الاجتماعية. وفى هذا الإطار يمكننا أن نتذكر ما قام به (سميث Smith ١٩٧٧) الذى اهتم بإنشاء المعانى فى الخدمة الاجتماعية وناقش قضايا العمل فى رعاية الأطفال، وما قام به (ريس Ress ١٩٧٨) من دراسة امبريقية للوقوف على التكامل بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العملاء. لقد أوضح "ريس" أن الدراسة الامبريقية الضيقة (الميكرو) فى دراسات الخدمة الاجتماعية لم تكن بحسبانها تهتم بوضع الافتراضات النظرية، ولكنها فى الوقت ذاته أوضحت كيف يمكننا أن نوجه هذه الدراسات وفق الرؤية الموقفية للميكرو سوسيولوجى. "بطريقة مختصرة". إن المدخل

الميكروسوسيولوجى لدراسة اللغة المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية والمعرفة، إنما ينبغى أن يرتكز على ضرورة إغماض أعيننا عن المعنى والتركيز فقط على طريقة الاستخدام (ريل و فندلى Ryle and findllay ١٩٧٢: ٧). إنه بمعنى آخر أنه ينبغى أن نتحول من الافتراضات النظرية ونتجه إلى الممارسة لكى نصل فى التحليل الأخير إلى النظرية. إن التحليل الميكرو سوف يقودنا فيما بعد إلى التحليل الماكرو (هيلر Heller ١٩٨٦: ١٥٥-١٥٧).

إن تفحص ما تقدم سوف يجعلنا نقف على أرض صلبه فى دراسة المواقف المنهجية الميكروسوسيولوجية فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، الذى ينبغى أن ينصب اهتمامه بصورة مباشرة على وصف البيانات التى تمدنا بها الدراسات السابقة، تلك التى بدورها سوف تفيد فى فهم طبيعة الخدمة الاجتماعية برمتها. إنه ينبغى فى هذا الإطار أن نباعد بيننا وبين مفهوم الحيز المكانى أو المواقع أو المحلات، فضلا عن ابتعادنا عن مفهوم البيانات المحلية. إنه وفقا للمحاذير السابقة، فإنه من الأحرى أن نصنع آلية مخالفة للمنهجيات القائمة، التى من شأنها أن تضع فهما ومعيارا جديدا لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن المعيار الجديد الذى ننشده لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية يتطلب منظورا جديدا للبحث الميدانى، ناهيك عن ضرورة تسلحه بمنظورات ورؤى واسعة وشاملة تتعدى من خلالها حدود الزمان والمكان. إن تخطى حدود الزمان والمكان فى إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية سوف يوسع

من التحليلات والتفسيرات التى عجزت النظريات الكبرى عن تقديمها، وسعت إلى اختزالها، أو تقديمها بصورة مجتزأة أحيانا، وبصورة مختصرة أحيانا أخرى. إننا ننادى هنا، أنه حان الوقت لكى نهاجم النظريات البنائية الكبرى التى عجزت عن تقديم نتائج وحلول مناسبة للمشكلات الصغرى. إن إغفال النظريات البنائية الكبرى عن قصد للمشكلات الصغرى، قد حال بينها وبين وضع التفسيرات الملائمة، الأمر الذى يجعلنا نرى أنها اختزلت مهامها، خاصة فى الالتفات إلى القضايا التى تهم النظام والمؤسسات القائمة.

رابعا: النظريات الاجتماعية الكبرى: تناقص الاهتمام الآخر.

إننا نركز فى هذا الجزء من الفصل الراهن على بعض الانتقادات الهامة التى تصدت للخصائص الفارقة لاستخدام النظرية الاجتماعية التى حاولت أن تمدنا بكثير من التفصيلات فى إطار التباينات السوسيولوجية لاستخدام مفهوم البناء الاجتماعى (ركس Rex ١٩٧٣: ١١٣ – ١٢٠).

ويجدر أن نشير إلى أن بعض هذه الأفكار قد تم اختبارها من خلال التحليل البنائى الذى كانت وجهته تتحدد وحسب فى تعريف البناء الاجتماعى والعودة إلى صياغة نماذج واقعية لطبيعية الحياة الاجتماعية. وليس أدل أمامنا فى هذا الصدد سوى الإشارة إلى محاولة "كوهين" Cohen الذى سعى إلى وصف الخصائص البنائية الجانبية والمؤقتة التى تفيد فى توحيد عملية القياس، والتى من خلالها يمكننا أن نعيد هذه

العملية مـــرات ومـــرات (كوهيـــن Cohen ١٩٧٢: ٩٥). وإذا كـــان "كوهين" Cohen لا يركز على البناء بقدر ما يركز على الخصـــائص الجانبية والمؤقتة، فإن ثمة وجهة نظر أخرى تركز على البناء بشـــكل واسع. إن التركيز على التحليل البنائى الموسع سوف يسهم بشكل قـاطع فى توضيح الاختلافات الواضحة للرؤى الموقفية الواســـعة للأعمـال الأولى، وكذا الوقوف على المآزق التى أفرزتها هذه التحليلات.

ومن المهم أن نوضح هنا أن التحليـــلات البنائيـــة كمـــا تـــهتم بالتحليلات الموسعة، فإنها تهتم بالتحليلات الضيقة، تلك التى امتدت من الموضوعات إلى البناءات. إن المتأمل فى التحليـــلات البنائيـــة ســـواء الموسعة أو الضيقة يجدها ركزت نصب أعينها على الفاعل الإنســـانى، ليس باعتباره فقط منتجا للبناء، وإنما أيضا ركزت على طبيعة ومعنـــى البناء (سمارت Smart ١٩٨٥: ١٦). إن التدقيق فى كـــل المحـــاولات النظرية التى نضحت من خلال الفهم البنائى (سواء بالنسبة للموضـــوع أو للبنية) نجد أنها تنطلق من مقولة نظرية مؤداهـــا أن البنـــاء – أى بناء– ينظم ذاته ويتزامن أو يتصف بالثبـــات synchronic. إن فكـــرة تنظيم الذات والثبات تعنى وجود مساندة وظيفية بين أجزائه، تلك الفكرة التى اقتبست من أعمال "سكولز" Schooles حول الكل الاجتمـــاعى أو النسق الذى يشير دوما إلى التكامل وتنظيم الذات، ناهيك عن التكيف مع الظروف والاعتبارات الجديدة (سكولز Scooles ١٩٧٤: ١٠).

وحيث أن الفهم السابق يشكل مجمل فـــهم الاســـتنادات البنائيـــة للنسق، فإن الفهم عينه يشكل محور اللغة البنيوية التى تنظر إلى القضايا المضادة لطبيعة وجهة النظر النظامية حول اللغة والمعنى والممارســـة، التى امتدت بشكل واسع ومستقل. لقد نـــاقش ليفـــى شـــتروس Levi Strauss (١٩٦٣، ١٩٧٤) اللغة والمعنى باعتبارهما مفهومان يستقلان عن النظام المعرفى والموضوعى. إن النظام المعرفى يمكن أن نعرفـــه من خلال النظرية البنائية، بأنه المنطق غير الظاهرى لعملية الاســتقلال المرجعى لمختلف جوانب الموقع، واستخدامات ســـياقها مـــن خـــلال الفاعليين فى المواقع المحلية المختلفة. ووفق هذا المعنى، فـــإن اللغـــة تتحدد من خلال المعرفة والمناشط التى تمارس بشـــكل غـــير محـــدد تاريخيا أو باعتبارها جزء من كـــل. إن مـــا ســـبق يمثـــل الصياغـــة الكلاسيكية فى اللغة البنيويـــة التـــى طورهـــا "سوســـور" Saussure (١٩٧٤). إنه وفقا "لسوسور" فإن اللغة الأولية يمكـــن إرجاعـــها إلـــى الكلام. إن التركيز على نظرية "سوسور" فى اللغة أوضحـــت حقيقـــة موضوعية، خاصة إذا ما ركز على اللغة الدفينة التى تتضح على مـــر الأزمان التاريخية، والتى وفقا لبنائها تختبئ فى وعى الفاعلين. إنه وفقا لذلك، فإن العلاقات الاجتماعية تكون جزء من كل، وبذا يصبح الكـــلام فى إطار اللغة غائبا عن عملية الوعى، ومن ثم فإن وعى الفـــاعلين لا يعكس الكل. وتبعا للإطار النظرى "لسوسور" يكون المعنى أو المفـــهوم النظرى للكلام مقطوع الصلة بموضوع الكلام ذاته، (روجيك Rojeck،

بيكوك Peacock، كولينز Collins ١٩٨٨: ١٩)، أو فى علاقته بكلية أو مجموع اللغة. ولما كانت اللغة فى بنية الوعى العام غير معروفه لدى الفاعليين الاجتماعيين، وغير عميق، أو تعبر بشكل غير حقيقى عن معنى الكلمات، أو حتى المعرفة والممارسة السطحية فى التعبير، فإن هذا الوضع يعوق بشكل قوى من عملية حل شفرة الكلام. إنه فى إطار الموضوعات، وكذا فى إطار التلقائية، إننا لا نستطيع أن نفكر أو حتى نستخدم الكلمات، حيث الحقيقة أن اللغة هى التى تفكر لنا (شارب Sharp ١٩٨٠ : ٩٩). ووفقا لما سبق، افإذا كانت ممارسة الخدمة الاجتماعية تعبرعن ميثاق شرف، خاصة فى المواقع المحلية، فإنه وفقا لوجهة النظر هذه، فإنها تقدر سلفا عدم الفهم الإنسانى لتعبيرات اللغة، تلك التى تمثل مقدرتنا فى الحياة. إننا إزاء هذه الفكرة فى إطار الخدمة الإجتماعية تكون اللغة وحدة مستقلة، أو وجودا مستقلا فى مواقف ممارسة الأفراد والجماعات التى تشكل جزء فى النظرية البنائية العامة للفاعل الإنسانى، تلك التى لم تكن معروفة أو غائبة فى إطار اللغة (بارتث Barthes ١٩٦٧).

لقد كسرت اللغة البنيوية بشكل حاد الطريقة المألوفة للفهم والممارسة، ليس فقط من خلال المقاربات الموقفية، ولكن أيضا من خلال المفاهيم البنيوية فى لغة الخدمة الاجتماعية وممارساتها (سيبون Sibeon ١٩٨١: ٥٩) ففى المفهوم البرجرى لعلم الاجتماع البنائى، تكون اللغة (مثل لغة الخدمة الاجتماعية) بمثابة امتلاك لمفتاح الدور فى

عملية التنشئة الاجتماعية الموضوعية للأخصائيين الاجتماعيين. لقد أضحت اللغة مستودعا للتراكم السريع للفهم والممارسة والتى انتقلت بشكل متواتر إلى الأجيال اللاحقة (بيرجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧: ٥٢). وعلى الرغم من أن النظريات البنائية تؤمن بحقيقة استقلال موضوعات اللغة، وتركيبها، فإن "برجرBerger" يرى ضرورة وضوح اللغة، وموضوعية تركيبها، وثقافة الفاعلين الاجتماعيين التى تنتج من خلال عملية التنشئة وأهمية الموضوعات الإنسانية، وفهم المواقف المتباينة، والوعى الناتج عن التفاعلات التى يعج بها روتين الحياة اليومية. إنه وفق المصطلح البرجرى فإن البناء يمكن أن يعاد إنتاجه من خلال ما يسمى بشرعية الفكر المعتاد، وفى إطار ممارسة الفاعليين الاجتماعيين الذين ربما أن يكونوا فى بعض الظروف غير شرعيين، وفى إطار بناء متغير.

إن إمكانية ترشيد علم إجتماع يتسم بالتجريد (بيرجر ولوكمان Berger and Luuckman ١٩٦٧: ٢٢٦) والموضوعية (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧: ١٤٤) يفرض علينا ضرورة نهج التحليل البنيوى، أو ما نطلق عليه هنا بما بعد نظرية "سوسور" فى اللغة. وفى هذا الصدد يظهر لنا مفهوم "كولور" Culler دائرة الثقافة المغلقة (كولر Culler ١٩٧٥: ٢٥٤). إن إستخدام مفهوم "كولور" حول دائرة الثقافة المغلقة يجرنا إلى استخدام مجموعة من النظريات غير الممكنة التى من شأنها أن تعيد تركيب وتعريف العالم الاجتماعى المتغير، أو ما نطلق عليه

بمحيط العمل المتغير. إن استخدام هذه النظريات فى اطار علم إجتمـاع الخدمة الاجتماعية فرض علينا استخدام المنهجية المركزيـة للبنيويـة اللغوية، تلك التى تحدد اللغة بوضعها بناءا يتكون من مجموعـة مـن الألفاظ التى تقودنا من اللغة ذاتها إلى معنى ومفهوم معينين. إنـه مـن خلال هذا التحول يمكننا أن نقف بصورة مباشرة على مسـألة الوعـى لدى الفاعلين الاجتماعيين، وكذا أيضا الوقوف على المعرفة فى إطـار الخدمة الإجتماعية التى تحول بيننا وبين رؤية المواقـف الفسـيحة أو الواسعة التى أفرزتها الدراسات المحلية. إن الوقوف على مسألة وعـى الفاعلين الاجتماعيين، والتخلى عن المواقف الكبرى التى انشغلت بـها الدراسات المحلية، تجعلنا نشتق الألفاظ اللغوية المستخدمة، بـدلا مـن استخدام اللغة المتداولة فى الخدمة الاجتماعية ككلل. إن عملية اسـتقلال اللغة فى الخدمة الاجتماعية، والمفاهيم الموضوعية المستخدمة تفيد فـى زيادة التعبيرات الموقفية التى تستقل عن غيرها من الميادين الأخـرى. ومن المهم أن نبين هنا أن هذا الاستقلال سيفرض فاصلا منهجيا بينـه وبين الاستخدامات الأخرى، أو هى بـالأحرى سـوف تفصـل بيـن الافتراضات النظرية البنوية فى اللغة المستخدمة فى ممارسة الخدمـة الاجتماعية عن غيرها من المجالات الأخرى، فضلا عن أنـها سـوف تسهم فى إنتاج كلام خاص بالمهنة، ومن ثم سوف تساهم فـى إدخـال تعديلات مفهومية على اللغة المهنية المستخدمة.

وأحرى بنا أن نوضح أن تحديد مفاهيم اللغة والممارسة لم تكـــن نوعاً جديداً، أو حتى دعوة جديدة فى هذا الإطار، بل الحقيقة أنها كـانت قائمة وقديمة فى الممارسة النظرية، أو فى النظريات التقليدية المألوفـة، وما دعانا إلى ذلك ما ألفناه قائما فى الأعمال الاكاديمية الأولـــى التـــى ركزت على المصادر الاكلينيكية فى حفريات المعرفة لدى "فوكو" التى أشارت إلى الأجسام غير المشخصة والحقائق التاريخية التى كانت تحدد على الدوام من خلال ما يسمى بالغرض ومساحة التغيرات الزمنية التى منحت ذلك (فوكو Foucault ١٩٧٢: ١١٧). وإذا كانت هـذه الأعمال قد منحت الزمن (الوقت أو التاريخ) والأهداف مساحة مناســبة فى تحديد اللغة والممارسة، فإنها فى المقابل قد اختزلت أدوار الفـاعلين الإيجابية فى الفعل الإيجابى. إنها بذلك تكون قد أغفلت عن قصـد أدوار الفاعلين باعتبارها مصدراً للفعل. ومن المهم أن ندرك أيضـا أن هـذا المنحى يتماشى مع اتجاه "وسوسور" الذى عارض نموذج اللغة المناسبة الذى استخدم فى إطار مفاهيم الخدمة الاجتماعية الذى ناقشـه "ويـب" Webb (١٩٨٥) والذى قدم له "هابرماس" Habermas فى إطار علـم الاجتماع وناقشه فى إطار وجـود الفـاعلين، ونمـو وتطـور اللغـة والانفصـال والتنـافس (هابرمـاس Habermas ١٩٧٢: ١٩٧).

... وإذا ما تركنا إلى حين، قضية اللغة المستخدمة فى إطار فهم وممارسة الخدمة الاجتماعية، وانتقلنا إلى مفهوم المصالح الرأسمالية، فوفقاً للأسباب التى أوضحناها قبل قليل، فإن مفهوم المصالح الرأسمالية يعد مفتاحاً جوهرياً فى رؤى الماركسية كمفهوم نظرى واسع، باعتباره مفهوما يركز على التراكيب غير الامبريقية أو الواقعية. إننا وفق هذا الوضع نجد أنفسنا فى إطار البنيوية الألتوسيرية الماركسية التى تجاوزت التحديدات الاقتصادية فى الفهم الماركسى الدوجماطيقى، التى تركز وحسب على عدم الاستناد إلى التفسير الطبقى، بقدر ما تستند فى تفسيرها على سلطة الدولة وأيديولوجيتها (التوسير Althusser ١٩٧١: ١٣٩). إنها إزاء ما سبق ينبغى أن نتصدى بالنقد للمشكلات التى تتشابك مع مفاهيم استقلال الأصعدة (التحتية والفوقية) الذى يتحدد فى المثال الأخير (أقصد لدى الالتوسيريين) من خلال تفسيرات "هندس" Hindess ١٩٨١ و ١٩٨٣ ط١: ٤٢ – ٤٣، ١٩٨٣ ط٢). إن الوقوف على ما آثاره "هندس" من مشكلات يساهم فى تعديل وضعية الماركسية فى الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال الأفكار السابقة نجد أن "بولجر" Bolger وآخرون قد وجهوا سهام نقدهم إلى البنيوية الماركسية التى ترى أن سيطرة الرأسمالية على العلاقات الاجتماعية ستفضى إلى سيطرتهم على المصالح الإجتماعية، ومن ثم على السياسة الاجتماعية القائمة فى المجتمعات الرأسمالية (بولجر وآخرون: ٤: ٨١).

إن المراجعة التقليدية والمألوفة لوظيفة الرعاية في إطار الماركسية التى تسعى إلى خروج فكرة إعادة الإنتاج التى قدمها "سيبون" Sibeon (١٩٨٢) تكون علامة بارزة فى تقدير الماركسية لعمل الخدمة الاجتماعية. وحيث أن هذه الفكرة لاقت قبولا لدى "ليونارد" Leonard، فإنه قد استشعر من خلال وجاهة هذه الفكرة، وجود استجابة مباشرة وغير بسيطة (ليونارد Leonard ١٩٨٤: ٢٥) بين الفعل الاجتماعى وحاجات الرأسمالية، تلك التى كانت استجابة غير مباشرة فى العقل بشكل عام. ولا ينبغى فى هذا الصدد أن نغفل ما قدمه "ميتشل" من نقد، وكذا الالتوسيريين الماركسيين (ليونارد ١٩٨٤: ٤٩: ٥٢) الذين وقفوا على أرضية واحدة تحدد ضرورة انفصال الصعيد الايديولوجى عن الأساس الاقتصادى (ليونارد ١٩٨٤: ٤٩)، تلك القضية التى تطورت ونمت من خلال الدراسات الامبريقية المتنوعة للحياة الاجتماعية التى اختزلت مقولة الصعيد الاقتصادى الذى يحدد كل شئ فى التحليل النهائى (ليونارد ١٩٨٤: ١٠٤). والواقع أن هذه الفكرة لم تجد قبولا عاماً بين المفكرين، إذ نجد أن كافيتز "Caveats" يقدم معارضة قوية لعملية استقلال الصعيد الاقتصادى، واعتباره غير حاكما فى عملية التفسير. لقد رأى كافيتز "Caveats" أن عملية استقلال البنى الاجتماعية لا يقدم تفسيراً ناجحاً فى الأشياء النظرية المجددة التى تنهض على فكرة البناء التحتى.

وحيث أن "كافيتز" Caveats قد عارض فكرة استقلال البنى الاجتماعية، وخاصة عدم الاستناد إلى التفسيرات المادية (الاقتصادية) فإن "دارندورف" Dahrendorf قد عزز هذه الفكرة، خاصة حينما انصب تركيزه على المجتمع ككل وليس الفرد، باعتبار أنه الأولى في التشخيص. ومن المهم أن نطرح هنا، أن فكرة "دارندورف" Dahrendorf السابقة لم تكن جديدة البتة، إذ كانت واضحة كل الوضوح في الطرح الماركسي حول فكرة التناقض البنائي القائم، حيث أعطيت للبناء وجودا موضوعيا ومستقلا، ومن ثم أعطت للفاعل والفكر وجودا مستقلا، في إطار علاقته بالبناء القائم. إنه من خلال ما سبق، يمكن القول أن الرؤى الماركسية التي تعاملت مع الخدمة الاجتماعية تسلم بوجود التناقضات داخل البنيات المختلفة، ذلك الذي يفرزها رؤية "بولجر" التي ترى أن أي بناء يشهد بالضرورة مجموعة من التوترات المثمرة. (بولجر وآخرون ١٩٨١: ٣). وعلى الرغم من الاتفاق على سيادة التناقض البنائي، إلا أن هناك موقفا مضادا من ذلك، ذلك الذي يفرضه الاختلاف الايديولوجي. إنهم يرون عوضا عن هذا التناقض، أن ثمة تكاملا وظيفيا في النظام المؤسسي، وهو ما تفرضه عملية شرعيتها ودوامها أو صيرورتها. أو بمعنى آخر، إن التكامل المؤسسي السائد لا يكون بين التنظيمات وبعضها البعض، بقدر ما يكون في شرعية هذه المؤسسات (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧: ٢٢٤) وعدم وجود أزمات بنيوية يفتعلها دوما الفاعلين الاجتماعين. ويجدر أن

نشير فى هذا المقام إلى أن الأزمة أو عدم الشـــرعية، أو قـل أزمـة الشرعية لا تكون فى السياق المؤسسى وحسب، وإنما تتحدد بالأســاس فى وصف الشرعية التى تنطلى على دولة الرعاية الحديثة (أوف Offe ١٩٨٤) التى تفقد معناها ووظائفها حينما تتحدث عن أزمة الشرعية. إن دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة هى التى لا تشهد تناقضا أو تحدث لـها أزمة. ولكن لما كان أى بناء اجتماعى يشهد توترا أو تناقضا مهما كان، فإن هذه الافتراضات التى تم صياغتها حول التوترات البنائية ما هى إلا نوع جديد من التناقضات النظرية، أو بالأخرى ما هى إلا جدل عقيـم فحسب، فضلا عن أنها تتجافى مع الواقع الامبريقى (هولمود وستيورات Holmwood and Stewart ١٩٨٣: ٢٣٥).

إن الجدل السابق الذى أشرنا إليه فى السطور القليلة الفائتة، جعل "بيرسون" Pierson يكيل النقد إلى الماركسية خاصـة فـى تناولـها للتناقضات التى تفضى إلى عملية الصراع. لقد اخـتزلت الماركسـية عملية الصراع، وجددته بأنه مفهوم يدور حول الطبقات، أو فى الديـن، فى الوقت الذى أخرجت الصراع بعيدا عن مسـائل الجنـس والنـوع والأجيال وحتى الحركات الاجتماعية (بيرسون ١٩٨٤). إنه إزاء مـا سبق فإننا سوف نخصص الجزء الثانى من الفصل الراهن لكى نوضـح أن الفاعلين الاجتماعيين لم يكونوا فاعلين بالمعنى الحقيقى للكلمة فـى إطار الصراع الطبقى، أو حتى فى عدم الصراع (هندس ١٩٨٨: ٢٧). وإذا كان الافتراض الماركسى المألوف يركز على التقسيم بين الطبقـة

العاملة والجنس والدين (جونز Jones ١٩٨٣: ٥٤-٥٦)، فإن ما يحدث من صراع لم يكن يرجع إلى الطبقة الحاكمة التى تدافع عن مصالحها، بقدر ما يرجع إلى هذه المسميات نفسها. إن هذه الافتراضات قد أثبتت خطلها فى ضوء الواقع، حيث أن ما يتم فى ضوء تكوين اجتماعى اقتصادى لا يعنى بالضرورة انسحابه على أى تكوين آخر. معنى ذلك أن الواقع الامبريقى لا يقوم ولا يسلم بالافتراضات السابقة، ولا يستند على شواهد تؤيدها. فإذا كانت الطبقة الحاكمة بزعم مصالحها، فإنها فى المقابل تعمل على سحب فتيل التناقضات من هذا الواقع. إن الشواهد تمدنا بأنماط متعددة لآليات الطبقة الحاكمة فى الحد من تأجيج الصراع الطبقى. إن الالتفات إلى مسائل الصراع المرتبطة بالجنس أو النوع أو الدين أو حتى العوامل المكانية توضح كيف خرجت الطبقة العاملة من استراتيجيات الطبقة الحاكمة هذا من جانب، ومن جانب آخر توضح أيضا أن الطبقة العاملة باتت عاجزة عن خلق قيم خاصة بها تمكنهم من الإتيان بفعل يؤدى فى النهاية إلى تكريس وجودهم كطبقة تعى وتعمل على مصالحها. ففى الوقت الذى يباعد الواقع بيننا وبين تقديم شواهد حقيقية من شأنها أن تفرز الصراع بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة، فى الوقت عينه الذى تدلى بشهادة موضوعية تمثل دليلا دامغا نظرا لما تؤيده الشواهد الواقعية أو الامبريقية (ولاس وبروس Wallis and Bruce ١٩٨٣: ١٠١).

وعلى الرغم من أن ما سبق، بالإضافة إلى إشـــكاليات أخـــرى ترتبط بإعادة تصحيح مفهوم البناء ومصالح الرأسمالية، فإن النظريـــات التى تنهض على هذا الافتراض تتضح بشكل جلى فى دراسات التنظيـــم (مارجلين Marglin ١٩٨٦) وعلم الاجتماع الطبى (شـــاربSharp ١٩٨٠) وعلم اجتماع الرعاية (كوكبورنCockburn برافرمان ١٩٧٤، إيرليك وايرنرك .Ehrelreich and Ehrenrnich إن هذه النظريـــات الامبريقية تدفع باستنتاج آخر يحل محل دور الفاعلين.

إن ما يسمى بالنظام الرأسمالى والسلطة فى الخدمة الاجتماعيـــة يكون مترادفا مع التنظيم الهيراركى أو الـــتراتبى (بولجـــر وآخـــرون ١٩٨١) أو ما نسميه بالبناء الذاتى فى المـــهن البيروقراطيـــة (بـــارى وبـــارى Parry and Parry ١٩٧٩: ٤٣) الـــذى وضعـــه "ســـيبوم" Seebohn فى قسم الخدمات الاجتماعية، إبـــان توضيحـــه للمصـــالح الرأسمالية التى تكون لديه بمثابة جهد يفرض ذاته فى أتون المصـــــالح وأغراض وأفعال الفاعلين، والتى تؤثر بشكل موضوعى فى المجتمـــع الرأسمالى ككل. إن ثمة شواهد امبريقيـــة ناصعـــة البيـــاض (راجـــع ويتنجتون وبيلابـــى Whittingtan and Ballaby ١٩٧٩) توضـــح باستمرارية البناء وعـــدم تفويضـــه، والممارســـة، ومفـــهوم التنظيـــم البيروقراطى المهنى الذى تم صياغته فى عام ١٩٧٠. إن مثـــل هـــذه المفاهيم اكتسبت قوة زخم واسعة، من خلال البحث الذى قدمه "دراســـة برونل Brunal" وناقش فيه مسائل التفوق المالى أو الغنى، والعلاقـــات

العامة ومناشط الإفراط والجماعـــات وتأثيراتـــها المختلفـــة (Ssore ١٩٧٤: ١٤-١٥)، بيلز وآخرون ١٩٨٠). إنه من خلال مناقشـــة مـــا سبق أوضحت الدراسة أن المكاتب المهنية باعتبارها بنـــاءا اجتماعيـــا، فهى بصورة أو بأخرى تعبر بشـــكل لا يقبـــل الشـــك عـــن مصـــالح الرأسمالية. وحيث أن طبيعة البنـــــاء الرأســـمالية تفرضـــها مصـــالح الرأسمالية، فإنه من غير المنطقى أن يعبر هذا البناء عن الصـــــراع أو التنافس الاجتماعى. إن التنافس الاجتماعى الذى يشهده البناء الرأســـمالى يعبر عن نضال اجتماعى بين الفاعليين، وهذا ما عبر عنه فـــــى عـــام ١٩٨٠ من خلال سياسات التعليم والتدريب الذى فرضه طبيعة النظـــام الرأسمالى باعتباره نظاما اجتماعيا تاريخيا. إن هذا النضـــــال فـــرض بصورة أساسية ضرورة إصلاح وتعليم الخدمة الاجتماعية والتدريـــب المهنى. لقد دافعت الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين فى عام ١٩٧٧ (BASW: ١٩٧٧: ١٨) والمركز الرئيسى للتعليم والتدريب فى الخدمة الاجتماعية (CCETSW) فى عام ١٩٧٥، عن اطارين جديدين لنظامين مزدوجين للتأهيل، تشابها مع ما طرحه "ســـيبوم Seebohm" الذى رأى ضرورة وجود نموذج تصنيفى لمهنة الأخصائى الاجتمـــاعى فى قسم الخدمات الاجتماعية (لىLee ١٩٨٢). إنه منذ عام ١٩٧٥ فقـد تم التوصل إلى نموذج تصنيفى لمهنة الأخصائى الاجتماعى، والذى بـــه تم صياغة "شهادة تأهيل فى الخدمة الاجتماعية" تفيـــد فـــى الارتقـــاء بالممارسة المهنية. أن النموذج المزدوج الجديد فى التدريب والتـــأهيل

جذب نفر غير قليل من الفاعليين المهنيين، فضلا عن أنه عمل على الحفاظ على الخطوط الديمقراطية الذاتية (BASW ١٩٧٧: ١٨) في داخل مهنة الخدمة الاجتماعية (SQSW) وأخصائى العمل الاجتماعى (CSS WORK).

وفى الأعوام الأخيرة تم التغاضى عن الإضافات التى شهدها النموذج المزدوج لتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين (CCETSW) واقترح بدلا منه إلغاء التقسيم الذاتى بين العاملين فى أقسام العمل الاجتماعى. لقد لاقت هذه الاقتراحات قبولا واسعا خاصة من قبل جماعات الضغط (CSS) التى رأت ضرورة وجود واستمرار التدريبات لتدعيم مكانة الأخصائيين الاجتماعيين، ناهيك عن تدعيم ممارسة العاملين (هربرت Harbert ١٩٨٥ a، ١٩٨٥ b). وعلى الرغم من أن تلك التطويرات فى هذا المجال لاقت مقاومة عنيفة من خلال الاكاديميين فى الخدمة الاجتماعية والفاعلين المهنيين (بلمفورد Bamfort ١٩٨٤، بنيكر Benker ١٩٨٤ a، ١٩٨٤ b، ١٩٨٦، ميزرس Measures ١٩٨٦) إلا أن عدم الصراع أو التناغم بين الأخصائيين الاجتماعيين، قاد "سانزبورى Sainsbury" إلى صياغة تقسيم داخلى آخر، اتسم بالعنف والصرامة (سانزبورى Sainsbury ١٩٨٥: ٩) إذ من خلاله يوضح طبيعة الصراعات العنيفة التى تسود بين الأخصائيين الاجتماعيين.

ولقد ذهب " سانزبورس Sainsbury " إلى أن هذه الصراعات لم تكن تؤثر وحسب فى طبيعة الكل الإجتماعى، وإنما أثرت فى موضوعية الحاجات البنائية، أو حتى فى تركيب المصالح المكتسبة من خلال الصراعات الاجتماعية. إن الفاعلين فى الخدمة الاجتماعية يتباينون. فيما بينهم فى طبيعة التوجه والمصالح وحتى الرؤى الخاصة والعامة لكل منهم. إن التوضيح الامبريقى الذى يقدمه " سانزبورى" من خلال عملية إختزال العملية البنائية الذى قدمه (كالفام Clapham: ١٩٨٦) واجه اعتراضا من قبل "كوكبورن Cockburn" ١٩٧٧ ذلك الذى أدى من وجهة نظره إلى إضعاف وتخفيف حدة فعل التخطيط الموحد للتكتيك. إن ما قدمه كوكبورن Cockburn فى عام ١٩٧٠ يرى أن ذلك سوف يؤثر فى المصالح الموضوعية للرأسمالية. وفى الإطار نفسه أوضح "كالفام Clapham " أن ضعف الإدارة الفنية العالية المستوى سوف يؤدى إلى ضعف البناءات التنظيمية التى من شأنها أن تهدد دور الفاعلين المهنيين داخل السلطة المحلية. وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن ما قدمه "كالفام Clapham" لتعزيز دور الفاعلين، كان ينطلق من ضرورة تنشيط فاعلية الخدمة الاجتماعية. إن تنشيط فاعلية الخدمة الاجتماعية ينبغى أن ينطلق من مجتمع الخدمة الاجتماعية نفسها، شريطة ألا يتم اختزال التحليل الامبريقى وتأبيد دور الفاعليين، ناهيك عن عدم إغفال دور وقوة المصالح التنظيمية (كالفلم Clapham ١٩٨٦: ٤١).

خامسا: نحو تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية:

إن التركيز على مفهوم الفاعل فى علم الاجتماع الماكرو الـــذى صكه هارى Harre(١٩٨١)، يمكننا أن نضع أيدينا عليه استنادا إلــى مفاهيم البيولوجيا الحيوانية التى بإمكانها أن تمنحنا عن كثب الصفـــات البنائية الظاهرية، وهى فى ذلك تفيدنا بشكل دقيق فى تشخيص القـــوى السببية التى تظهر بشكل واضح فى تركيب الأفـــراد بـــافتراض أنـــها مجموعة من الأجزاء. ففى إطار الحيـــاة الاجتماعيـــة يكـــون الأفـــراد كفاعلين قوى مسببة، وحيث أن الأفراد هم الفاعلون كقوى سببية، فـــإن ثمة وجودا أخرا يكون ظاهرا فى الصفات البنائية، تلك التـــى تظـــهر كقدرة ونوع للسبب المؤثر فى حقيقة تركيبهم التى تتخلق مـــن خـــلال مجموع القدرات الموجودة فى الأفراد. لقد أطلق "هارى Harre" علـــى هذه الموجودات بالأفراد ذوى القدرات المتميزة، أو أصحاب القـــدرات الفائقة. إن مفهوم الأفراد المتميزين يتضح بشكل متقد فى تكوين اللجـان (مثل لجان السلطة المحلية، ولجنة الخدمات المحلية، التـــى تضطلـــع بتنظيم المحليات، أو قسم الخدمات المحلية وأقسام الحكومة المركزيـــة والروابط المهنية التى تهتم بتنظيم الجماعات المكونة لها... الخ.

وعلى الرغم من أن الجماعات المتميزة لم يتم العثور عليها فـــى إطار المستويات التنظيمية المتوسطة فى الحياة الاجتماعيـــة، إلا أن أى بناء أو كيان يطرح مثل ذلك المفهوم، ذلك الذى يأتى من خلال ثـــلاث محطات أساسية هى: أن يتسم بالاستمرار عبر الزمان وفى أى وقت. أن

يتم تصنيفه واستمرار هذا التصنيف مكانيا. أما المحك الثالث، أن تتوافر فيه صفات القوى السببية أو التميز (هارى Harre٨١: ١٤١). إننا نفهم مما سبق أن مفهوم الجماعات المتميزة مفهوما يتواجد على المستوى المحلى أو العام شريطة أن تكون لديه القدرة على الفعل المتميز والفعال باعتباره قوى مسببة. ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أن الجماعات المتميزة ما هى إلا تركيب جمعى من العلاقات بين الأعضاء على المستوى الفعلى والواقعى (هارى Harre١٩٨١: ١٤٠). وإذا كان من الصعوبة بمكان أن نضع تصنيفا لمسألة العقلانية أو عدمها، فإننا يمكن الإشارة إلى أن الأشياء غير العقلانية تنطبق تمام الانطباق على ما يسود فى الأمور الجمعية مثل الدولة والطبقات والجمع أو الحشد. فإذا كانت الوظائف الرسمية فى الدولة الحديثة، أو ما يسمى بتنظيمات الدولة، يتم فيها إختيار القيادات وفق منحى عقلانى أو رسمى، فأن الأفراد المتميزين أو القوى السببية إنما تأتى وفق أمور غير عقلانية، وهى ما نطلق عيها بالصفات الخارقة التى تدخل فى إطار ما يسمى بالكاريزما. ولما كانت العقلانية تتم فى إطار من التنظيم، فإن القوى السببية لابد أن يتم تنظيمها وجوديا وعلى مستوى معقول (هارىHarre ١٩٨١: ١٤١).

إن المتأمل فى التعريف السابق لبنية القوى السببية يجعلنا نرى أنه تعريفا يباعد بينه وبين الأفكار التجريدية لمفهوم البناء. إن الاعتراضات على الأفكار التجريدية لمفهوم البناء، تتجلى بشكل واضح

فيما دفع به "هندس" Hindess لمفهوم الفاعل، الذى منحه إياه قدره على إنجاز القرار والفعل.ولا يعنى لنا الإشارة هنا إلى أن الفاعل هنا أولدى "هندس" قد يكون الفرد، أو قد يكون مجموع الأفراد (هندس Hindess ١٩٨٦: ١١٥). إننا نلحظ هنا فى إطار هذا الطرح تفرقه واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعة. إنه من الواجب لأن نلحظ هنا فى إطار هذا الطرح تفرقة واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعة. إنه من الواجب أن نخلع على الأخير – أقصد على الفاعل كجماعة – ما أطلقه "هارى "Haree على الأفراد المتميزين. إننا هنا نساوى بين الجماعة أو بين الإفراد ذوى القدرات المتميزة وبين الفاعلين الاجتماعيين. إنه وفق أفكار " ليونارد" Leonard التى تنطلق من النظرية الماركسية، نجد أن الخدمة الاجتماعية فى إطار الرأسمالية تلعب وظيفة أساسية فى توضيح التركيب الحادث فى الطبقات، أو فى الجنس أو حتى فى العلاقات الاثنية (ليونلود ١٩٨٣Leanard: Xiil). إن ما سبق يمكن أن يدلنا على التناقض القائم بين أفكار "هندس وليونارد". إن الوقوف على ملاحظات "هندس" حول ارتباط التحليلات السياسية والاجتماعية بالغموض حول مفهوم الفاعل، يجعلنا نرى أن هذا المفهوم ما هو إلا مجموع القرارات التى يصكها أو ينفذها الفاعل فى إطار الوجود، ذلك الذى منحه هوية خاصة ترتبط بالقدرات المتميزة. إننا هنا نميز بين الفعل الفردى والفعل الجمعى. إننا نترك إلى حين الفعل الفردى الذى تأتى من خلال هندس (هندس ١٩٨٦: ١٢٤) ونلتزم

بحاصل مجموع فعل الأفراد المتميزين الذى يأتى نتيجـــة أو اســتجابة لأحداث تبتعد عن إطار وجود الدولة.

وعلى الرغم من أن هذه الأفعال قد تحمل فى طياتها الخبيـــث أو الطيب، إلا أننا نستند فى ذلك إلى أنها تأتى بنهاية لوجود الدولة حيـــث يحل الأفراد محلها لأحداث النمو أو التطور. إن القضية الرئيسية التـــى تنشأ من خلال الافتراض السابق للبنـــاء الموضوعـــى، يجعلنـــا نـــهتم بالتصنيفات الجمعية للمجتمع الرأسمالى باعتباره كلا اجتماعيا يدخل فى إطاره الطبقات والحشود.. الخ، وهو الذى يتعارض مع آراء النـــهنيين فى الخدمة الاجتماعية الذين ينظروا إليه كوكلاء عن المجتمع الرأسمالى (إدوارد Edward ١٩٨١: ٣٧-٣٨). إن السبب فى ذلك يعود إلى عدم توفر الأغراض التى تتضمن وجود بعض الأفـــراد فـــى مثـــل هـــذه التنظيمات. فثمة مغالطات فى بعض المصطلحات التى تعاند أو تخـــالف المصطلحات الممارسة التى تأتى كحقيقة لبعـــض الأشـــياء ومصـــالح الأفراد كفاعلين اجتماعيين فى التصنيفات الجمعية (بتس Betts ١٩٨٠: ٥٠-٥١). وإذا كانت تسمية المهنيين أو العملاء بالفاعلين الاجتماعيين، فإن البناء الموضوعى يكون ذلك البناء الذى يمنح المصالح كمفهوم مـــن خلال موقع الفاعلين داخل التركيب الاجتماعى ككل، وذلك باعتبـــارهم أعضاء فى التصنيف الاجتماعى. إنه من خلال ما سبق ينبغى أن نلاحظ كيف أن البحوث الامبريقية سوف تميز بيـــن مـــا يســـمى بالمصـــالح الموضوعية التى تتضح فى داخل البناء الاجتمـــاعى وبيـــن المصـــالح

الأخرى. إن مثل هذه التحديدات التى تهتم بالفاعل والفاعلين الآخريـــن، يمكنها أن تقف على خصائص الفعل وأفعالهم، تلك التى تتبـــاين مــن جماعة إلى أخرى فى إطـــار البنـــاء الاجتمـــاعى (هنـــدس Hindess ١٩٨٦: ١١٦). لقد وجه علم الاجتماع انتباه الباحثين بطريقة مباشـــرة إلى كيفية الاهتمام بمصالح الفاعلين الاجتماعيين، وكيفية إنتاج أدوارهم، من خلال طرق البحث الامبريقى، فضلا عن إقامـــة التميـــيز وفـــرز القرارات المناسبة والموضوعية فى إطار المواقف الخاصـــة. إن مثـــل هذه التوجيهات الامبريقية أصبحت ضرورية حينما نميز بين المصـــالح التى لا تظهر على نحو اعتباطى خارج الحيز المكانى، إذ من خلالـــها يمكن أن تتم التحديدات البنائية التى من شأنها أن تحـــدد دور الفـــاعل وخصائصه. وعلى ما سبق يمكن القول أن المفاهيم التى تم صياغتـــها للفاعل بصورة مختزلة، وكذا الخصائص والمصالح والفعل، لـــم تكـــن محددة بصورة دقيقة لدى النظريات البنائية الماكرو، الأمر الذى دفـــع مجموعة من الدفاعات الحديثة عن الاختيارات العقلانية الحديثـــة الـــى شجب المداخل النظرية الواسعة والمناحى الجمعية التى اهتمت بالشـــكل دون المضمون. ومن المهم هنا أن نعى أن رفض النظريات البنائية ذات الرؤى الرحبة أو الواسعة فرضت الاختيارات العقلانية التـــى قـــررت ضرورة الاستناد إلى الميثودولوجيا الفردية (هيشـــتر Hechter ١٩٨٨: ١٧). إنه وفق ذلك نجد "هندس" قد وجه انتقاداً حاداً للمداخل العقلانيـــة الماركسية التى وقفت موقفا مناهضا من الميثودولوجيا الفرديـــة التـــى

ترتكن إلى الإفتراض النظرى للفاعل وأشكال الفكر التى تشكل أفعاله العقلانية تمثيلا لوظيفة الفاعل باعتباره عضواً فى الجماعة (هندس ١٩٨٨: ٢٢-٢٤). وحرى بنا أن نوضح أن تنبؤ "هندس" من خلال الإطار المفهومى الذى قدمه للفعل والفاعل والأفكار، لم يكن فى حل أو بعيداً عن إنعاكسات المواقع البنائية المحددة، تلك التى تلعب أدواراً متمايزة فى تشكيلها وصياغتها.

وحيث أن الوجود الاجتماعى يشكل ويصيغ الأدوار الاجتماعية، فإن وظيفة الفاعلين وأوضاعهم فى الكل الاجتماعى تتحدد وفقا لاعتبارات عضويتهم فى الفئات الاجتماعية، من جانب وما يضطلعون به من أدوار اجتماعية محددة فى داخل التنظيمات الاجتماعية. والمتأمل فى الصياغة السابقة يستطيع أن يستدل منها أنها أغلقت المنافذ أمام النظريات الأخرى التى تنادى بالصراع والتنافس الاجتماعى وعلاقات العمل وأدوار الفاعلين التى أشرنا إليها فى بدايات هذا الفصل. إن الملاحظات الأولية السابق الإشارة إليها يمكنها أن تفيدنا فى تحديد طبيعة الفاعلين الاجتماعيين (المهنيين والأكاديميين)، والخطل النظرى فى تحديد وظائفهم وأدوارهم من خلال CCETSW، تلك التى تقف معاندة من عملية التمييز بين مهنى الخدمة الاجتماعية CSSWWORK ومهنة الخدمات CSS WORK. ولعل أبرز الأمثلة لفهم التهديدات التى خلفتها الأوضاع المتعارضة التى عجزت عن المقاومة فى النهاية، تتمثل فى محاولات "بينكر Pinker " لفهم

التهديدات التى تقابل الممارسات المهنية المتميزة، وكـــذا مـــن خـــلال المقالات التى نشرت فى النشرة الاكاديمية للخدمة الاجتماعيـــة (أنظـــر على سبيل المثال: بينكر Pinker ١٩٨٤) التى هدفت إلى تدعيـــم مـــا قدمته من اعتراضات فى الحوليات العامة، التى كانت تدور بشكل واسع حول مهنة الأخصائى الاجتماعى ووظيفته وطبيعته. والواقع أن ما قدمه "بينكر Pinker " لم يقف عند هذا الحد، بل لقد أطلق بالونه إختيار لكـــى يصل من خلالها إلى تحديد قاطع فى هذا الصدد (بينكـو Pinker ١٩٨٤ b: ١٨). وفى عام ١٩٨٦ واصل " بينكر" ســـعيه، إذ نـــافش النشـــاط المخرب للاقتراح الذى اسماه بالجهود الجمعية التى كـــانت تقـــف فـــى مقدمة هذه المسارات. أنه من المفاجآت أن الـــــ CCETSW كـــانت توافق على طريقة الحصول على الفعل بقدر حدوثه، ذلك الفعل الـــــذى يوضح طبيعة القائم بالفعل ومناشطه وخصائصه وأطر العمل التى يعمل من خلالها.

إن استجابة "بينكر Pinker " فى هذا الصدد تكون حادثـــــه لمـــا خلفته رؤية CCETSW من آراء ناضحة تتصل بشكل وشيج بتفعيـــل الفعل فى إطار الظروف السياسية التى كانت وشيكة بأن تـــهدد الواقـــع القائم. وينبغى أن نقر هنا أن هذا العرض يفوق كثيراً الرؤى التى قدمت فى هذا الصدد، كما أنها تتعارض مع المحاولات التكتيكية التى وضعـــها " فوسيلييه" لتجنب خسارة المصالح العديدة للسياسات الجديدة، باعتبارها أحد آليات الفعل الذى يتفاوض وفقا لتكتيكات السياسة مـــع المســـتويات

الدنيا التى كانت فى نهاية الأمر تقدم أضرارا أقل تأثيرا، ومن خلالـــها يمكن أن تعرقل تهديدات البناء الثابت للفعل.

إن ما سبق يمثل لنا بشكل لا يقبل الجدل، أنها كانت نوعـــا مـــن استراتيجيات التكيف، وهذا يتماشى مع ما قدمته .ATSWE أما بالنظر إلى هذه الرؤية – أقصد ATSWE. فنجدها تتطابق مـــع مـــا قدمـــه "بينكر"، حيث اهتما بالنموذج المهنى الأكـــاديمى فـــى تعليـــم الخدمـــة الاجتماعية.. وفى عام ١٩٨٤ اعترضت ATSWE علــــى النمـــوذج الفردى الجديد فى تفعيل الممارسة والسلطة فى إطار الواقع، تلك التـــى تتغير بتغير الموقع والموضع. ومن المهم أن نضيف هنا أن هذا النـــوع من الإضافة الجديدة لـــ ATSWE اتسع بشكل كبير فى إطار الممارسة الجديدة لعمليات التدريب الغرضى (ATSW 1980: 4). ففى الشـــهور الاثنى عشر الأخيرة، وفى يونيو ١٩٨٦، نجد أن ATSW قد أدركـــت أن نظام التدريب الجديد الذى وافقت عليه رابطة حزب العمال (١٩٨٦: ٤ ملحق ٣) وكذا تقرير ATSWE قد جاء من أجل حماية المصـــالح المهنية والرؤى الاكاديمية، ولكنه فى مضمونه يختلف عما قدمه حـــزب العمال، الذى كان يلزم الأكاديميين والمهنيين فى الخدمـــة الاجتماعيـــة بضرورة فهم معنى التدريب بصورة صحيحة وشاملة. لقد رأى الحـــزب أنه من الضرورة بمكان أن يذهب الفهم إلى أبعد من ذلك، حيث أنه مـــن الأجدى أن يتضمن الإطار الجديد فى التدريب نوعا من سيطرة العمال،

تلك التى سوف تسمح لهم بالسيطرة والديمومة والتطور المستمر. (تقرير رابطة العمال ١٩٨٦: ٦، ملحق ٢٨).

وفى سياق مجرى الأحداث التى وضعت أبانها استراتيجيات إستخدام الفاعل تحققت الصياغة الذاتية للمصالح، والرؤى الخاصة، خاصة حينما تضمنت نوعا من تقييم النماذج والاستراتيجيات القائمة، وتم تبديلها بأخرى. أن مثل هذه المقولات أضحت مشابهة إلى حد كبير مع ما قدمته الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين، الذين هاجموا بقوة أراء CCETSW خاصة حينما أرجعت إلى المخطط الخارجى كل عمل وأدوار الـCCETSW والـ ATWSE. إنهم فى ذلك يرون أن ثمة ارتباطا غير ضروريا بين المواقع الوظيفية للفاعلين والأشكال الأخرى للفكر أو أنماط التنظيم والفعل.

وبإطلاله على المستوى النظرى سوف نجد أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تسأل عن عدم التعانق بين المواقع الوظيفية وأشكال الفكر والتنظيم والفعل، تلك التى تتصل مباشرة بآليات الوصف الأمبريقى الذى يمكن أن يمدنا بشرعية نقد الابستمولوجيا المثالية الجديدة للنظريات متوسطة المدى. إن أول هذه الأسباب تتعلق بعدم إمكاننا افتراض أن الفاعلين الاجتماعيين لا يستطيعون إدراك كل شئ، حيث أنهم فى الغالب غير معاصرين أو غير مرتبطين بالحدث ذاته. وفى هذا الصدد يمكننا الرجوع إلى الأعمال الأولى التى قدمها "بيرجر" والتى تتصل بشكل مباشر بصور تكوين وتأسيس المعرفة. إن ما قدمه

"برجرBerger" فى هذا الشأن يتصل بما قدمه "جدينز Giddnes" حينما ميز بيـــن الوعـــى الاســـتطرادى والضمنـــى أو الوعـــى الممــارس (جدينزGiddnes ١٩٨٢: ٩). وحرى بنا أن نؤكد هنا على أن المعرفة الضمنية ربما تكون فى بعض الأحيان داخلية، وهذا ما ينتجــه عمليــة التشغيل العام أو الاستخدام (هارديكر Hardiker ١٩٨١: ١٠٤). أمــا ثانى هذه الأسباب فتتصل بمقدرة الفاعلين على تشكيل الأحــداث التــى تتحدد دوما من خلال تباين مداخل الفـــاعلين، ســواء علــى صعيــد الاستراتيجية أو حتى على صعيد المصادر. وعلى الرغم من أن ســلطة الفاعل تعد أحد الآليات الناجحة والقوية فى حدوث الأفعال والمتغيرات، فإن هذه السلطة تتغير من فاعل إلى آخر. وثالث هذه الأفعال تتحدد فــى الأفعال المؤثرة للفاعلين التى دائما ما تأتى من المصادر والرؤى التــى تأتى من خلال إجراءات النتائج غير المقصودة التى كنا قد أشرنا إليــها من قبل خلال حديثنا عن رابطة الأخصائيين الاجتماعيين الذين غـــاب عنهم نظام التدريس الجديد الذى كان بمثابة فرصة كبيرة لتطوير ونمــو العاملين من أجل الارتقاء بالناحية العملية دون الارتقاء وحسب بالناحية الاكاديمية.

إن مفهوم النتائج غير المقصودة من خلال ما سبق يمثـــل أحــد الاستخدامات العامة للنظرية (بورنز Burns ١٩٨٦: ١٠)، ذلك الــذى يستبان أهميته ودوره من خلال عدم إختزال علم الاجتماع الأمـــبريقى (بيرت Baert ١٩٨٦). إن النقد الذى وجهه "هندس" (هنـــدس١٩٨٦)

لبعض استخدامات المفهوم يتعلق بالاعتراض الـــذى قدمـــه "إبليســتر Elster"١٩٨٥ للمنهجية الفردية، وبشكل عام، فإن الاعـــتراض علـــى عملية اختزال النظرية (هندس ١٩٨٨: ٢٥) الذى قدمه "هنــدس" جــاء ليحل محل آخر (سيبون ١٩٨٩) باعتباره جزءاً من الجـــدل النظــرى للمفهوم، ذلك الذى أصبح ضروريا فى التحليل غير الموســـع لإعــادة إنتاج وتغير المواقف الاجتماعية. فثمة ارتباط غير ضرورى أو محتمل بين استخدام المفهوم والمنهجية الفردية.

وعلى الرغم من أن الأخير يرى أن الأفراد يصنعون المجتمـــع، فإن الاختلاف بينهم يأتى فى شكل هذا الافتراض (ركــس Rex ١٩٦٨: ١٩٨١) الذى يركز على الأفراد الذين يؤثرون فى صنع الأحـــداث أو الأفعال، وهم بالبدهى كوكبة يصعب إحصائهم. ففى بحـــوث الموقــف المنهجى نجد أن المفهوم التحليلى يتضح بجلاء فـــى دراســة "كولــت Collett" الواقعية التى أخضعت للتجربة المكـــاتب المهنيــة (كولــت Collett ١٩٨٩: ٦٠-٦١) ومستويات السلطة المتوسطة. إنه من خلال هذا المدخل تم تحليل وتفعيل استخدام المفهوم التحليلى لفهم التفاعل بيــن الفاعلين من خلال مواقع ومحلات محددة. سيبون ١٩٨٩: ٤-٥).

إن أحد النقاط الهامة فى الجدل الدائر فى هذا الجزء من الفصـــل يتمحور فى التركيز على تكافؤ الفرص بين الأخصائيين الاجتمـــاعيين باعتبارهم الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين. وحرى بنا أن نوضـــح أن التركيز على هذه المسألة وعلى مخرجاتهم فى التفاعلات الاجتماعية لــم

تحظ بكثير من الاهتمام،أو قل أنها لم تشكل قدراً من الاهتمام فى داخل التركيب الاجتماعى. إن الأحداث المحتملة ذات الصلة بعدم التنبؤ التى تحدث فى أماكن أخرى لم تلق قبولا واهتماما فى داخل التركيب الاجتماعى، الأمر الذى فى مقابله اغفلوا المصالح الموضوعة التى تسبب سيطرة الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع البنائية فى داخل الكل الاجتماعى.

إنهم بسبب إهمالهم لهذه المصالح يكونوا قد أغفلوا عن عدم وعى لعملية صراع الأدوار، ذلك الذى بدوره جعلهم لا يدركون عملية التنسيق بين هذه المصالح (هندس ١٩٨٢: ٥٠٦). إنه من الضرورى وفق ما سبق أن نحدد مصالح الفاعلين، ذلك الذى يؤدى بدوره إلى وضع استراتيجيات وسياسات ناجحة تفيد فى تحليل المصالح من جانب، وفى تحديد الاحتياجات فى داخل المواقع الاجتماعية المتباينة. (لو Low ١٩٨٦: ٥).

إن ما سبق يتضح بقوة فى مجموعة دراسات الحالة التى أجريت على مستويات السلطة المتوسطة التى قدمها كالون ولاتور Callon and Latour (١٩٨١) واللذان بحثا من خلالها مسألة الفاعل ومقارنة عملية التكافؤ بين الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كان لاتور وكالون Callon and Latour قد انتهيا بما سبق فى إطار مفهوم السلطة أو القوة، فإن "رينولت"Renault قد قدم دراسة حاول من خلالها صياغة نموذجا يتصل بفهم القوة من خلال آليات الاقتصاد والتنمية، وفيه

استخدام "رينولت"Renault إستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين لكى يقف على موقف المسيطرين والخاضعين. إن استخدام "رينولت"Renault لهذه الاستراتيجيات واجه مجموعة من الانتقادات من قبل "كالون ولاتور"Callon and Latour ، تلك التى وقفت بشكل جلى على حجم وتركيب الفاعلين (كالون ولاتورCallon and Latour ١٩٨١: ٢٨٠) الاجتماعيين وتفاعلاتهم، وتأثير عملية الوعى على التحولات الخاصة التى أدت إلى تجنيد المزيد من الأعضاء، وإضفاء المزيد من التطور على أساليب الممارسة والتفاعل (كالون ولاتور Callon and Latou١٩٨١: ٢٨٤). إن تزايد محاولات الفاعلين فى داخل قضايا الأعضاء وتفاعلاتهم تتأسس على التفاعل الاجتماعى فيما بين الأعضاء، وأبعاد بل ونبذ القضايا الرئيسية فى عملية التناقض. إن الفاعل الاجتماعى ربما يكون خطاباً واسعا المدى للقضايا التى تكون ذات صلة قوية بالتصنيف المتصل بحجم التفاعل بين الفاعل والآخر (كالون ولاتورCallon and Latour ١٩٨١: ١٨٧).

وفى إطار المنافسة الراهنة ينبغى لنا أن نشير أن دراسة "كالون ولاتور" Callon and Latour تشبه فى أحداثها نظرية بيرجر ولوكمان" للعمليات الإضافية التى تعمل على عدم إختزال عملية الموضوعية التى أشرنا إليها فى بداية هذا الفصل. ويعن لنا أخيرا فى صدد الجدل الدائر الذى أشرنا إليه قيل قليل أن نشير إلى أنه فى دراسة "كالون ولاتور" الامبريقية لم يكن الفاعل الحقيقى معرفا بشكل دقيق،

وما أصاب الفاعل أصاب أيضا البناء الاجتماعى الحقيقى. أو بمعنى آخر أن البناء الاجتماعى والعالم الاجتماعى لم يصبه تحديد دقيق. وبتقبل هذا النموذج فى إطار الخدمة الاجتماعية نجد أن عمليات التفاعل وكذا تاريخ السياسات الصراعية لم تكن فى الحسبان. لقد كانت المخرجات الصراعية فى بداية الأمر ضمن الحسبة، ولكنها اسقطت من حسابات المفهوم المهنى للفاعلين فى الأعمال المهنية الأكاديمية.

إن الفاعلين الاجتماعيين لم يتحددوا بصورة حقيقية فى داخل أروقة المصالح الموضوعية، كما أنهم لم ينظروا إلى الحجم وشكل الأحداث الاجتماعية. إن إغفال ما سبق جعل المهتمين بصياغة علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يركزون على الاطروحات الحديثة التى قدمها علم الاجتماع فى إطار التنبؤ بأدوار أصحاب السلطة ذوى المستويات المتوسطة. إن إمداد علم اجتماع الخدمة الاجتماعية بالمفاهيم الجديدة سوف يساهم فى فهم وإدراك الأدوار الفاعلة للسلطة المتوسطة، وكذا سوف يمسك جيدا بدور وفعل السياسات والأفكار والممارسة التى من شأنها أن تعدل من إستراتيجيات العمل المهنى والمباشرة فى إطار الخدمة الاجتماعية.

إنه وفق ما سبق وما أوردناه فى الصفحات السابقة، فإن المناقشات والأدبيات التى قدمناها، ينبغى على الخدمة الاجتماعية وسياساتها أن تحذو حذو البحوث السابقة التى اهتمت بصياغات التنافس أو الصراع. لقد جاءت بحوث الخدمة الاجتماعية خلوا من الاهتمام

بعملية الصراع، ناهيك عن بعدها تماما عن التحديد القاطع لمفـــهومات المصالح فى داخل البناءات الاجتماعية. إنـــه ينبغـــى علـــى الخدمـــة الاجتماعية أن تهتم كل الاهتمام بالقضايا التى طرحها علـــم الاجتمـــاع الامبريقى، تلك التى تقدم تفسيرات هامة فى هذا الصدد.

سادسا: فى التكامل النظرى والإطار المنهجى:

لم تشهد الساحة النظرية من قبل أية محاولة للتأليف بين النظريات المتعارضة، حيث ظل هذا الأمر من غير الممكن أو من غير المقبـــول. إن ذلك يعود إلى طبيعة التناقض النظرى الحادث بين التيارات النظريـــة (هاميلتون Hamilton ١٩٨٤: ١٥٠). ولكن بغض النظر عـــن هـــذا التناقض، فإن إعادة تعريف مفهوم معين مثـــل الفعـــل والمواضـــع أو المواقع الخ..، سوف يجد تقاربا بين النمـــاذج النظريـــة وإن أختلفـــت المصالح والتحزبات. إن إعادة تعريف مفهوم معين (كاســـييز Kasius ١٩٥٠: ٧) إنما يأتى من خلال دمج أو تركيب مفهومات مـــــن نفـــس المصادر النظرية أو حتى من نظريات متباينة.

وبالنظر إلى طريقة تدشين مصطلحات الخدمة الاجتماعية يمكننـــا أن نلاحظ تداخلا وشيجا فى المفاهيم. ولعل أبرز دليل على ذلك ما فعله (تيمز Timms ١٩٨٣: ١٧٩)، وما أتى به "بيرجر ولوكمان" حينمـــــا ربطا بين أفكار ماركس ودور كايم وميد، أو ما قدمه ليونارد حينما دثر مصطلحات الخدمة الاجتماعية برداء ماركسى (ليونارد ١٩٨٤: ١٠٤ – ١٠٥). إن المطلع على عملية إعادة تعريف المفهومات التـــى صكتـــها

الأمثلة السابقة توضح بجلاء طبيعة التناقض النظرى فيها، خاصة لـدى "بيرجر ولوكمان " اللذان لم يكونا مخلصين فى فهم التيارات النظريـــة المتعارضة (بيرجر ولوكمان ١٩٦: ٢٩)، فضلا عن أن عملية إعـــادة السياقات للأفكار النظرية الأخرى لم تكن تسعى إلى التكامل النظـــرى، بقدر ما كانت تعمل على الاغتراب. (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧: ٢٩).

إن النقد التى نوجهه للأعمال السابقة يجعلنا نشير إلـــى ضعـف مفهوم التكامل النظرى، الأمر الذى يدفعنا إلى القول أن هذه الأعمـــال وقعت فى المأزق الذى أرادت تجنبه ألا وهـــو التشـــويه أو التنـــاقض النظرى. إن التناقض من خلال إعادة صياغة المفاهيم جعل هذه الأفكار مفعمة بالتوليف، وأحاطت نفسها بنوع من عدم المصداقيـــة (ريكيـــور Ricoeur ١٩٧١: ٥٣٢). إن عدم مصداقية هذه المفاهيم جعل بعضـــها تتسم بالتساوق وعدم التكامل، خاصة وأنها أبرزت المسافات المتعـــددة والواسعة الفجوة بين المفاهيم النظرية، ناهيك عن إزاحتها الستار عـــن الفجوة بين المنهجية ومجالات الدراسة أو حتى وحدات التحليل والجانب المتصل بالابستيمولوجيا ورؤيـــة العـــالم.(جلوكســـمان Glucksman ١٩٧٤: ٢٣١ – ٢٣٢). ومع أن هذه القضايا يصعـــب ملاحظتـــها أو ملاحقتها فى إطار هذه الصفحات، إلا إننا نشدد هنـــا علـــى ضـــرورة التمييز بين مفهومى الموضوعية أو التحيز فى المعرفة الإنسانية، ذلـــك الذى يمكن من خلالهما أن نقف بصورة صحيحة على قضايـــا تفعيـــل واستخدام علم اجتماع المعرفة فى الخدمة الاجتماعية، ذلك العلم الـــذى

سوف يفرز لنا فى نهاية المطاف عجز الخدمة الاجتماعية عن إستخدام الحس السياسى فى صياغة وصك المفاهيم المناسبة. ولا يعنى كلامنا السابق أن مجال الخدمة الاجتماعية يتغيب فيه مثل هذه المحاولات. إن فهم غير ذلك يجعلنا نجنح بعيدا عن شواطئ الموضوعية، فثمة محاولات غير كثيرة حاولت أن تزج بالعامل السياسى فى صياغة مفاهيم وممارسات الخدمة الاجتماعية ولعل أبرزها محاولات "ريتون" Righton ١٩٧٩، و"ويب" Webb (٨١-١٩٨٥) و"دافيز" Davies (١٩٨٢)، و"يتنجتون" و"هولاندا Whittington and Holland ١٩٨٥).

وحيث أن مجالات الخدمة الاجتماعية تشهد محاولات ترويج الصعيد السياسى فى الممارسة والفعل، فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الفكرة النظرية والمنهجية للتكامل دائما ما تأتى من خلال خبر المعانى الأصيلة فى النظريات المتعارضة، ذلك الذى يفرض ضرورة وجود طريقة ملائمة لتوضيح طبيعة التكامل لكل المتغيرات الفاعلة (شيكوريل Cicourel ١٩٨٠). إنه يتوجب على الأخصائيين الاجتماعيين فى كل الممارسات اليومية أن يقدرون جيدا مواقف العملاء، وأن يصيغوا بحكمة خطط التحول والنقل، وأن تتفق أفكارهم وممارستهم مع تقاريرهم التى يكتبونها، فضلا عن التشديد على وضع المفاهيم التى تتسق مع مفهوم الخدمات الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية التى كانت معزولة بشكل كبير عن الطروحات الجمعية الكبيرة

التى يفرزها المجتمع الواسع. زد على ذلك، أن يتوجب أيضا تتمتع هذه التقارير بفهم العمليات الاجتماعية مثل الصراع الدائر بيـــن الفـــاعلين الاجتماعيين فى المجتمع.

وإذا ما ذهبنا إلى أبعد مما هو متـــداول فـــى إطـــار إســـتخدام المصطلحات، فإننا يمكن القول أن التناقضات أو الصراعات الحادثة بين العاملين فى الخدمة الاجتماعية تتمحور حول القضايا السياســـية التـــى تتفاعل مع المتغيرات الواسعة (الماكرو) والضيقـــة (الميكـــرو) التـــى أضحت متراتبة "هيراركية" عبر المواقع (لو ١٩٨٦: ٣٢). إن إفـــراغ عملية الصراع من مضمونها السياسى يعد خطلا نظريا ومنهجيا مبينـــا. أنه فى هذا الإطار ينبغى أن نشير علـــى الأخصـــائيين الاجتمـــاعيين بضرورة تناول قضايا الصراع الاجتماعى فى إطار الصعيد السياســـى. إن ذلك يفرض ضرورة التكامل مع المتغيرات الصغرى والكبرى معـــا، ذلك الذى سوف يقودنا إلى ربط الفاعلين الاجتماعيين بالواقع الاجتماعى ككل من جانب، وبالواقع المحلى من جانب آخر. إن تفهم هـــذا الأمـــر يفرض بدوره تكامل المعرفة فى إطار الممارسة الواقعية، ذلـــك الـــذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى فتح التحليلات الامبريقية أمام التحليل الكـــامل والكلى أو الموسع. وبيد أننا نشدد هنا على ضرورة التكامل المنـــهجى والنظرى بين التحليلات الواسعة والضيقة، فإن "هندس" يقدم اعتراضات واسعة على ذلك (هندس ١٩٨٦: ١١٧).لقد اعـــترض "هنـــدس" علـــى

عملية اختزال المنهجية الفردية وكذا الجمعية، تلك التى سوف تقف موقفا ندا من إشعال التحليل الاجتماعى الذى قدمه (١٩٨٦: ١١٣).

وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة إلى أن الموقف المختزل فى عملية التحليل الاجتماعى، أو قل التحليل غير الموسع تأتينا دعائمه من خلال "كولى" Cooley وما درسه من مواقف لم تكن ذات منهجية عميقة. إن المتأمل فى أعمال "كولى"Cooley يلاحظ موقفا منهجيا ضيقا،إذ من خلاله بحث كل المواقف بطريقة مؤقتة عبر المواقع التى تختلف آلياتها وتنظيماتها وحتى دعائمها. وإذا كنا نعيب على موقف "كولى"Cooley فيحضرنا هنا موقف "كالون ولاتور" اللذان استخدما منهجية متوسطة المدى فى دراستهما، ولكنها لم تكن فى ذات الوقت ذات طابع ضيق. لقد نظرا من خلال موقفهما النظرى إلى العلاقة بين المشاركة والتوسع، ذلك الذى حدا بهما إلى تحليل المواقف الداخلية للتفاعل بين الفاعلين، وتحليل الأبعاد المكانية للمواقع المادية.

وحيث أن "كالون ولاتور" قد إستفادا مما قدمه "كولى" فى اطروحاته النظرية، فالواقع أنهما لا يعدان وحدهما اللذان استفادا من ذلك. إن "دوستر"Duster هو الآخر قد أعاد صياغة المصطلحات الأولى ونظر إلى إستخدام الموقف المنهجى الصغير الذى كان ضروريا فى عملية البحث وفى الاستخدامات المحلية غير المادية. لقد درس "دوستر" التنظيمات باعتبارها مواقع محلية تحوى مجموعة من التفاعلات التى تنجم عن الفاعلين الاجتماعيين وفعلهم. أن التنظيمات

الداخلية التى درسها باعتبارها مواقع محلية لم تكن تختلف البتة عن التنظيمات الكبيرة التى ترتبط بروابط ووشائج قوية بالبناء العام للمجتمع والسياسات التى تنهجها. وهو فى ذلك يرى أنه إذا كانت هذه التنظيمات يمكن دراستها على نحو واسع، فإنه أيضا يمكن دراستها على نحو ضيق مثل مجموعات العمل وأحزاب الطبقة العاملة، تلك التى درسها وفق اعتبار أساسى مفاده أن التنظيمات ما هى إلا فاعل اجتماعى. ومع أن "دوستر" قد درس التنظيمات وفق ما أوضحناه، فإن هذا المنحى نجده فى أعمال "هاريس"Harris الذى حاول أن يدرس معدلات التوتر الداخلية فى لجان سياسات اللجنة المركزية للتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية التى حاولت أن تقدم صياغة جديدة لسياسات التدريب (هاريس Harris ١٩٨٤).

ولكن ينبغى هنا أن نوضح أن الاهتمام بوضع سياسة داخلية جديدة من قبل "هاريس"Harris كانت تتصل بالاثنوجراف الذى يضع نصب عينيه ضرورة توافر منهجية واضحة يمكن من خلالها توضيح العمليات الموضوعية المختلفة للمادية التى كانت قيد البحث. إن الإشارة السابقة يمكن أن نفعل تعريفا لها فى إطار الخدمة الاجتماعية بما يسمى بالتركيب المنهجى للمواقف متوسطة المدى التى تتطلب عدم الاختزال الامبريقى للبحث.

إن تحليل العوامل التى ترتبط بالخدمة الاجتماعية المادية داخل أو عبر الوجود المعاصر لمواقع الخدمة الاجتماعية، إنما يرتبط بالأساس

ببعد آخر هام، ألا وهو دراسة الموقع غير المتسع أو الضيق من خـلال رؤية متوسطة المدى، تلك التى تتسم بالموقفية وعدم الاستمرار. وأحرى بنا أن نضيف هنا أن الموقف المنهجى السابق الإشارة إليه قبل قليـل لا يعتبر حكرا على "دوستر أو هاريس"، إذ نجد اهتمامات مشتركا لـدى كالون ولاتور، ويتضح ذلك حينما وضعا التفـاعل الاجتمـاعى بيـن الفاعلين فى إطار الفعل المرتبط بالموقف الحاضر. إننا نفهم من ذلك أن النظريات المعاصرة لا تعول كثيرا على الموقف التاريخى الذى يوضح إستمرار الأفكار والسياسات والممارسات، بل أنها تركز على الأحـداث التى تقع فى التو واللحظة. إنها بمعنى آخر تتقاطع مـع التـاريخ، ولا ترتكن بالأساس على أسباب التحولات التى وقعت فى إطـار الفـاعلين الاجتماعيين. وإذا كنا هنا فى إطار القطيعة مع التاريخ، فهناك أيضا من يخالف هذه الرؤية. إن "راين" يبرز هنا فـى تـأكيده علـى الأهميـة التاريخية، إذ لاحظ أنها من الأهمية بمكان فى إطار الدراسـات التـى ترى أنها تمثل أحد المداخل الهامة لفهم السياسة واختيار القضايا الحادثة فى هذا الصدد. (راين Rein ١٩٧٦: ٢٣).

لقد رأى "راين"Rein أن المنهجية التاريخيـة يتطلـب بناؤهـا توضيح عدم الاختزال النظرى والمنهجى والتكامل الذى يقوم على فكرة التركيب المعاصر والضيق فى الوقت عينه للاثنوجرافيا، تلك التى تركز على البيانات التوثيقية متوسطة المدى (كـالون Callon ١٩٨٦: ٢٢٧) مع إعادة تركيب الوثائق التاريخية (ريـد Reed ١٩٨٥: ١٤٦) التـى

تتصل بشكل خاص بالموضوعات قيد البحث. إن التكامل التحليلي للبيانات ينتج مختلف المنهجيات التي تختلف باختلاف المواقع والمستويات المؤقتة للعمليات الاجتماعية التي تركز في وقت واحد (جيرتز Geertz ١٩٧٩: ٢٣٩) على الصعوبات التي تعطل الخيال وتقف موقفا ندا من عملية ابتكار المفاهيم المناسبة في البحوث الامبريقية (بول Boll ١٩٨٩). إنه آن الأوان أن تلتزم الدراسات الامبريقية للخدمة الاجتماعية بالرؤى غير الرحبة، تلك التي سوف تساعدها لخبر الواقع من حيث تفاعلاته وعملياته الأساسية.

إن المطلع على حالة الجدل الذي طرحناه في هذا الفصل من أجل خلع عملية الاختزال المعرفي والمنهجي في إطار الخدمة الاجتماعية يجده شديد الطموح، حيث سعيه الحثيث لابتكار مفاهيم نظرية وبيانات واقعية جديدة من خلال الواقع، ولكن شريطه أن ترتكن إلى الرؤى الضيقة والمستوى المتوسط في التحليل. ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن هذا المنحى يمتد جذوره لدى "ميرتون" Merton الذي صاغ مفهوم النظريات متوسطة المدى (ميرتون Merton ٩٣٩ – ٣٦٩). إن إستخدام الاطروحات السوسيولوجية هنا سوف تفيد في فهم التحولات والتكامل الاستراتيجي.. الخ، فضلا عن دراسة التفاعل الاجتماعي وتقديم التقنيات الملائمة لخبر التفاعل في إطار السياقات المجتمعية والتحولات المادية. إنه غير ذلك نكون إزاء موقفا خادعا، خاصة وإذا ما استخدمنا السوسيولوجيا المألوفة. إن استخدامنا للرؤى السوسيولوجية

الضيقة سوف يجعلنا نؤسس رؤانا على التفاعلية الرمزية التـــى تــأتى أفكار الممارسة فيها من خلال العمليات غير الموضوعية التى تتضمــن نفيا لعملية الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع المحلية. إن تأسيس المفهومات والمنهجية وفقا لأفكار التفاعلية الرمزية يجعلنا نعيــد النظر فى المواقع الامبريقية الواسعة، لكى نستعيض بدلا عنها بدراســة المواقف المؤقتة أو العارضة والضيقة (هنــدس ١٩٨٨ ت: ٢٥، ١٠٦) (سيبون Sibeon ١٩٨٩: ٨-١١) (بيرت Baert ١٩٨٩، كرو Crow ١٩٨٩، مورجان Morgan ١٩٨٩). إن التنوع الكبير فـــى الــرؤى السوسيولوجية التى يحدثنا عنها تاريخ علم الاجتماع الحديث (براينــت Bryant ١٩٨٩) يمكن مراجعتـــه ونحــن بصــدد تطويــر الخدمــة الاجتماعية. إنه يتعين علينا أن نهتم بصياغة الأشكال العامة للنظريــات الحديثة التى يمكن أن تكون مفتاحا نظريا ومنـــهجيا لدراســة الواقــع الامبريقى. إن استخدامنا للنظريات الحديثة فى علــم الاجتمــاع غــير المختزل (واردل وتيرنر Wardell and Turner ١٩٨٦) سوف يعمل على إعادة تعريف مفهومى الفعل الاجتماعى والفاعل. إننا هنــا بــهذه الوصفة نقدم اعتراضنا على النظريات الصغرى والكبرى، ونقدم بديــلا عنها النظريات متوسطة المدى، تلك التى سوف تساعدنا فى فهم عمليــة الاختزال لمفهوم النتائج غير المقصــودة وإســتراتيجيات التحــول. إن التسلح بالنظريات متوسطة المدى سوف يساعدنا فى فهم سياقات الفعــل والتفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين، ناهيك عــن قدرتــها علــى فــهم

التوترات التى تسود أى بناء قائم. إنه من ذلك يمكن للخدمة الاجتماعية أن تركز بحوثها على أنماط التفاعل بين العملاء، وكذا على الفعل وأنماط المعرفة وآليات تباينها وأشكالها (هاو Hawe ١٩٨٧: ١٦٤ – ١٦٩)، تلك التى سوف تعبد الطريق أمام دراسة العلاقات الاجتماعية عبر مواقع الخدمة الاجتماعية. إن إعادة توجيه علم الاجتماع بالشكل الصحيح فى إطار الخدمة الاجتماعية، سوف يطرح بقوة علم اجتماع المعرفة، والذى يكون وفقا لرأى "سكوت"Scott ما هو إلا رؤية متوسطة المدى فى إطار العلوم الاجتماعية (لينش Lynch ١٩٨٥ هاو Hawe ١٩٨٦، جاكوبس Jacobs ١٩٨٧) وفى علم الاجتماع الحضرى وفى الدراسات الحضرية الحديثة (ميلور Mellor ١٩٨٥: ٢٤٣). إنه ينبغى على علم اجتماع الخدمة الاجتماعية أن يكون متصلا بالتطورات الحادثة فى النظرية الاجتماعية، وإلا سوف يصبح محلك سر. إنه آن الأوان أن يتغلب علم اجتماع الخدمة الاجتماعية على الابستمولوجيا الخاصة به، وعلى التحديات الثقافية التى تقف سدا منيعا أمام تطوره، وأمام حصوله على موقع ثابت فى المعترك العلمى.

الفصل الثالث

علم اجتماع الرعاية :

"البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له"

جون أوفر

علم اجتماع الرعاية :

البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له

ينصب هذا الفصل بالأساس على مسألة قيام علم اجتماع يهتم بمناقشة العلاقة الخاصة بينه وبين تعليم الخدمة الاجتماعية وكذا عملية الممارسة. إن النظريات المتعددة والمفاهيم المحورية التى تتصل بعلم الاجتماع سوف نناقشها كمسألة هامة تتصل بما هو مناسب وقائم فى سياق الخدمة الاجتماعية. إنه من المفيد أن نستخدم يافطة علم اجتماع الرعاية فى هذا السياق. إن استخدام هذه اليافطة يكون من الأهمية بمكان لتوضيح وحدة وجود الرعاية التى تتصل بشكل وشيج بعملية البحث الاجتماعى، فضلا عن أنها تلقى الضوء على احتياجات البحث العلمى الذى ينبغى أن يحكم تخطيطه فى ضوء التطور الحديث لعلم الاجتماع.

إننى اعتقد أن عدم تحقيق ما سبق يصبح عديم الجدوى وطريقه غير جديرة بالاحترام سواء فى النظرية أو فى التطبيق. إن هذه اليافطة– أى يافطة علم الاجتماع – سوف تمدنا بالقدرة على تحديد الطريقة الصحيحة والجريئة التى استخدمها علم الاجتماع فى تطوير ذاته، من أجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال استخدام الرؤى النظرية الحديثة التى يعرفها علم الاجتماع، يمكن أن نقفز

بالخدمة الاجتماعية قفزات كبيرة في مجرى تطوير المعارف الابستمولوجية، وذلك باعتبار أن ثمة قاسما مشتركا بين اهتمامات وتخصصات كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. إن الخدمة الاجتماعية تشترك في الاهتمام مع علم الاجتماع في مجالات متعددة منها علم اجتماع الصحة والمرض والانحراف والجنس ... الخ. والحقيقة أن تركيزنا على المجالات السابقة لا يعني أن فروع علم الاجتماع الذي ذكرناها توا هي فحسب التي تتصل بمجالات اهتمام الخدمة الاجتماعية، إذ هناك كثير من الفروع التي يمكن أن نضيفها في هذا الصدد. وأحرى بنا أن نسجل هنا، إننا إذا كنا نتحيز في التركيز على مجالات بعينها، فإن ذلك يعني إننا نذكر المجالات التي تتشح بوشائج قوية، وليست هامشية بممارسة الخدمة الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، هناك جمع من علماء الاجتماع الذين لا يضعوا نصب أعينهم مهمة تحسين الخبرة الدينية بشكل يتناسب مع علم الاجتماع الرعاية الذي يهتم بوضع تعريف محدد لاهتماماته دون النظر إلى مهمة تحسين الرعاية. إنهم فقط يهتمون بالكشف عن علاقة الرعاية باعتبارها علاقات اجتماعية. إنهم بمعنى آخر يهتمون بتوضيح العلاقات المتفاعلة بين العملاء والمهنيين ووظائفهم والنتائج المتصلة بذلك. وكذا يهتمون بتحليل أنماط الرعاية التي ترتبط بالعلاقات الاجتماعية دون الاهتمام بطرح الإشكاليات التي تكتنفها.

لذا سوف تجدنا نركز على المشكلات الاجتماعية وكيفية وضع حلول ناجحة لها، والوقوف على خصائص وطبيعة الدراسات التى تهتم بطبيعة الإدارة والسياسة الاجتماعية. إن علمى اجتماع الرعاية والإدارة الإجتماعية سوف يساعدان فى رؤية الأشياء بطريقة متكاملة. أو بقول آخر، إنه وفقا لما سبق، فإنه يمكن لنا أن ننظر إلى الأشياء بطريقة نظامية، ومن ثم سوف يبتعد عن إدراكنا النظر إلى الأشياء عبر رؤية صراعية. إننا سوف ننظر مثلا إلى كبار السن باعتبارهم عملاء يحصلون على رعاية غير رسمية، الأمر الذى جعل علماء الاجتماع يطرحون مجموعة من التساؤلات الجوهرية التى تتعلق بطبيعة السكان الذين يمكن أن نضعهم فى مهب الخط الأمامى لأمور الرعاية، فضلا عن كيفية اشتراكهم ووصول الأخصائيين الاجتماعيين لهم، وهل كبار السن فحسب، هم الأولى بالرعاية، أم أن هناك فئات أخرى أحوج ما تكون لهذه الرعاية.

إن الأكاديميين المهتمين بالإدارة الاجتماعية سيكون لهم نفس الاهتمامات، حيث يسعون إلى التعرف على احتياجات هؤلاء، وأيضا للوقوف على الخدمات التى يحتاجونها. إن ذلك يفرض علينا نوعين مختلفين من الاهتمام، أود أن أعرض لهما، ولكن سوف نرجئ التعرض لهما، حتى يأتى وقت تناول مسألة التعاون. إن الرؤى المتصلة بالسياسات الاجتماعية سوف تطرح مزيداً من الضوء على علم اجتماع

الرفاهية الذى سوف يعطى تفسيرا لاحتياجات العملاء والطريقة المثالية التى يمكن أن نقوم بتوصيلها لهم دون أن نشعرهم بالتدخل غير الفعال.

إن مناقشتنا السابقة سوف تجعلنا نضع تمييزا بين السوسيولوجيا والمداخل الاجتماعية لإدارة الرعاية والحاجة إلى عملية التعاون غير المألوفة والمتكررة. إن هذا الفصل يدلنا على مدى حاجتنا لتنمية علم اجتماع الرفاهية والدراسات الاجتماعية فى هذا الإطار، التى فى الغالب ستبقى على حالها، إذا لم نناقشها فى ضوء التشديد على ضرورة تطوير علم اجتماع الرعاية. إننا فى حاجة إلى زيادة التركيز على الأشياء التى يحتاجها علم اجتماع رعاية الدولة، الذى يتعاكس مع وضعية مفهوم الرعاية، والذى فى الوقت عينه سوف يقودنا إلى مناقشة دور الدولة (ورام Warham ١٩٧٣، روز Roos ١٩٧٣، مشرا Mishra ١٩٨١: ١٨١، أوفر Offer ١٩٨٣: ١٩٨٥).

إن المناقشات التى قدمنا لها فى الفقرتين السابقتين عن العلاقة بين الإدارة الاجتماعية وتطبيق علم اجتماع الرفاهية سوف تحدث تغيرات غير قليلة فى الإدارة الاجتماعية، تلك التى يمكن أن تحل محل تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية. ويمكننا فى هذا الصدد أن نضيف بعض التعليقات الإضافية الضرورية لضم علم اجتماع الخدمة الاجتماعية المناسب والملائم لهذا الغرض، إذ أن هناك كوكبة من التساؤلات والإجابات حول الخدمة الاجتماعية بشكل خاص. فالكتاب الراهن يضم مجموعة من الرؤى حول ذلك، خاصة مجموعة الموضوعات التى

تدخل فى إطاره، والتى يمكن عن طريقها أن نحدد صورته وملامحـــــه بطريقة واضحة، فضلا عن أنها يمكن أن تقدم لنـــا صـــور المســـاعدة المباشرة التى تقدم للعمـــلاء. (انظـــر مناقشـــة روبنســـونRobinson ١٩٧٨: ص ص ٧٩-٨٠). إن مثل هذا النوع يكون ذا صلة واضحـــة لفهم الارتباطات الواضحة فى الخدمة الاجتماعية نفسها، والنظر بصورة سطحية لعلم الاجتماع الذى يهتم بالخدمة الاجتماعية. إنه إذن يمكـــن أن نوضح علم اجتماع الرفاهية من خلال سياقات الخدمة الاجتماعيـــة، أو من خلال الدور الذى يؤكد ذاته فى التحليل النهائى (١٩٨٢).

إننى أمل أن أضع صياغة واضحة لعلم اجتماع الرعايـــة، لكـــى يساعدنا فى الكشف عن التساؤلات والإجابات المناسبة التى من شـــأنها أن تطور المعرفة وتضع الحدود الفاصلة لموضوعاته ومداخله المنهجية التى تميزه عن غيره من العلوم الأخرى. إننا نملـــك مجموعـــة مـــن العلاقات الفاصلة التى يمكن من خلالها أن نضع حدوداً فاصلة فى هـــذا الصدد تحركنا مباشرة صوب الاحتياجات الاقتصادية. إن هذه الإمكانيـة وهذا التوجه سوف يدفعنا بشكل مستمر إلى تطوير، وفك أساس البحـــث فى مجال الرعاية وعلم الاجتماع المهتم بذلك.

إن مهمتنا الآن تتمثل فى إعطاء طابع مميز لمفهوم احتياجات علم اجتماع الرعاية. إننا لكى نشرع فى ذلك، ينبغـــى أن نبـــدأ فـــى نقـــد المفهومات المرتبطة بذلك، ثم بعد ذلك ننظر إلى الأشـــياء المرتبطـــة بالموضوعات المهنية التى ينبغى أن نتسلح بها. إنه فى هـــذه الرحلـــة

الشاقة، لا يعنى أننا نركز وحسب على الموضوعات السالفة، بل أن الأمر يفرض ضرورة عدم إغفال المصادر الأخرى التى سوف نجعلها زاداً مكملاً فى هذه الرحلة. إن هذه المهمة – بمعنى آخر – تفرض علينا ضرورة وضع مقولات علم الاجتماع على المحك النقدى، حتى يمكننا بطريقة كلية وشاملة إن نستخدم الجدل الحقيقى الذى يوسع من رؤانا للأشياء الصحيحة، تلك الرؤية التى ستسهل من عملية استبعاد الأشياء غير الحقيقية وغير الشرعية التى من شأنها أن تضع أيدينا على الأشياء المنطقية والواضحة. إنه وفق هذا المنحى، فإننى أعتقد إن عدم الإخلاص فى جلد المقولات المستخدمة فى علم الاجتماع وكذا الخدمة الاجتماعية سوف يفضى إلى عدم التطوير، وفى الوقت عينه سوف لا يفيد فى تغذية الخدمة الاجتماعية بالموضوعات المهنية اللازمة من أجل أنها إنهاضها من عثرتها ودفعها إلى الأمام بدلا من وضعها محلك سر.

وبعيد هذه التوطئة، الآن أستطيع أن أوضح ما أملكه فى ذهنى، خاصة إذا ما رجعت إلى عملى " سوليفان Sullivan " ١٩٨٧ و"والكر" Walker ١٩٨١. والحقيقة أن "سوليفان" كانت أهدافه تتحدد فى هذا الفصل فى زيادة المجال الذى يعظم من أهمية علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، فضلا عن تأكيده لذاته واهتمامه الواسع بمهنة الخدمة الاجتماعية. وبغض النظر عن الأسباب التى أثارت خجل علم الاجتماع وموقفه التهميشى للخدمة الاجتماعية الذى أدى إلى إغلاق رابطتها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٧٣)، فإن "سوليفان" يناقش الأسباب التى

دفعت إلى تقارب كل منهما، وإمكانية اضطلاع علم الاجتمـاع بمهمـة تقديم إجابات مقنعة وواضحة لكيفية فك رموز المفاهيم المستخدمة التـى لم تستغل بشكل واضح بعد.

والواقع أن ثمة تناقضا واضحا فى الاستشـهادات، إذ يقـول أن التحليل النهائى سوف يناقش الاختيارات والتفسيرات السوسيولوجية التى لم تختبر بطريقة مجردة ما يسمى بمفهوم الوحـدات السوسـيولوجية، وكيفية الإفادة منها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٩٧٥). إنه لكى نقيم ونشيد الوحدات الاجتماعية (من خلال هذا التعريف) من خلال تجريـد الحقائق يقودنا إلى التخبط فى طريق غير مثمر لإمكانية قيام التـرابط بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وبشكل خاص فى الكشف عـن الادعاءات التى أتخذها كل منها لتجيش الادعاءات النظرية التى أفقـدت كل منها القدرة فى الوصول إلى الحقيقة والكشف عـن الموضوعـات الأكاديمية المتصلة بهما. والحقيقة التى ربما تكون صعبة فى الوصـول إليها، تتمثل فى أن هذه المحاولات كانت أشبه ما تكون بحالة التنجيـم التى سلكها الأخصائيون الاجتماعيون، الذين كانوا فـى حاجـة ماسـة لسماع ذلك، واستبانته فى أرض الواقع. إن أفكار السوسيولوجيا سـاهمت فى وأد الاعتقادات الأخلاقية والسياسية التى نقلت من خلالـهما، مـع وجود شبكة من المفاهيم المناسبة التى تحولـت مـن مجموعـة مـن الاهتمامات المهنية إلى كوكبة من الاهتمامات التى ينبغى أن تضحى من أجلها ونيل شرف ذلك.

إن التحول إلى محتوى أفكار "سوليفان" Sullivan تعتبر من أهم المناطق المثمرة لعلم الاجتماع، إذ يضم مجموعة من المناقشات حول طبيعة البناء والتركيب (١٩٨٧: ١٦١)، والنتائج الواضحة لتعريف الأسباب الاجتماعية للمشكلات (١٩٨٧: ١٧٤). وفى مكان آخر، نجد "سوليفان" Sullivan يركز على حاجتنا إلى تنظير حول العلاقة بين القوى الاجتماعية المعارضة التى قد تكون دينامية أكثر منها إستاتيكية (١٩٨٧: ١٣٥)، والقيم التى يحملها مفهوم الطبقة فى التحليل، والاهتمام بوضعهما معا حينما نشرع بالقول بذلك.

وعلى الرغم من أن دولة الرفاهية تعمل على ضرورة استمراره ممارسة الخدمة الاجتماعية، إلا أن هذه المهنة تضيع معالمها أو قل أنها بهتت ألوانها وأضحت غير محددة. لقد ضاعت معالمها واهتماماتها وقيمها وحتى إيديولوجيتها باعتبارها تعبر عن إيديولوجية الطبقة المسيطرة. إن دولة الرفاهية التى ترى ضرورة وجود الخدمة الاجتماعية كصمام أمان للتوترات الاجتماعية التى تحدث فى إطار النظام الرأسمالى، ينبغى أن تفصل بين مصالح الدولة ومصالح العملاء، الأمر الذى يفرض عليها ضرورة أن تكون مهنة مستقلة، وأن تلعب أدوارها بعيدا عن المصالح (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٢٥).

وعلى قدر اهتمام "سوليفان"Sullivan بالقضايا السابقة، نجد أن "والكر" Walker هو الآخر يسايره فى اهتمامه، أو قل أنه حذا حذوه. لقد ربط "والكر" Walker نفسه بالمحاولات السابقة، إذ يركز على

الإدارة الاجتماعية باعتبارها من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بإسهامات علم الاجتماع. وفى ذلك يقول "" ... إن التركيب الاجتماعى للسياسات تعد أحد الأجزاء المكونة للعملية التشريعية التى تصكها الدولة، والتى تعبر بشكل قوى عن مصالح القوى المسيطرة فى المجتمع.. إن ما سبق لا يمثل اقتراحا أو تفسيراً تآمريا، بقدر ما يعبر عن الحقيقة الأساسية والفطرية القائمة فى المجتمع ... " (والكر Walker ١٩٨١: ٢٣١).

إن السياسة الاجتماعية حسبما تتشكل، تعد جزءا متكاملا مع النظام السياسى (١٩٨١: ٢٣٢). ففى أكثر من مكان فهى جزء من عملية الصراع الاجتماعى، أو هى بالأحرى جزءا متمما لعملية الانحياز الاجتماعى. (١٩٨١: ٢٣٧). ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق، أن تركيب العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون مفسرة لعملية السياسة الاجتماعية. إن العبارات التى صاغها كل من "سوليفان ووالكر" لم تكن وفق ما أوضحناه نوعا من التكيف مع الآراء السوسيولوجية، وإنما تعبر بصدق عما هو حادث فى الواقع، كما أنها فى الوقت ذاته تعكس الرؤى السياسية والاقتصادية القائمة فى الواقع (أنظر فى ذلك: جوت Gough ١٩٧٩). ومما لاشك فيه أن الادعاءات الكلية التى قدمها "بينكر"Pinker بنوع من الكآبة والاستخفاف لما حدث من طوفان سوسيولوجى، هو ذاته الذى حدا بالخدمة الاجتماعية إلى تحقيق تخلفها خاصة فى منتصف السبعينات. إن عدم الاستعانة بالرؤى السوسيولوجية التى تجاوزت

الرؤية النظامية، هو الذى حدا بالخدمة الاجتماعية إلى عــــدم التطـــور وتحريك الجدل فى داخل الخدمة الاجتماعية، الذى من شأنه أن يطـــور رؤية مهنية جادة وحديثة ترى الأمور الاجتماعية فى نصابها الصحيـح. إنه من هنا بدأ التركيز على الرفاهية الاجتماعية وفق مفـــهوم جدلـــى يطرح القضايا برؤية واسعة Macro لا رؤية ضيقـة Micro (١٩٨٣: ١٥٤).

وإذا كانت بواكير الاعتقادات فى داخل علم الاجتماع كانت تقـوم على أن مجال الخدمة الاجتماعية يعد من المجالات المغلقة التى لا تقبل التطوير والتحديث، فإن الاعتقاد نفسه كان يحمل علامات غير مطابقـة للواقع، حيث حملت فى داخلها مؤخرا مجموعة من التحولات والتغـير. إن ذلك يستبان من مجموعة التطويرات النظرية التى حاولت أن تغـير من فكر وطبيعة المهنة. لقد طرأ تغيرا واضحا فى المعرفة الاجتماعيـة المرتبطة بالخدمة الاجتماعية، وهذا ما يجعلنا نرى أنها شهدت طوفانـا زلزل أركان المعرفة فى داخل المهن، ومن ثم ساهم فى تغيير طبيعتـها وصورتها. ولكن على الرغم من هذا التغير، إلا أنه لا يزال ثمة أفكـار غير متعاطفة مع ما حدث من تغير سواء فى محتواها النظرى أو فـى ممارساتها وليس أدل على ذلك من الحكم الذى دفعت به "كاتلين جونـز" Kathleen Jones، التى ترى أنه على الرغم من أن علم الاجتماع قـد شهد زلزالا مدمرا، إلا أن الخدمة الاجتماعية لم يصابها مـا أصابـه، خاصة فى العقدين الماضيين (١٩٨٣: ٢٢٧).

وفى هذا الصدد يمكننا أن نعود إلى "بينكر" Pinker الذى يقول:

" ... إنه ينبغى أن نذهب إلى أبعد حدود التسامح والثقة، إذا ما اعترفنا أننا فى حاجة إلى نقد حاسم لطبيعة الخدمة الاجتماعية. إنه من الواجب أن نعترف أن المهنة تحتاج إلى إعادة إنتاج، كما حدث للمهن الأخرى مثل الطب والمحاماة. إنه ينبغى أن نعيد النظر فى عملية التدريب المهنى الذى سوف يبتعد كثيرا عن المعرفة الطبية وممارساتها.. إننا فى هذا الإطار نحتاج إلى تعليم جديد أو معيار جديد فى تعليم الخدمة الاجتماعية يتماشى مع ما طرأ مع المهن الأخرى، خاصة ما حدث فى إطار تطوير مداخل الرعاية الطبية (بينكر Pinker١٩٨٣: ١٦٠).

والآن، يبدو من غير المرضى، ومن غير المنصف أن نعلقب أو نجلد علم الاجتماع، لأنه يصبح مزعجا إذا ما قارناه بالخدمة الاجتماعية، خاصة وأنه ليس وحده الذى طرأ عليه التطور. حيث هنا مهن أخرى طرأ عليها التغيير والتطور. إن النقد السوسيولوجى ربما يعبر عن حقيقة إذا ما استخدمنا كلام "سوليفان" Sullivan عن مفهومه للوحدة الاجتماعية التى لو استخدمناها فى إطار حدوده الدنيا. إننا نحاول أن نلفت الانتباه إلى المشكلات الأساسية التى نشخص بها المفاهيم، ونعطى لها مكانا محوريا فى استخدامنا. إن مثل هذه المشكلات سوف تجعلنا نعترف إنه فى داخل الموضوعات نفسها هناك قدر من المحاولات التى سعت إلى تحقيق اعتراف كامل بالمفاهيم التى

ينبغى أن نستخدمها بشكل واضح وبطريقة منطقية من خـــلال ميــدان السوسيولوجيا. ويجوز أن نشير هنا أن هذه القضية لم تأت من خـــلال النقد السياسى الذى ربما يكون فى بعض الأحيان نوعا مـــن الصـــدى الضعيف الناتج عن تداول الحديث عن القوى المســيطرة والخاضعـــة، بقدر ما يأتى من خلال انتقاص فى الرؤيـــة والتنـــاول وعـــدم طـــرق الموضوع بطريقة موضوعية خالصة من أى تحزب. وبمعنى آخـــر، إن ما سبق قد أثمر عن نتيجة أساسية مؤداها إننا نجافى التطورات المنطقية والتفسيرات التى حدثت والتى سبقنا فيها علم الاجتمـــاع. إننـــا نديـــر ظهورنا لكل ما أنجزه ووصل إليه علم الاجتماع، ذلك الذى يعطل مـــن عملية تطوير الخدمة الاجتماعية ويحد من تحقيق المعرفة الابستمولوجية والانطولوجية لها.

وبالرجوع إلى عمل "سوليفان وبينكر" فإنه يمكن الإشـــارة إلـــى مفهوم القوى الاجتماعية أو القوى المسيطرة والـــتركيب الطبقـــى فـــى المجتمع الرأسمالى، وأسباب المشكلات الاجتماعية التى تفرزها طبيعـــة هذه المجتمعات. إنه فى حالة تعيين أساس المشكلات الاجتماعية، ينبغى أن نقف على مفهوم القوى الاجتماعية الذى يقف منه البعـــض موقفـــا معارضا. إنه فى هذه الحالة يتحتم علينا أن نلجأ إلى مســـألة التنـــاظر، وفيه نلجأ إلى المجال العسكرى. إنه فى حالة القوة العسكرية نجد أنفسنا محددين بما يسمى بالرؤساء والأفراد والأعضاء الذيـــن لا يســـتطيعون إنكار عملية الاستقلال. إن التناظر سوف يجعلنا نقبل أيضا أحد الحلـــول

التى طرحها القرن التاسع عشر فى مجالى الفيزياء، والسوسيولوجيا، والتى حاول علم الاجتماع على يد "هربرت سبنسر " أن يستفيد منها (سبنسر Spencer ١٨٦٧: الفصل الثامن).

إن المتأمل فى أعمال "سبنسر" يستطيع أن يستدل على وجود علاقات أو شواهد تاريخية لاستخدام خدمة الفرد فى إطار الحياة الاجتماعية. إنه من خلال هذا الاستخدام استطلع "سبنسر" أن يشخص القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع، خاصة فى إطار تحليله لعمليات الاستقرار (الاستاتيكا) والحركة أو التغير (الديناميكا). إنه استطاع أن يصل إلى تحليل نظرى هام أوضح من خلاله طبيعة القوى الاجتماعية التى يعج بها المجتمع، وكذا العوامل الأساسية التى ساهمت فى تشكلها. إن إغفال مثل هذه الفكرة هو الذى حدا بالبعض أن يرى عدم إفادة الخدمة الاجتماعية من التحليلات من بواكير الأعمال النظرية التى طرحتها الدراسات السوسيولوجية. إنه وفقا لذلك نقول أن إغفال الخدمة الاجتماعية لأولى الأعمال النظرية التى عرفها علم الاجتماع، هو الذى جعل الخدمة الاجتماعية لا تجد مكان قدم لها فى إطار علم الاجتماع.

وإذا كان الحكم الفائت الذى طرحناه توا يجانبه الصواب فى كثير، فإنه فى الواقع لا ينسحب على كل الدراسات فى الخدمة الاجتماعية، ودلالة ذلك ما طرحه "هاردلى" .Hardly لقد فكر "هاردلى" فى الأشياء السابقة والمحددة تاريخيا لتعظيم دور الفرد فى الحياة الاجتماعية بشكل عام. وأنه لكى يثبت ذلك سار فى البحث من خلال

إتجاهين، وهو ما نفتقر إليه فى هذه الأيام. إنه من خلال تفكيره يرى أن القوى الاجتماعية الدينامية القائمة فى المجتمع، لم تكن فى عزلة عـــن الأشياء الأخرى التى اكتسبت ملامح الأسطورة، وأضحت بمثابة ثوابت فطرية، وهو فى ذلك يبتعد عن التفســيرات التآمريــة التـــى عرفتـــها الصياغات النظرية المفعمة بالخداع. ولكن بالرغم من موقفه السلبى من التفسيرات التآمرية، إلا أنه أغفل فى النهاية تقديم توضيحا للمفهوم ذاته. إنه لم يقترب من قريب أو بعيد لمفهوم القوى الاجتماعية، ناهيك أيضـــا عن تركه لموضوع العلاقات الاجتماعية التى توضح طبيعة الفــــاعلين الاجتماعيين وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم. إن الاختـــلاف الشديد بين التحليلات الاجتماعية الحديثة فى النظرية الاجتماعية تتمثـــل فى تفضيل المفهوم نفسه دون توضيح جوانبه المختلفة، ذلك الذى أفضى إلى استخدام مفهوم الحياة الاجتماعية بطريقـــــة مزدوجـــة. إن ازدواج مفهوم الحياة الاجتماعية يعد سببا واضحا فى تهميش الاتجاه السائد فـــى النظرية الاجتماعية. إنه لهذا السبب لم نجـــــد موضــــع قـــدم للخدمـــة الاجتماعية فى داخل علم الاجتماع، وبالتالى لم نجد لعلم الاجتماع مكانا واضحا فى الخدمة الاجتماعية.

إن اختلاف مفهوم القوة الاجتماعية والتركيب الاجتماعى يتضـــح بشكل جوهرى من خلال المعالجات السوسيولوجية المتباينة. إن التبـــاين فى الرؤى النظرية السوسيولوجية، خلف تباينا واضحا أو قل تشويشـــــا سواء فى استخدام مفهوم القوة، وكذا أيضـــا فـــى تحريـــر المشـــكلات

الاجتماعية الناتجة عن هذا المفهوم. إن ذلك يتضح فى أمريـــن، الأول فى التحول لتشخيص طبيعة البناء وخصائصه، أما الأمر الآخر، فـــهو يتصل بعملية ضبط المعانى المحددة التى تساهم فى تحديده بدقة شـــديدة وهذا ما يتضح بشكل لا يقبل الجدل من خلال مفهوم البناء لدى "جيدنز" Giddens الذى يقول:

" ... إن البناء يجب أن لا يتحدد مفهوميا مثلما نعين حدود مكـان ما، وإنما تحديد البناء يفضى إلى تحديد القوى الاجتماعية القائمة فيـــه. إن تحديد البناء ينبغى أن يكون بصورة مباشرة، شريطة أن يتحلى هـذا التحديد عن الإزدواجية التى اتسمت بها مفاهيم البناء فى داخل الأطـــر النظرية المتباينة. إننا فى تحديد البناء ينبغى أن نرتكـــن إلـــى مفـــهوم الممارسة وإعادة إنتاجها وفقا لظروف وجودها. إن فحص البنـــاء مـــن خلال ظروف عملية الممارسة، ذلك التى تفرضها المعايير المؤسســـية، هى التى من شأنها أن تحدد الفعل والفاعل ومعايير ثبات البناء (جيدنـز Giddens ١٩٧٦: ١٦١) وينبغى الإشارة هنا إلى أن مفهوم ازدواجيـة البناء وفقا لأفكار "جيدنز Gidden" لم تستخدم بصورة واســـعة، وأن استخدامه جاء بصورة باهتة من خلال "سوليفان ووالكـر" "Sullivan and Walker". ومما لاشك فيه أن مفهوم ديناميكيـــة البنـــاء الـــذى يرغبون فى تحقيقه فى إطار دراسة الخدمـــة الاجتماعيـــة والسياســـة الاجتماعية لم يكن أكثر من أداة منهجية فى إطار هذا الحقل. ولكن الذى نود الإشارة إليه أن ما ينادون بتحقيقه فى إطار الخدمة الاجتماعية يزداد

تطبيقه بشكل واضح فى إطار غيرها من التخصصات مثـــل الفلســفة والتاريخ وحتى التجارة التى استفادت منها بشكل ملمـــوس. وإذا كـــان مفهوم الازدواجية البنائية قد حظى باستخدام قليل لدى أصحاب الخدمـــة الاجتماعية، فإن مفهوم الطبقة هو الآخر قد لاقى جفاء غـــير منقطـــع النظير. ومن المهم أن نعرف أن هذا المفهوم له اســـتخدامات واســـعة النطاق برغم التباين والجدل النظرى حوله.

إن طبيعة مفهوم الطبقة والتوسع فـــى اســـتخدامه فـــى داخـــل الدراسات السوسيولوجية خلف جدلا نظريا واضحا، الأمر الذى خلـــق معه صعوبة كأداء أمام تطويـــر الدراســـات السوســـيولوجية للخدمـــة الاجتماعية والرفاهية التى كانت تتسم بصفة خارقة تميزها عن غيرهـــا من الدراسات التى دافعت عن الأشياء الضرورية لبقـــاء النظـــام دون النظر إلى إشباع احتياجات هذه الطبقات. إن ثمة غموضا خلف أركـــان الأدبيات التى تشير إلى حقيقة مفهوم الطبقة. إن ذلك يتضح بشكل جلـــى فى مفاهيم الوعى الطبقى اللازم لتبديل وضعية الطبقـــات المقـــهورة، وتبديل أنماط الإنتاج السائدة. والواقع أن التشويش والارتباك النظرى لم يقف عند هذا الحد، بل امتد إلى وضع المحكـــات الصحيحـــة للوعـــى الطبقى، وكيفية إنضاجه، فضلا عن مسئولية الملكية فى صياغـــة هـــذا الوعى واعتبارها محكا أساسيا فى تصنيف الطبقات، وشرعية ذلك فـــى التنبؤ بخصوصيته الطبقات الاجتماعية. وإزاء ذلك كله، فإننا لا نملـــك من الأدوات التى يمكن أن نضعها كأداة لحل هذا التناقض والغمـــوض

من خلال استخدام علم الاجتماع لها. إننى اقترح لكى نتلافى هذا الغموض الحادث فى الأدبيات النظرية حول مفهوم الطبقة أن ندير ظهورنا لكل الاستفهامات السابقة التى أثرناها قبل قليل.

إننا الآن نستطيع أن نفك هذا التناقض، إذا ما تحركنا صوب طبيعة النظام الرأسمالى ومتطلباته. ومما لاشك فيه أنه من المفيد أن يكون لدينا نموذجا مثاليا حول العلاقات الاجتماعية التى ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادى وعمليات التنظيم. إنه مهما كانت أهمية التفكير المنطقى لعملية التطور واستشراف المستقبل، فإن الدراسة الكلية تعرض ذاتيتها لدراسة العلاقات الاجتماعية التى تفرض بدورها ضرورة النظر بعين الاعتبار للحقيقة الاجتماعية التى تفسر من خلالها علاقة الفئات الاجتماعية القائمة فى المجتمع. إن تعليقات "برجر Berger" فى هذا الصدد تكون مفيدة حيث أنها تركز على هذه العملية، وهو فى ذلك يقول:

" ... إنه وفق هذه الأهمية المفرطة والإصرار على وضع الحدود المهمة لخصائص التفسيرات الاجتماعية، فإنه يتعين علينا أن نهتم بالنظرة الكلية التى سارت وفقا لها النظرية الماركسية فى تفسيراتها الامبريقية. إن التفسيرات الماركسية باعتبار أنها تطرح مجموعة من التحليلات الكلية للعلاقات الاجتماعية، فإنها نجحت فى نهاية الأمر فى صياغة نظام نظرى شامل...". (برجر وكلنر Berger and Kellner ١٩٨٢: ١٣٩-١٤٠)

إنه بالرجوع إلى المصادر التى تفيد وتقف على متطلبات الرأسمالية، وتسعى إلى تشكيل ملامح النظام الرأسمالى، يمكننا أن نستدل على نوع من الدراسات التأملية والافتراضات التى تخالف آراء "سوليفان ووالكر" الحاضرة. إن المشكلة الأخرى لمفهوم النظام تعد أكثر تضليلا إذا ما نظرنا فى ضوئها لمفهوم العلاقات الاجتماعية الذى يكتسب نوعا من الحيوية والمنطقية فى إطار القوى التاريخية التى يتعذر كبح جماحها بالنظر إلى أعمالها التى تنفصل عنها وتندمج مع الفاعلين الاجتماعيين. إن هذه تكون أرضية رئيسية لإثارة القلق حول مفهوم كان دائما بعينه، إن ثمة صعوبات يمكن أن نأخذها فى الحسبان عند التعبير عن متطلبات الرأسمالية. ومن هذا المفهوم الذى يوضح طبيعة سيطرة الفاعل الاجتماعى، يمكن أن نمتلك الحكم على مدى استمرارية نموذج بعينه. وثانيا: إن استخدام ذلك سوف يجعلنا أكثر واقعية فى التعبير عن الحياة اليومية. إن ذلك سوف يدفعنا وفق هذه الرؤية إلى مناقشة القضايا التى تهتم بها العلوم الاجتماعية. إنه وفق هذه الصفة سوف نكون جديرين بسبر أغوار العلم نفسه، والنظر فى الافتراضات السوسيولوجية التى صكت من أجل دراسة الحياة اليومية. والواقع أنه لتخمة النظريات الاجتماعية بكوكبة من المداخل النظرية، فإننا لا نستطيع أن نلاحق النماذج التى تتقاطع مع المحكات التى تتعايش فى الواقع الاجتماعى، وتجيب بشكل قاطع على تأثيراتها المختلفة.

أننى أنتهى فى هذا الجزء إلى مناقشة الأسباب التى تـؤدى إلـى طرح المشكلات الاجتماعية فى الواقـع الاجتمـاعى القـائم. إن هـذه التعليقات ينبغى أن يتم تفعيلها بهدف تسجيل الاحتياجات التى ينبغـى أن نسلم بها حول قدرة علم الاجتماع – وفقا لآراء "سوليفان ووالكر" – فى تقديم الأرضية المناسبة للرد على هذه الأسباب. إن أمامنا الكثـير مـن المشكلات التى تقف معاندة فى الكشف عن الصعوبـات التـى تواجـه عمليات البحث الاجتماعى، الأمر الذى يجعلنا ندفع بها مرة واحدة. إننـا فى أزمة ليس فقط فى التحليلات الاجتماعية، وإنما أيضا فى تضـارب التعريفات حول كثير من القضايا.

ويمكننا فى هذا الإطار أن نسوق مثالا حيا على هذا التضـارب. خذ مثلا التعريفات المتصلة بموضوع الفقر، فإننا نجدها تجمـع علـى إثارة الفقر كحقيقة (والكر Walker ١٩٨٢: ٢٤٤). ولكن فـى ذلـك يفترق "تاونسند Tawnsend" (١٩٧٩) الذى أعطى عبارة محددة عـن هذه الحالة. إن تعريف "تاونسند Tawnsend"عن الفقر يتباين عن غيره فى التعريفات، إذ حاول أن يطرح الفقر وفق مؤشـرات موضوعيـة، تتعارض مع المؤشرات الحقيقية للحرمان فى إطار مصطلح الدخل الذى يقودنا بشكل واسع إلى فهم حقيقته فى إطار الحياة اليومية. إن اعتراض "تاونسند Tawnsend "على المفهوم المتداول للفقر، هو الذى حدا بـه إلى فهم طبيعته فى إطار التفاعلات الاجتماعية اليومية بيـن الفـاعلين الاجتماعيين.

بعبارة أخرى، إن المعانى الاجتماعية الحقيقية والمشكلة الدقيقة التى ينبغى للمرء أن يبحث عنها، إنما تكمن فى إطار الأسباب التى كانت فى حد ذاتها بعيدة كل البعد عن اهتمام العلوم الاجتماعية بشكل عام. ويجدر أن نشير هنا إلى أن القضية السابق الإشارة إليها قد شهدت تطورا فى أعمال ("كارير وكاندال" Carrier and Kendal ١٩٧٣ – ١٠ أنظر أيضا "أوفر" Offer ١٩٨٥) اللذان قدما نقدا حرورا لأعمال " تاونسند". إنه خلف كل ذلك فقد واجهتنا قضايا أخرى شهدت قبولا لدى البعض، وأنا منهم. وهذه القضية تتلخص فى أن العلاقات الاجتماعية السببية تعد مسألة أساسية فى الاهتمام بما "يطرحه"جيدنز" بعبارة إعادة إنتاج الوحدات المتتابعة لنتائج الأفعال المقصودة (١٩٧٦: ١٥٤). ففيما يخص مسألة النتائج المقصودة التى تأتى نتيجة وعى المؤسسات، فإنها تأخذنا لطريق طويل يكشف فى النهاية عن طبيعة نوع العلم الذى يتصدى للمعانى السببية التى تشير إلى الارتباطات الميكانيكية القائمة فى الطبيعة (جيدنز Giddens ١٩٧٦: ١٥٣)، تلك التى ترتبط بصياغة مفهوم الإمكانية الضرورية التى أدركتها مقاربات العلوم الطبيعية. "فجيدنز Giddens" يقول أن ضرورة السببية تكمن فى تأثيرها على العقل الإنسانى الذى يكون ضروريا فى إدراك الإنسان، وأن هذه سوف تندمج فى العقل الذى سوف يكون فى أتون عملية التحول (١٩٧٦: ١٥٤).

إننى لا أستطيع أن أخاطر هنا فى طرح مثل هذه الموضوعات الأساسية حرصا على عملية التحليل. فهناك نقطة أخرى مفيدة يمكن أن تظهر إذا ما تعاملنا مع الأسباب التى يمكن أن تكون من الأشياء القليلة المسببة للفقر. ولكن هذا يحمل فى إطاره نوعا من التضليل الذى يكون نتيجة لعدم القدرة على وضع الأسباب الحقيقية. إن هذا التضليل مفادة أن الفقر غالبا ما يوضع فى بعد عن أسبابه، إذ تحاول التحليلات ربطه بالدخل والعمل اللذان يكونان من المحكات الأساسية فى هذا الإطار. إنه بات التأكيد على هذا المفهوم فى ضوء الدخل المنخفض أو لانتفاء عملية الملكية، أو قبول الأعمال الدنيا أو الهامشية.

إننى أعتقد وفقا لما سبق أنه يمكننا النظر بطريقة أكثر اتساعا لمفهوم القوة، الذى من خلاله يمكننا أن نطور نظرة رحبة للوقوف على طبيعة المشكلات الاجتماعية وأسبابها وكذا العوامل التى تسأل عنها. إن ما سبق يجعلنا نرى أن النظر إلى الفقر فى ضوء العوامل الاقتصادية، هو نوع من التسهيل فى تقديم التحليلات، الأمر الذى يفرض علينا ضرورة التركيز على العوامل السياسية والنظر إليها عن كثب حتى نستطيع أن نفك رموز علاقات القوة من جهة، وعملية انحياز الدولة للطبقة المسيطرة وإدارة ظهورها للطبقات الخاضعة من جهة أخرى.

إنه فى إطار هذا العلم يمكننا أن نثير تساؤلا حول المفهوم والفكرة، وأن نعزز بطريقة مركزية التجارب الأخرى التى تمفصلت مع أسباب العلاقة بين علم الاجتماع وتدريب " الخدمة الاجتماعية

وممارستها. أنه وفقا لذلك يمكننا أن نضيف، أنه بينما نملك أهدافا لوضع تحديدا معينا أو نرسم حدود علم الاجتماع وفقا لصلاحيتها، فـــإن ذلـــك يفرض علينا أن نجيب عن الموضوعات الهامة التى من شأنها أن تعظم عملية الارتباط وتقويته فى الوقت عينه. إن ذلك يفرض علينا ضـــرورة إنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوة فى الحياة الاجتماعية. أننا لا نســـتطيع أن نطور هذه النقطة هنا، لذا فإننى أقول: أن ما سبق بالضبط ما هو إلا موضة قديمة، حيث أنها تأتى نتيجة عدم التناسق النظامى خاصة فـــى النظر إلى تحول القوة، والقوة ذاتها تلك التى تتضمن تباينا فى مخرجات الممارسة. ويمكننا أن نتجنب فى محاولتنا فهم عملاء الخدمة الاجتماعية كما هم، وليس لما ينبغى أن يكونوا عليه. إن بعـــض هـــذه المفـــاهيم والأفكار التى نناقشها تجعل من إعادة العمل وبنـــاء جـــزء مـــن هـــذه الدراسات سوف يفضى إلى أن تكون مخيبة للآمال فى حسابات والكـــر وسوليفان Walker and Sullivan اللذان يسعيان إلى إيجـــاد مهنـــة حيوية لها من المفاهيم الخاصة بها، سواء فى بنيتها أو فى ارتكازاتـــها النظرية.

دعنى الآن أن أتحول إلى بعض الاختلافات فى علم الاجتمـــاع، وعلى وجه الخصوص أكثر الملاحظات التى طرحها كل من "ســـوليفان ووالكر"Sullivan and Walker، والتى تبدو لنا أكـــثر حيويـــة وذى إمكانيات قوية ترتبط بالضرورة بعملية التدريـــب وممارســـة الخدمـــة

الاجتماعية. إنه من المفيد أن نبدأ بالاعتبارات التى طرحها "داى Day" فى كتابه (١٩٨٧). فوفقا " لداى Day":

".. فإن البحث الاجتماعى ذو أهمية محورية للأخصائيين الاجتماعيين لفهم عمليات التغير والتطور خاصة فى إطار المجموعات الصغيرة التى تكون مناسبة وهامة لعملية الممارسة. إن معظم الناس يدخلون مع بعضهم فى إطار ممارسات الحياة اليومية، تلك التى تكون أساسية فى فهم الجماعات الاجتماعية واحتياجاتهم. إن معظم الحاجات الشخصية للأفراد يتعامل معها بطريقة غير رسمية، لذا نجد أن الأسر غالبا ما تظهر كمجال رسمى للكشف عن الاحتياجات الاجتماعية التى تشكل أهم الاعتبارات فى مجرى الحياة. إن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون إلى بعض المعارف النظرية التى تعينهم فى الوقوف على الاحتياجات الفردية وليست الاحتياجات الاجتماعية. إن الوقوف على الاحتياجات الشخصية للأفراد سوف تمد الأخصائيين الاجتماعيين بأطر العمل المختلفة اللازمة فى التعامل معهم، باعتبار أن ذلك سوف يفيد فى الوقوف على السببية. إن علماء الاجتماع يرون ضرورة أن تتوافر الأطر العلمية اللازمة لفهم السببية الاجتماعية، التى من خلالها يمكن تطوير نموذجا ناجحا يعين الباحثين فى الكشف عن احتياجات الأفراد أولا، ثم احتياجات المجتمع ثانيا. إنه وفق ذلك يمكن دراسة المجتمعات المحلية، ليس وفق مناحى الخدمة الاجتماعية، أو بالأحرى وفق مفهوم "الوصمة"، وإنما وفق مفهوم السببية الذى يشرح فى نهاية الأمر

الأسباب الاجتماعية التى تجعل بعض الأفراد أو حتى المجتمعات أن تطلق أحكاما شديدة القسوة على أصحاب المكانات الدنيا فى المجتمع (داى Day ١٩٨٧: ٣).

إن كلام "داى Day " السابق، يمكننا من خلاله تطوير رؤية ثابتة لدراسة المجتمعات المحلية، والتى فى ضوئها يمكن تطوير الأدوات المفهومية والمنهجية الملائمة لدراستها. إنه وفقا لذلك فإن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون أن يحسنوا العمل وفق هذا المنحى، ومن ثم توجب عليهم أن يستخدموا المعارف النظرية التى من شأنها أن تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات المحلية، أو فى أى دراسة أخرى.

إنه من المفروض ألا يغيب عن أذهاننا أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين يقترن أسماؤهم بموضوع البحث. إننا نتذكر هنا "بالمر "Bulmer" (١٩٨٢ – ١٩٨٧) "ونجر Wenger" (١٩٨٤) "وسيسل أوفر Cecil Offer" "وسانت ليجر St. Leger" ١٩٨٧ وآخرين كثيرين. إن ثمة خطوط تماس بين مجموعة هذه المصادر التى يمكن أن تستقى منها الخدمة الاجتماعية أدبياتها النظرية، أو أنه نعتبرها المعين النظرى لها. إن هذه المصادر أو الميادين المعرفية تتمثل فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا اللذان يصعب أن نضع حدودا فاصلة بين اهتمامات كلا منهما، وكذا منطلقاتهما النظرية. إنه يمكن من خلال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن نجدد من شباب الدراسات الاجتماعية،

وعلى وجه التحديد علم اجتماع الرفاهية (أنظر المناقشة التـــى قدمـــها "بالمر Bulmer" ١٩٨٥).

وإذا كان عمل "بالمر Bulmer" قد لاقى ذيوعــا غــير منقطــع النظير، فإن هذا الذيوع لم يصل بعد إلى الممارسين فى مجال الخدمـــة الاجتماعية أو حتى طلابها. إن التركيز على مثل هـــذه الاطروحـــات النظرية تجعلنا نفهم الطرائق المنهجية التـــى تســتخدم فــى الخدمـــة الاجتماعية، والتى تعمل على الحد من تطويرها، وكذا الوقــوف علـــى قضايا الاعتقاد وقضايا إدراك انعكاسات المكان على قضايـــا المـــرأة، وتحقيق الاشباعات ومشكلات الرعاية لكل من المهتم والمهتم به. إنــــه فى إطار ذلك يمكن القول أننا فى حاجة ماســـة إلـــى تطويـــر عمليـــة المعرفة، أو بالأجرى الاهتمام بالفكر بطريقة تفوق ما هو ســـائد فـــى الخدمة الاجتماعية. وإذا كان ذلك يعد أحد الأمال التى يعول عليها مـــن أجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية، فإنــــه ولابــد أن يرتبــط بكـــل المحاولات الحديثة التى أقيمت فى إطار العلوم الاجتماعية. أن البعد عن الشكل الكلاسيكى لمهنة الخدمة الاجتماعية من شــــأنه أن يطـــور مـــن عمليات المساعدة وكذا التنسيق بين أساليب الرعاية الرســـمية وغـــير الرسمية معا.

وفى إطار الممارسة اليومية، فإن المهنيين وأصحاب المهن غـــير الرسمية يستطيعوا أن يقفوا على الافتراضات المختلفة والتوقعات حـــول تدعيم الأساليب، وكيفية تزويدها بالعديد من الآليات، ومحاولة الربط بين

جهود إمداد الخدمة المهنية بمختلف أعضاء الأسرة، والاهتمام بالجيران والأصدقاء، ومحاولة الربط بين ثقافتين فـــى الاعتقـادات المختلفــة، وظروف تغير المعايير التى ينبغى أن تسود (فـــور لانـد For land ١٩٨١: ٢٦٠)

هنا بالتأكيد تكون التعقيدات المتغيرة والمتعددة فى علم الاجتمـاع المعاصر التى ينبغى أن تطرحها بشكل قوى. والواقع أنه بالرجوع إلـى عام ١٩٨٧، فإننا نجد مجموعة من الاختلافات التى تجذبنا نحـــو آراء "تونيز" حول المجتمـــع والمجتمـع المحلـى Gemeinschaft and Gesells chaft التى ساهمت فى ترسيم الحدود فى إطـــار العلاقـات الرسمية وغير الرسمية. إن التمييز الذى طرحه "تونيز" سوف يسـاعدنا فى إدارة أمور البحث وتطويره اليوم (وربما لا ننسى ونحـــن بصـدد الإشارة إلى "تونيز" إلى فضل "سبنسر" خاصة فى الجزء الثـــانى مـن عمله المعنون بالمبادئ الأخلاقية ١٨٩٣) الذى ميز فيه بوضوح بين ما يسمى بالشكل القانونى والإدارى والشكل الرسمى للاعتقاد (ولمزيد حول هذه المناقشة أنظر: أوفر Offer ١٩٨٣).

إن الأهداف وطرق الرعاية غير الرسمية تطرح نفسها باعتبارها من الأمور الهامة. إن علم الاجتماع لا يسعى من البداية إلـــى فـرض تعريفاته على الظواهر الاجتماعية التى يتضمنها، والتـــى تسـتطيع أن تعرض المعانى وتطرح الأشياء المنطقية المتصلة بالشـــكل الرســمى للرعاية الاجتماعية. إن الاتجاه نحو الرعاية غير الرســمية باعتبارهـــا

جزءا من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، فإنه يفترض بالأساسى تحديد معنى مفهوم الحاجة والإنتاج الجيد، وطرح النتائج المحتملة لممارسة الخدمة الاجتماعية التى تحقق نتائج غير حقيقية.

إن الرؤيتين الثقافتين المتصلتان بالأدبيات النظرية تؤسس فيما بينها مفتاحا مناسبا لفهم العلاقات الاجتماعية بين الأخصائيين والعملاء. إن المنهجية الهامة التى تطرح نفسها من خلال علم الاجتماع وخصائصه المتعددة والمعانى الكلية التى يزخر بها فى مجال نشاط الرعاية الرسمية وغير الرسمية سوف يجعلنا نتمسك بضرورة تناول التفاعلات التى تنتج عنها. إن علم الاجتماع يساهم فى تقدير الفرص التى سوف تكون بناءة فى فهم الأرضية المناسبة لكل من المشكلات الاجتماعية ومسألة تحقيق إشباع احتياجات العملاء والعوامل التى تقف معاندة أمام سبيل تحقيق ذلك، ناهيك عن إفادتنا عن المحكات الضرورية التى تساعدنا فى وضع أيدينا على الأدوات والآليات المنهجية التى تفيد فى هذا الشأن. وإذا كان علم الاجتماع سوف يساعدنا فيما سبق، فإنه فى الوقت عينه سوف يأخذ بأيدينا فى رصد الموضوعات ذات الضرورة الملحة. وبالتالى سوف يمدنا بالاتجاهات النظرية التى يفاد منها فى التحليل والتفسير وكذا التنبؤ أيضا.

إنه وفق ماسبق، فإننا يمكن أن نستفيد من تعريف "روبنسون Robinson" الذى عنونه: " فى تجزيئ العوالم "، والذى من خلاله يركز على الأدبيات التى تصددت لتحديد العوالم المضللة التى تباعد

بيننا وبين رصد علاقات المهنيين بالعملاء. إنه لكى نفهم هذه الآليات يرى "روبنسون Robinson " أنه من الأهمية بمكان أن نقوم بتحليل كلا منها على حدة، إذ سوف يساعدنا فى الكشف عن الواقع الموضوعى لكل منها (١٩٧٨: ٢) والذى بدوره سوف يحدد الأطر النظرية المتباينة التى تناولتها.

إن طرح المعنى الملائم لعملية الاتصال الفكرى بالأدبيات المتاحة، سوف يقودنا إلى صياغة مجموعة من العناصر، التى أجملها "روبنسون" فى سبعة عناصر أساسية هى:

١- تعظيم طبيعة المشاكل والوقوف على كنهها.

٢- الوقوف على المعنى الزمنى وسياقاته التاريخية المحددة.

٣- الكشف عن طبيعة وأهمية ملامح الأدبيات النظرية ومخرجاتها فى دراسة المشكلات الاجتماعية.

٤- مدى كفاية المعلومات ونتائج الدراسات التى تنهج نهجا غير رسميا يتقاطع مع الرؤية الرسمية.

٥- وضع كشف حساب حقيقى للكلفة الاقتصادية.

٦-صياغة مفاهيم حقيقية يفرزها أو يعكسها الواقع، ووضع تفسيرات منطقية لها.

٧- استبانة حجم التطورات والتقدم الذى طرأ على طبيعة الموضوعات وعلى طريقة التحليل وكشف العوامل المسببة لها.

إنه مما سبق، يستطيع "روبنسون" من خلال أجندتـــه أن ننظـــر نظرة نقدية لكل من التعليم والبحث التى تتصل بشكل مباشر بـــالمعنى الاجتماعى الحقيقى لخصائص ممارسة وسياسات الخدمة الاجتماعيـــة. وفى الوقت نفسه نقدم قوة الإمكانيات النظرية السائدة فـــى حقـــل علـــم الاجتماع. وبقول آخر، إن التشديد على مـــا جـــاء بـــه "روبنســـون" Robinsonخاصة فى تحديده لمسائل الإشباعات الحقيقية، أو حتى عدم تحقيق ذلك سوف يجعلنا نذهب إلى فحص الدراســـات النظريـــة التـــى تصدت لمثل ذلك، وفى الوقت ذاته سوف تجعلنا نعيد النظر فى مســـائل العلاقات الاجتماعية بين العملاء والمهنيين، وقدرة ذلك فى التأثير علـــى نوعية الخدمات التى تقدم.

والواقع أن ما سبق طرحه لا يمثل كل ما جاء به "روبنســـون " Robinsonفى دراسته، إذ أنه يرى أيضا أن هناك انفصالا واضحا فى العوالم التى لم تشهدها المجتمعات القائمة. إن هذه السياقات تشهد إغفالا أو تعتيما ينبغى فك غموضه أو إلقاء الضوء عليه. وأنه لكى نتحكم فـــى ذلك فلابد وأن نقدم كشف حساب حقيقى للعوامل المؤثرة فيها،تلك التـــى تفرض ضرورة صدق النظريات الاجتماعية، وصدق نظريات الممارسة حول موضوعات الرفاهية. وفى ذلك يرى "روبنسون"Robinson:

" ... أنه من النادر أن نلفت أنظارنا إلى معنى المشكلة، وطريقـة المواجهة المهنية الكلية، والإمكانيات المرصودة لذلك. إنه بصـــورة أو بأخرى ينبغى أن نلفت أنظارنا إلى عملية الشعور المتبادل بين المـهنيين

من جانب وبين العملاء من جانب آخر، والذى به ومن خلالـــه ســوف تكتمل النظرة الشاملة، ويتم تفعيل عملية التفاعل بين مصالح الفـــاعلين فى المهنة ... " روبنسون Robinson: ١٩٧٨ ٤٧).

إن ما قدمناه أو أشرنا إليه قبل قليل سوف يفيد فى إنتاج، أو على الأقل، فى إعادة إنتاج المخزون المعرفى والوصفـــات النظريـــة التـــى شهدها المعترك العلمى فى هذا الصدد. ولكن لا يعنى ما سبق أن ذلـــك هو وحسب كل الاهتمام، بل أنه من الواجب أن تمتد آفاق بصريتنا إلـــى الأماكن التى يعيش فيها العملاء، تلك التى عكست وعيـــهم وخبراتـــهم (١٩٧٨: ٤٤). إنه إلى الآن لـــم نشـــهد إلا القليـــل حيـــث الاهتمـــام بالموضوعات السابقة إن عدم الاهتمام بعمليات الوجود الاجتماعى هـــو الذى جعلنا نصب كل اهتمامنا بتساؤلات فرعية تتعلق بماذا نهتم بتقديـــم الخدمة؟.

والواقع أن الإجابة على التساؤل الفائت لا يكفى أن يدلنـــا عـــن مفاهيم جوهرية، وإنما يدلنا أو يضع أيدينا عن مسائل تتعلق بمفـــهومى الحاجة والمسئولية. إن الوقوف على أسباب وصول مســتويات الحيـــاة اليومية إلى الحد الذى يجعلهم يحتاجون للرعاية، هو الذى يجعلنا نســتند إلى "مايروتايميز" Mayer and Timms (١٩٧١) فـــى مناقشـــتهما لطبيعة العملاء من الطبقة العاملة. إن مناقشة "ميروتايمز"Mayer and Timms هى التى تمدنا بالمداخل الملائمة لتحديد الأسباب التـــى أدت

إلى طرح المشكلات الاجتماعيَة على سطح واقعهم المعاش، فضلا عن تقديمها لآليات قمع وكبت أفعالهم.

إنه من الأهمية بمكان أن يهتم كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالبحث فى مثل هذه الموضوعات. إن ذلك سوف يقود هذا العلم إلى الالتفات إلى المداخل النظرية القائمة فى مجال علم اجتماع الأخلاق. لقد ناقش "بينكر" Pinker مثل هذه القضايا واستطاع أن يصل إلى اقتراح محدد فى هذا الإطار. إنه يقترح أن تساهم المعرفة التى يعج بها علم اجتماع الأخلاق فى الكشف عن الأشكال الحقيقية والاعتقادات المتبادلة بين الغرباء وأعضاء العشيرة. إن فهم هذه الأشكال سوف تدعم من عمليات التشريع الاجتماعى وتحد من تعديل الاعتقادات الأخلاقية الممارسة بين صفوف الناس العاديين (بينكر Pinker ١٩٧٤: ٨-٩).

وإذا كان من المهم أن نعيد النظر فى الاتجاهات النظرية التى تقف عند حدود الممارسة الرسمية وحسب، فإنه أيضا لابد أن نعيد النظر فى الموضوعات المتصلة بالصحة والمرض. إنه فى هذا المجال ينبغى النظر إلى الصحة والمرض فى إطار الأشياء التى ترتبط بوجودهما. إنه من الواجب أن ترتبط الخدمة الاجتماعية بالممارسات التى سوف تضفى احتراما بالغا عليها. وفى هذا الإطار نجد "دنجوول" Dinwall ١٩٧٦ يفرض نفسه من خلال كتابه المهم الذى فيه يقدم مجموعة من الافتراضات – وفقا لأفكار (دوجلاس Douglas) حول

المعـــانى الاجتماعيـــة للاعتـــلال أو المـــرض. إن نقـــد "دنجـــووول" Dingwall يتركز بالأساس حول غض الطرف عن خصائص المفهوم ذاته أقصد الصحة والمرض، والأسباب الاجتماعية التى تساهم فى ذلك. وفى ذلك يرى أنه لكى نساعد الآخرين لبلوغ مرحلة الرفاهيـــة، فإنـــه يتوجب علينا أن نقدم المساعدة وفق معناها الحقيقى، تلك التى تتمثل فى تقديم الاحتياجات وفق ما تفرضه ظروف الواقع الاجتماعى. إن الالتفات إلى المساعدات الحقيقية، ينبغى أن تتم فى إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلى أن الالتفات إلى مـــا سبق سوف يجعلنا نضع أيدينا بصورة صحيحة على الأسباب الحقيقيـــة المؤدية إلى ذلك فى إطار سياسات الدولة.

إن وضع أعيننا على هذه الأسباب سوف يعمـــل علـــى تعطيـــل التحليلات السوسيولوجية، التى من شأنها أن تســـاعد البـــاحثين علـــى الوقوف على الأشياء الحقيقية المتصلة بالصحة والمرض. إنـــهم وفـــق ذلك سوف يصلون إلى ما تجاهله علم الاجتماع حول الإدارة والممارسة المهنية الملائمة فى هذا المجال، فضلا عن أنهم سوف يقدمون صـــورة أفضل للحياة الاجتماعية القائمة. إننـــا فـــى ذلـــك نـــرى أن الوضـــع الابستمولوجى لا يقدم علما على آخر فى مسألة الحكـــم علـــى قضايـــا الصحة والمرض، إذ أن الواقع يجعلنا نرى أن الكل سواء فى قصـــور نظره فى هذا المجال. إن تعديل أوجه القصور فى المعـــارف النظريـــة والتحليلات العلمية يجعلنا نرى ضرورة التسلح بالعقلانية والفهم غـــير

القبلى وإطلاق الأحكام السابقة علـــى القضايـــا (دنجـــوول Dingwall ١٩٧٦ : ٢٢٧). إنه من وجهة نظر "دنجوول" نرى أنه مـــن الأهميـــة بمكان أن نتناول هذه الأوضاع من خلال ما يسمى بالاثنوميثودولوجيـــا تلك التى تتضح فى فلسفة "وتجنشتين Wittgenstein (أنظر فى ذلـــك جيزنز ١٩٧٦) الذى استطاع أن يطبق وجهات النظر السائدة فى علـــم الاجتماع، وأن يوحد المعانى الاجتماعى سواء بين العملاء والمؤسسـات التى تضطلع بتقديم الخدمة له.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن هناك عدة دراسات حول الصحة، قد حذت حذو وتجنشتين Wittgenstein للصحة باعتبارها شيئا ثمينـــا ولا يقدر بثمن. ولعل أبرز الدراسات فى هذا الصدد، دراسة "ويليـــامز" Williams الذى قام بها فى الديار الاسكوتلانديه (١٩٨٣)، وفيها قـــدم مفهوما مختلفا حول الصحة. إنه من خلال دراسته استطاع أن يصل إلى مفهوم الصحة فى مجافاته لمفهوم المرضى. وإذا كنا قد أشـــــرنا إلـــى دراسة "ويليامز" Williams، فإنه لابد ألا نغفل دراسة واليـس Wales (بيل وستوت Pill and Sttot ١٩٨٢) الذى أوضح هذا المفـــهوم فـــى إطار واقعى، حيث كشف عنه فى إطار دراسته عـــن أمـــهات الطبقـــة العاملة. لقد حاول "واليس" Wales تقديم تشخيصا للصحة فـــى إطـــار مسئولية الأمهات أنفسهم. إنه من خلال هذه الدراسات يمكن أن يتضـــح لنا جذور الاتجاه الحيوى والواقعى الذى يسعى بصدق إلى التثبت واقعيا من المفاهيم النظرية المختلفة. إنه إزاء ذلك فمن الضـــرورى التســـلح

بالمنطق العقلانى والعلمى الذى يسهل من مهمة وضع حدود فارقة بين مفهومى تزايد المرض وتوارى الصحة.

ويجدر أن نشير هنا إلى أن هناك أعمالا أخرى لا تقل أهمية فى علاقتها بما سبق. وفى هذا الصدد تبرز دراسة "كلنان" Calnan (١٩٨٧) "وستاكى" Stacey ١٩٨٨، وخاصة الفصل العاشر الذى يرى أن التفسير الحقيقى للمعاناه المزمنة يكمن بالأساس فى الرعاية الأسرية. وتصديقا لذلك فإن "اندرسون وبورى" Anderson and Bury ١٩٨٨، ودنجوول Dingwall نفسه (١٩٧٧) يقرون بأنه فى إطار النتيجة السابقة ينبغى أن نلاحظ التغيرات فى المعنى والتفسير، تلك التى فرضت ذاتها باعتبارها جزءا مكملا لوجود مهنة تهتم بالصحة.

إن الهدف الرئيسى الذى يظهر من الدراسات السابقة التى اهتمت بعلمى اجتماع الرفاهية والصحة، يتمظهر فى ترسيم الحدود القاطعة للعلاقة بين المهنيين والعملاء، ذلك الذى يفضى بشكل مباشر إلى طرح مفهومات ومجالات القوة الاجتماعية التى نجد لها مكانا حصينا فى التعبير عنها فى إطار العلاقات الاجتماعية، إذ يتضح من خلالها الطرق والتوجهات المناسبة لدراستها. ومن أجل الكشف عن هذه الطرق والتوجيهات، فإنه لابد وأن نلجأ إلى أعمال "جوفمان" Goffman (فى ايسليم ١٩٦١) الذى طرح لها عنوان "الأعمال الخارجية" والذى يرى فيها ضرورة الخروج عن إطار وحيز المؤسسات. لقد رأى "جوفمان" أن أطر الممارسة تتسع بشكل ملحوظ إذا ما بعدنا عن قوة الإدارة

المؤسسية المؤثرة فى العلاقات الاجتماعية و فى الظروف الاجتماعية السائدة. وإذا كنا نقبل هنا مفهوم العلاقات الاجتماعية التى توضح طبيعة العمل القائم ومساهمة الفاعلين فى تعديل أطر الحياة الاجتماعية، وهوية الأفراد العاملين فى الخدمة الاجتماعية نفسها، فإننا هنا أيضا نركز من خلال الخدمة الاجتماعية على عملية الإدراك أو الشعور. فبينما نجد أن الواقع يوضح لنا مفهوم القوة االمتوازنة والسائدة بين الأفراد، فإن هذا المفهوم يأتى متضمنا أو متواريا فى إطار الواقع الاجتماعى.

إننا نأمل من كل ما سبق، أن نملك هوية واضحة لعلم الاجتماع الذى يتناسب مع تعليم الخدمة الاجتماعية للطلاب، وكذا نوعية البحث الاجتماعى الذى ينبغى أن يسود. وإذا كنا نحدد هوية خاصة للخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعى، فإن ذلك يفرض علينا وغيرها من الأشكال غير الرسمية،تلك التى تتعلق بمناطق العلاقات الاثنية والانحراف (أنظر: ركس ومور Rex and Moore ١٩٦٧، باركر Parker ١٩٧٤، فيلدنج Fielding ١٩٨٨).

أننى وقد فرغت الآن من مناقشة كل ما سبق، فإننى أرغب فى طرح ثلاث ملاحظات خاصة، يمكن أن تخدمنا فى صياغة الرؤوس العميقة ذات الصلة بممارسة الخدمة الاجتماعية وسياسة علم الاجتماع التى يجب أن يهتم بها.

أن أول هذه الملاحظات تتمثل فى ضرورة أن تكون الخدمة الاجتماعية مهنة معقولة ومنطقية من خلال افتراضاتها التى يجب أن

تكون أكثر عمليا، وتسهم فى ارتفاع وطبيعة ومعيشة احتياجات العملاء. إن التأكيد على هذا الغرض يجعلنا نسبر أغوار كل الدراسات التى يمكنها أن تفيد فى تكامل نشاط الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والمؤسسات وحتى المستويات القومية (قارن: فيلو Flew ١٩٨١: ١٧٢- ١٧٤)، وأن ذلك لن يتأتى إلا بأعمال الخيال السوسيولوجى الذى من شأنه أن يطور وجهات النظر المقدمة فى هذا الإطار.

والملاحظة الثانية التى نقدمها ترتبط بتقرير باركلى Parclay، والذى يرسم فيه صورة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مكوناته، ويؤثر كل منهما فى الآخر. إنه وفق هذا التصور يرى ضرورة أن يعاد النظر فى تنظيم وممارسات الجماعات المكونة له (١٩٨٢: ٢٠٩). إننا فى هذه الملاحظة ووفقا لما سبق نشدد على ضرورة أن يرتبط علم الاجتماع بهذا النوع من المحلية.

أما ثالث هذه الملاحظات أو آخرها، فإنها ترتبط بتقرير "جريفز"Griffiths حول الرعاية الاجتماعية فى داخل المجتمعات المحلية. إن أجندة هذه التقرير تركز على الفاعلين الاجتماعيين فى عمليات الرعاية، ومن ثم فهو يركز بصورة مركزية على الفعل فى سياسات الرعاية فى داخل المجتمعات المحلية، وكيفية توصيل الرعاية إلى مستحقيها، وكذا المساهمة فى الرعاية غير الرسمية من خلال تعظيم عمليات بناء الرعاية عن طريق ما يسمى بعملية الجوار (١١٩٨٥:) إننا إزاء ما قدمه تقرير "جريفز" Griffiths نسعى إلى

تطوير الأطر المعرفية للخدمة الاجتماعية، ومن ثم عمليات التدريب. إنه بهذه الصورة يمكننا أن نطرح إطارا تصوريا لعلم اجتماع يمكنه المساهمة فى صياغة الآليات المناسبة التى تفيدنا فى وصول المساعدات إلى من يستحقها من المستهلكين (المرجع نفسه: Viii).

إنه من خلال المعلومات التى حصلنا عليها من خلال المناقشات السابقة، يمكننا أن نستبين مدى تأثير استخدام البحوث (المرجع نفسه: Viii)، كما أن تطوير التدريب سوف يدعم من ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين، ويمنحهم مجموعة من التسهيلات التى من خلالها نستطيع تحويل المهارات المهنية من الأخصائيين الاجتماعيين إلى أصحاب الرعاية غير الرسمية (المرجع نفسه: ٢٥). ويمكننا أن نستخلص من كلام "جريفز" أيضا، أنه من الأهمية بمكان أن نقوم بتوصيل الخدمات للأفراد داخل الحيز المكانى الذى يعيشون فيه، مع وضع الأوضاع الاجتماعية فى الاعتبار، وكذا أيضا خلفياتهم الثقافية(المرجع نفسه: ٢٦).

إن التزام علم اجتماع الرفاهية بما سبق، سوف يبعده كثيرا عن توجيه سهام النقد له. إن الثوب الجديد الذى ألبسناه إياه لعلم اجتماع الرفاهية، سوف يجعل منه علما يتسم بالإيجابية الشديدة سواء فى طبيعته الجديدة أو حتى فى ممارساته وسياساته، ولكن شريطة ذلك، أن نعمل الموضوعية الخالصة فى إطار البحث الاجتماعى الذى من شأنه أن يعمل على اندماج نتائجه مع عملية القرار السياسى تلك التى من شأنها أن تذلل الصعوبات التى تقف عقبة كؤودا أمام تحقيقها.

الفصل الرابع

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وحماية الأطفال



بريان كوربى

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وحماية الأطفال

نود فى هذا الفصل أن نشير إلى الكيفية التى تم بها تفعيل علم الاجتماع فى إطار الخدمة الاجتماعية لتقديم إجابات شافية عن قضايا حماية الأطفال فى الوقت الراهن. وبينما نركز هنا على ذلك، إلا إننا سوف نصب تركيزنا على الآلية التى يمكن بها أن تطور علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إننا نشير هنا إلى استخدام الرؤى النظرية فى علم الاجتماع لاختبار القضايا التى تساهم فى تفعيل ونمو علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إنه من أجل ذلك، فإننا سوف نطرح مجموعة من الملاحظات الأولية التى تدور بشكل أساسى حول علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، على أن يتضمن ذلك الكشف عن مخرجات النظريات المختلفة التى تناولت ظواهر الأطفال الذين يساء معاملتهم، والوعى الأولى واستجابته لعملية الممارسة.

أولا: علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية:

تفصح الخدمة الاجتماعية اليوم عن هويتها بأنها مهنة انتدبت لكى تحمل على أكتافها كل هموم المجتمع، أو باعتبارها مهنة يقع على كاهلها تخفيف الأعباء والإضرار التى تلحق بالفاعلين الاجتماعيين. ومن خلال مهنة الخدمة الاجتماعية فثمة اعتبار أساسى يفرض ذاته، يتعلق بالوعى بالأدوات التى تحتاجها من أجل الاضطلاع بأدوارها

ووظائفها فى المجتمع. إن الوعى بالحاجة الماسة إلى الأدوات المنهجية الملائمة لعمل الخدمة الاجتماعية، يلقى عدم قبول بين العاملين ومعلمى الخدمة الاجتماعية. فالعاملون يهتمون بشكل خاص بالحصول على الوظائف، فى الوقت الذى يغضون الطرف عن كون أعمالهم تدخل فى إطار الأعمال الملزمة.

وفى الوقت الذى يوجه سهام النقد للعاملين فى إطار الخدمة الاجتماعية لتجنبهم العمل الإلزامى، فإن معلمى الخدمة الاجتماعية هم الأخرون يوجه إليهم انتقادا مماثلاً يتصل بتورطهم. إنه من هذا المنطلق هناك مجموعة من الاعتبارات المتباينة التى نؤكد عليها فى داخل كل من هذه الجماعات، تلك التى تحدد غرضنا الأساسى فى هذه الورقة، والتى سوف نركز عليها فى مكان آخر.

وبيد أن معظم المعلمين يشاركون فى القيم الليبرالية والديمقراطية لبنية مجتمعنا، والتى تؤثر فى طريقة وعمل مهنة الخدمة الاجتماعية، غير أنها تستند بشكل متعاظم فى التركيز على التدريب المهنى (مثل المعرفة بالقانون والاتجاه السائد فى الممارسة الإدارية لقسم التجارب والخدمات الاجتماعية) بالإضافة إلى التشديد على الأشياء التى نجدها فى الدراسات الامبريقية فى مجال الخدمة الاجتماعية. وفى هذا الصدد تبرز مجموعة من المشاهد، فهناك نجد بعض من يتجنبون التدريب المهنى والتشديد على الجوانب المهنية والأخلاقية، وبشكل خاص فى إيجاد الشخص المناسب. والآن نجد آخرون ممن يقدمون نقداً للمقاربات

المعرفة، ويطرح التساؤلات العريضة حول تركيب المجتمع. بينما نجد فريق ثالث يركز فقط على كيفية الانتشار بين العملاء. وعلى القوى الاجتماعية والسياسية التى تطرح مثل هذه الموضوعات وتلفت الانتباه إلى الأخصائيين الاجتماعيين.

إن مناقشة ما سبق يجعلنا أمام مسألتين أساسيتين سوف نركز عليهما هنا. الأولى تركز على الأشياء العقلية غير الضرورية والتعليم الذى تقدمه معظم المعاهد التربوية التى تعكس بطريقة متعاظمة أكثر المقاربات تداولا. أما الأخرى فتتصل بعرض الرؤى والمقاربات التى تكون أكثر وضوحاً فى قبول الأطر السياسية فى ممارسة الخدمة الاجتماعية. ويجدر أن نشير هنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية التقليدية لا تنهل من معين نظرى واحد، بل الواقع أن جسورها تمتد إلى كل العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد إلى مجالات علم النفس وعلم الاجتماع ودراسات السياسة الاجتماعية والإدارة، والنظريات والاقترابات التى تفيد فى الوقوف على مشكلات اليوم. وحيث أنها كذلك، فهى على الرغم من تأثيرها على عملية صنع السياسات، فإنها ترتكن على المعارف المتباينة التى تفرض سلطتها وسيطرتها. وهكذا فعلى سبيل المثال نجد أن التحليل النفسى وعلم النفس قد حظيا بشهرة واسعة فى عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ من خلالها شهدت الخدمة الاجتماعية طغيانا من المصطلحات والتحليلات التى جاءت من خلال الدراسات النفسية والتحليل النفسى، كما أنه فى فترة أواخر الستينات والسبعينات شهدت

حضوراً غير مسبوقاً من علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية. لقد طغت المفاهيم السوسيولوجية ومفاهيم السياسة الاجتماعية بشكل واسع على مهنة الرعاية. ويمكن أن نضيف هنا أنه إبان حقبة الثمانينات نجد افتراقا واضحاً بين الخدمة الاجتماعية والعلوم التى ذكرناها قبل قليل، حيث نجد أن هذه المهنة لم تلتزم بمعايير أى علم، وإنما راحت تعمل وفق ما ترسمه الدولة، الأمر الذى جعلها وسيطا وحسب، وهذا ما يتضح من دورها لدى وكالات التوظيف، تلك التى تتناقض مع الممارسة الأصيلة فى الخدمة الاجتماعية. لقد اتسمت حقبة الثمانينات بخضوع الخدمة الاجتماعية لمتطلبات العمل وما تفرضه الوظيفة، الأمر الذى جعلها تتجافى مع ضروريات المهنة.

وإذا كان ما سبق تختص به وحسب مهنة الخدمة الاجتماعية، فإنه يجدر بنا أن نشهد أن علم الاجتماع هو الآخر لم يشذ عن هذه القاعدة، إذ جنح عن مهمته الأصلية وقبع فى براثن ما يسمى بالمؤسسية، برغم أنه كنظام معرفى يضم بين طياته مجموعة من الرؤى النظرية المتصارعة إيديولوجيا. وأحرى بنا أن نوضح فى هذا الصدد أن التصارع بين النظريات السوسيولوجية لم يكن وحسب بين النظريات المتحزبة الكبرى فى علم الاجتماع – أقصد الماركسية والوظيفية –، وإنما كانت أيضا بين الاتجاهات النظرية التى تدخل فى إطار كل منها. إن التصارع بين الاتجاهات النظرية يتضح فى تناولها لمفاهيم القوى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والطبقات والثقافة والأسرة والمجتمع

المحلى وحتى الدين. إن ثمة اختلافا واسعا بينها فى أطروحتها النظرية وتوجهاتها النظرية. إننا من كل ذلك يمكن أن ندفع بأن ثمة انفصالا واضحا بين النظريات المتصارعة سواء فى توجهاتها أو حتى فى موضوعاتها التى تتخذ مجالا للدراسة. وعلى الرغم من التصارع النظرى فى علم الاجتماع، إلا أن ثمة إجماعا فيما بينهم حول الدفاع عن المجتمعات التى تعبر عنها، ذلك الذى يوضح بشكل لا يقبل الشك فى توضيح نوعية الجماعات التى ينبغى أن تسيطر، وتوضيح الآليات التى من خلالها يمكن أن تحمى الجماعات المسيطرة.

إنهم بمعنى آخر هنا يلجأون إلى تحديد الطبقات الاجتماعية التى ينحازون إليها، والتى بشكل آخر توضح طبيعة القوى المسيطرة وتحدد نمط الإنتاج السائد الذى ينبغى أن تدوم. وإذا كان علماء الاجتماع يعبرون عن انحيازهم لما سبق، فإنهم فى الوقت عينه يتفصلون عن أدوارهم، ويديرون ظهورهم لمسائل الصراع. إنهم بذلك يتحدون مع الرؤى الميكرو ويتغافلون عن قصد المستوى الماكرو. إنهم فى ذلك ينظرون إلى سلوك الأفراد والجماعات بطريقة برانية، بمعنى أنهم ينظرون إلى ذلك فى ضوء تأثيرات المجتمع على ذلك، ويديرون ظهورهم للرؤى الجوانية التى تفيد فى كشف العلاقة الجدلية بين الأفراد ومجتمعاتهم. إن ما أصاب علم الاجتماع لحق أيضا بالخدمة الاجتماعية خاصة فى العقود الأخيرة، الأمر الذى جعل الخدمة الاجتماعية دون تحديد وطغى عليها صفة الترقيع أو الخلط. وعلى عكس ما سبق نجد

اتجاهاً عاماً فى الخدمة الاجتماعية اصطنعه "بيلى BAILEY" (١٩٨٠)، حيث استخدم المداخل السوسيولوجية غير الراديكالية فى رؤية المجتمع. انه نظر بشكل متعاظم إلى القضايا الكبرى مثل توزيع القوى وما تمنحه هذه التوزيعات من مميزات وتسهيلات واضحة. إننا نجد فى هذه الدراسة صعوبة فى حضور التصورات النظرية النقدية، ذلك الذى حال أيضا بين حضور الخدمة الاجتماعية الحقيقية فيها. وجدير بالتبيان أن هذا الأمر ساء حتى بداية السبعينات إلى أن تم تدشين الخدمة الاجتماعية الارثوذوكسية التى نهلت من معين الرؤى النظرية لعلم الاجتماع الماركسى الذى كان محدود التأثير، حيث كان الأساس النظرى فى كل الدراسات تستند إلى نظرية الأنساق.

لقد استحوذت نظرية النسق على كل اهتمامات ومنطلقات الخدمة الاجتماعية، تلك التى اتسمت بضيق أو قصر النظر، وبالتالى ساهمت فى تثبيت الأوضاع على ما هى عليه. لقد استمدت الخدمة الاجتماعية كل رؤاها النظرية من نظرية النسق الأمر الذى ساهم فى إبقاء المجتمعات والمشكلات الاجتماعية هى إن ذلك انعكس على الموضوعات الأكاديمية بشكل واضح، وكذا على الموضوعات المهنية، وبشكل أخص على عملية التدريب. لقد طغت نظرية النسق بشكل بالغ على ممارسة الخدمة الاجتماعية الأمر الذى أفقدها القدرة على المبادرة والتطوير.

وإذا كنا قد أصبنا كبد الحقيقة فى الطرح السابق، فإنه من خلالــه أيضا يمكن الدفع بأنه من الصعوبة بمكان أن تتعانق الخدمة الاجتماعيـة مع الرؤى الراديكالية. أن التركيب السياسى لمجتمعنا ووظيفة الخدمـــة الاجتماعية فى داخله يمكننا من صياغـــة مدخـــلا راديكاليـــا لدراســة الإشكاليات التى تكتنف المجتمع، والتى أغفلتها الرؤى التقليدية. إن هــذا المدخل يمكن أن يعمل الرؤى السوسيولوجيا الراديكالية التـــى تتطلــب بالأساس التركيز على مسائل القوة، والطريقة التى تفرضها. إن القضية الرئيسية فى هذا الصدد تتمحور فى دور الخدمة الاجتماعية فى زيـــادة تقديم الخدمة للأفراد الذين يعانون بطريقة كبيرة من عمليـــات توزيـــع القوة، فضلا عن أنهم سوف يقفون عن كثب عن النقص الواضح فـــى الأدبيات المتصلة بالخدمة الاجتماعية فى مجال الأمراض الاجتماعيـــة. إنه بذلك يمكننا تضييق الفجوة بين التحليلات المختلفة التى تعتبر حـــلا ناجحاً أو مفتاحاً لتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية.

ثانياً: علم الاجتماع والوقوف على إساءة معاملته الأطفال:

إن مهمتنا الأساسية فى هذا المكان ذات صلة وثيقة بقضية إســاءة معاملة الأطفال وحمايتهم، تلك التقنية التى تــأخذ ملمحــا للاعتبـــارات الآتية. أولا: إنه على الرغم من أن ما يفعله الأخصائيون الاجتمـــاعيون لا يتعلق بما هو عام، فإن هناك سببين يفرضا نفسيهما فى إطار إســـاءة معاملة الأطفال ووجود اعتبارات المصالح العامة والمشاعية. ثانيـــا: إن الخدمة الاجتماعية لا تملك المسئولية الشخصية لحماية الأطفـــال. إنـــها

ليست تضطلع بهذه المهمة، فهناك جهة أخرى تهتم بذلك. إنها تشـــارك فى هذه المسئولية على نطاق واسع مع المهن الأخرى مثـــل الصحـــة والرعاية وحتى جهاز الشرطة. إن كثير من القرارات الهامـــة التـــى اتخذت فى مجال حماية الأطفال جاءت من خلال الاجتماعات العامـــة بين المهنيين والشعبيين الذين تداولوا هذه القضية فيما بينهم. ثالثـــا: إن حماية الأطفال تلقى تحذيرا صارما على المستوى الإدارى لضـــرورة الاستجابات المباشرة للانتقادات التى تأتى من خلال المتطلبات العامـــة على نحو عقدين من السنوات. إن كل هذه العوامل أدت إلى الحد مـــن قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على الحركة فى مجال حماية الأطفـــال، خاصة إذا ما قارنا هذا المجال بالمجالات الأخرى التى يعملـــون بـــها. رابعا: بينما نجد أن تحقيق درجة الحرية من خلال عملهم فى هذه المهن يمكن أن نناقشه بشكل واضح من خلال تأثير العوامـــل الفاعلـــة التـــى ساهمت فى تفعيل الرؤى السوسيولوجية الراديكاليـــة، وآليـــات تفســـير الأخصائيين الاجتماعيين وفهمهم لإساءة معاملة الأفراد بصورة تفـــوق هامشية أو قل سطحية تفسيراتهم السابقة.

لقد ناقش "بارتون PARTON" (١٩٨٥) بطريقة بارعة مســـألة إساءة معاملة الأطفال، وذلك من خلال إعادة طرحها كمشكلة اجتماعية. لقد رأى بارتون PARTON منذ عام ١٩٧٤ أن إساءة معاملة الأطفال يمكن تناولها من خلال الباثولوجيا سواء علـــى الصعيـــد الفـــردى أو العائلى. ولذا يكون منظوره الواسع قد لفت الأنظار إلى تناول المشكلات

التى يعج بها المجتمع من خلال طرحه لـــها فـــى إطـــار المشـــكلات الاجتماعية. ويجدر أن نشير إلى أن العمل الذى قدمه "هــنرى كيمــب Henry KEMPE" وآخرون (١٩٦٢) فى الستينات كان مخالفا لما قدمه "بارتون PARTON"، الذى نظر إلى المشكلات الاجتماعية فى إطـــار دور الدولة. إن القضية التى أولوا الاهتمام لها تتحدد فى دراسة الأبـــاء الذين حرموا من خبراتهم كأطفال. إنهم توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى أن هؤلاء الآباء يكونون أكثر عرضه للإساءة إلى الأطفـــال مـــن غيرهم من الآباء الذين حظوا بطفولة مفعمة بالعاطفة، وأن ذلك يعـــود إلى أدوار الدولة وسياستها. وتضيف دراسة "كيمب" بـــأن مثـــل هـــذه الأوضاع يمكن أن تشهد تواترا فى معدلاتها، إذا لم يتم التدخل بخضوع مثل هؤلاء الآباء لإصلاح النفس. إن هذا التوضيـــح لإســـاءة معاملـــة الأطفال قد نشأ بالأساس من إساءة المعاملة الجسدية لعمليات التطبيـــع (التنشئة) الاجتماعى، تلك الأشياء التى تتناسب مع الاتجاه الســـائد فـــى السياسة فى الوقت الحالى، ومن ثم تتناســـب مـــع فلســـفة وممارســـة المؤسسات الصحية والطبية.

إننا هنا نرى أن الأبوة الحقيقية وحب الأطفال تعد معيارا حقيقيـــا للحكم على الأسوياء. إن الانحراف عن هذا السلوك السوى يدخلهم فـــى زمرة المرضى الذين يجب أن يخضعوا للعلاج. إن حـــالات الإســـاءة الخطيرة وقتل الأطفال التى شهدها عقد السبعينيات والثمانينات كـــانت موضوعا عاما تم مناقشته لتدعيم مثل هذه الرؤية التى كانت تسعى إلـــى

تأكيد أن كل المسيئين ما هم إلا مرضى يحتاجون إلى الخضـــوع إلـــى العلاج. إن الطريقة التى درس بها "نيلسون NELSON" لإجراءات إساءة معاملة الأطفال لقيت تطوراً كبيراً فى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى الستينات والسبعينات، حيث أوضحت قوة الإغراءات السياسية فـــى تقديم الشروحات والتفسيرات الخاصة المرتبطة بمعاملة الأطفال السـيئة (نيلسون NELSON ١٩٨٤). لقد فرضت قضايا السياســـة نوعــا مــن الجاذبية فى مناقشة ذلك، إذ أظهرت أن الأطفال والآباء فى خطر معــا، وأنهم يحتاجون إلى المساعدة. وأحرى بنا أن نسجل هنا أن مثــل هــذه المناقشات كانت من الأشياء التى ترجح كفة المرشحين فى الانتخابات.

لقد كانت النظريات التى تفتقت عن عمل "كيمب" تتفق بشكل كبير مع التفكير السياسى السائد. والواقع أن الفكر السياسى لم يكن وحده الذى أدرك مسألة حماية الأطفال، وإنما كان يشاركهم فى هذا الإدراك والفهم كثيرون. و يمكننا أن ندلك على ذلك بما قدمه السيوسيولوجيين فى هــذا الصدد. والذى سوف نركز عليه فى هذا الفصل. إننا سوف نركز علـــى النظريات التى ساقتها الرؤى السوسيولوجية، وفى ذلك ســوف نســوق ثلاثة نظريات هامة حددها "بارتون PARTON" (١٩٨٥)، وهى النظرية الايكلولوجية ونظرية التركيب الاجتماعى، والثقافـــة الاجتماعيــة. إن النظريات الايكولوجية يمكن أن نشير إليها من خلال أعمال جـــاربرينو وجليام GARBARINO AND GILLIAM" (١٩٨٠) اللذان ركزا علـــى أهمية التفاعل بين الناس والبيئة من أجل تنمية الصحة. إن وجهات نظر

"جاربرينو وجليام" حول إساءة معاملة الأطفال باتت أكثر انتشارا فـــى المناطق التى شهدت ضغوطا اجتماعية كنتيجة للعجز فى تدعيم الأسـرة والمجتمع. إن تأييد أو حجز الحاجات عن الأسر سوف يساهم فى تأجيج العجز الفردى عن إشباع الاحتياجات، والذى من شأنه سوف يساهم فـى تشويه البناء الشخصى للأفراد والمجتمع. لقد كانت مثل هـــذه الــرؤى مؤثرة بشكل بالغ فى عملية الممارسة فى بريطانيا العظمى، الأمر الذى دفعها إلى تطوير المراكز الأسرية. إن فكرة التركيز على الأسرة كعامل سببى فى إساءة معاملة الأطفال ومحاولات تحسينها من خـــلال إمـــداد المجتمعات المحلية بالخدمات، جعلها تخص بقبول اجتمـــاعى سياســى معا. ومن المهم أن نعى إن ذلك كان بسبب "جاربرينو وجيام" اللذان لم يكنا يبحثان فى هذا الشأن وحسب، بل سعيا إلى تقديم توضيحات لمسائل الجيرة التى كانت قد طرأ عليها تطوراً كبيراً وفقا للطريقة التـــى مـــن خلالها حصلوا على الخدمات فى إطار الواقع المحلى.

وإذا كان "جاربرينو وجليام GARBARINO AND GILLIAM" قـد سعيا إلى تقديم الخدمات على صعيد الأسرة والمجتمع المحلـــى. فـــإن "جيليس GELLES" ومساعدوه (شتراوس STRAUS ١٩٨٠ و جيليـــس وكورنيل CORNELL ١٩٨٥) سعوا أيضاً إلى تأخير هذه المسائل فـــى إطار تشييد نماذج واقعية على الصعيد الثقافى والاجتماعى. إن مناقشـــة "جيليس GELLES" وأتباعه قد شيدت فـــى ضـــوء حـــوادث الإســـاءة للأطفال، تلك التى تتعلق بمسالة التدعيم الثقافى التـــى اســـتخدمت فـــى

ضوء مفهوم العقاب البدنى للأطفال. إن اختبار هذه الأحـــداث جعلـــهم يفحصون نحو ألف عائلة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خــــلال هذا الاختبار وجدوا أن توقيع الأذى على الأطفال كان منتشـــراً علـــى نطاق واسع أكثر مما جاء فى التقارير الرسمية. لقد أثبتوا أن الأسر مـــا هى إلا نوع من الأماكن الخطرة التى من خلالها يتم ممارسة نوعا مـــن التنشئة الاجتماعية غير السليمة التى تتضمن أساليبا لإساءة المعاملـــة. وأحرى بنا أن نسجل هنا أن مثل هذه التخريجات قد قوبلت بنوع مـــن التهكم والانتقاد، نظراً لقيام الأسر بالتنشئة الاجتماعية من خلال الثـواب والعقاب، ذلك الذى تجد له نظيراً له فى داخل كل المؤسسات التربويـــة. وإذا ما ضمنا الاعتداءات العائلية فى الإطار ذاته لكان إســـاءة معاملـــة الأطفال شيئاً عاديا، بافتراض أن ذلك يدخل فى إطار الـــتركيب غـــير المرضى للقائمين على العملية التربوية. إن مثل هذه الأمور هى التـــى دفعت بعض الرؤى لقبول شكل وطبيعة وآليات تربية الأطفال فى إطـار العائلة النووية، تلك التى تمثل دافعا واضحاً لإنقاذ الأطفال.

ولكن بغض النظر عن قبول أو رفض هذه الرؤية، فإن ما نود أن نؤكد عليه هنا، أن ثمة تفاوتا بين المستويات الدنيا والعليا فى طرائـــق معاملة الأطفال وتربيتهم. فمن خلال عمل "جيل GILL" (١٩٩٧)، وفى إطار الإحصاءات الرسمية التى سجلت لإساءة معاملـــة الأطفـــال فـــى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر الستينات، نجد أن الأطفـــال فـــى الفئات الدنيا قد سجلوا معدلات مرتفعة من حيث المعاملة السيئة، الأمـــو

الذى أكدته دراسات أخرى، حيث اكتشفت إن إساءة معاملة الأطفال تكون ذات دلالة موجبة فى عائلات الطبقة الدنيا، وهذا بسبب أنهم بشكل عام يخضعون للإشراف والمراقبة بصورة كبيرة.

لقد أكد "جيل GILL" أن الأطفال الفقراء أكثر عرضه من غيرهم للإساءة، وذلك بسبب تعرض آبائهم وأسرهم بشكل مستمر للأوضاع البنائية التى تضغط على أمور حياتهم، وتجعلهم محصورين فى أوضاع متدنيه من شأنها أن تعمل على حجز مصادر الحياة المريحة. إنه فى ذلك يرى أنه مقابل هذه الأوضاع، فنحن فى حاجة إلى تغييرات بنائية واسعة لكى نحد من إساءة معاملة الأطفال. وفى العمل الأخير الذى قدمه "جيل GILL" (١٩٧٥) يحاول أن يتابع انتقاداته وجدله مع الدراسات الأخرى، حتى وصل إلى مجموعة من الاستنتاجات المنطقية التى مفادها أن مجموعة المتطلبات التى يحتاجها الأطفال والتى يدفع بها المجتمع، هى فى حد ذاتها إساءة للمعاملة، فضلا عن أن المجتمع الذى يضع بذاته مجموعة من المحاذير لمعاملة الأطفال دون النظر إلى مسائل المساواة الاجتماعية، هو أيضا طرف فى تفعيل إساءة معاملة الأطفال. إنه فى هذا الإطار يجب أن نقوم بتفعيل عمليات المساواة الاجتماعية وتقريب الفوارق الاجتماعية، حتى لا نزيد من وضع وحجم الأمراض التى تنتج عن هذه التفاوتات.

وعلى الرغم من وجاهة ما قدمه "جيل GILL"، إلا أن مثل هذه الرؤى لم تلق قبولاً واضحاً، خاصة وأنها أغفلت الطرق والدروب التى

من شأنها أن تعدل من هذه التفاوتات. إن إعفائهم من ذلك جعلهم لم يقدموا أشياء ذات قيمة فى السياسات التى وضعت من أجل الارتقاء بالأطفال الفقراء فى السبعينيات والثمانينات. إنه منذ ذلك الحين وقد عكس شبح إساءة معاملة الأطفال الأروقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذى جعلهم يركزون بشكل فائق على إجراءات حماية الطفل والتى أدخلت فى إطارها ما يسمى برفع المستويات المعيشية لهم وتأمين إشباعاتهم الاجتماعية وزيادة التدعيمات المالية. إن المتأمل فيما سبق يجعلنا نركن فقط إلى المسائل المادية وحسب، بل فى الوقت عينه يجعلنا لا نراهن على المساهمات التى يمكن أن تقدمها النساء فى إطار أدوارهن التربوية. إنه أن الأوان أن لا نخلع على العامل المادى كل شئ، فبرغم الدور الحيوى للعامل المادى، إلا أن دور الفاعل الاجتماعى يصبح من الأهمية بمكان، حيث دوره فى تفعيل رؤيته ومطالبته بزيادة حقوق الطفل. بمعنى آخر، أنه حان الوقت لكى تلعب النساء – كفاعل اجتماعى –دورا محوريا بجانب أدوارهن التربوية، وأن يشكلن قوة لا يستهان بها فى المطالبة بزيادة حقوق الطفل.

وعلى الرغم من وجود حركات نسوية تطالب بزيادة حقوق الطفل، إلا أن هناك من المعوقات التى تقف فى وجه مثل هذه الحركات، ولعل أبرز هذه المعوقات سيادة السلطة البطركية فى مجتمعنا. إن مجتمعنا يتميز بسيادة السلطة البطركية وليست المطركية،

الأمر الذى يشوه عملية التنظيم والتفاعل الاجتماعى. إن إرادات الرجال تعلو عن إرادات النساء، ذلك الذى يتضمن نوعا من الإساءة إلى حقوق الأطفال بشكل عام والإساءة الجنسية بشكل خاص. وإذا ما أردنا توضيح ذلك بشكل جلى فإن ذلك يستبان فى إساءة الرجال لمعاشرة ومعاملة النساء، حيث نجد أن ضحايا الرجال غالبا ما تكون من النساء اللائى يخضعن طوعا أو كراهية لرغبة الرجال.

إنه فى هذا الإطار يبرغ عملا " روش RUSH" (١٩٨٠) ودومنيلى DOMINELLI (١٩٨٦) اللذان إهتمام بهذه القضية ولكن من وجهة النظر القانونية. فعلى نقيض المنظور البنائى الذى أشرنا إليه قبل قليل، فإنهما يريان أن تحليل التفكير النسائى يعكس صورة الوضع المتدنى للنساء، وتركيبهن الضعيف اجتماعيا. ولكن بغض النظر عن هذا التحديد، فإنهما يريان أنه من خلال هذا التحليل قد وقفا على الأسباب الرئيسية لإساءة معاملة الأطفال، تلك التى تتمثل فى السيطرة البطريركية، وإنشغالهم لتحصيل مزايا اجتماعية وقانونية من قبل القائمين على الإدارة والسلطة من الجنس الذكرى. إن انشغال النساء بذلك جعلهن لا ينظرن بشكل واسع إلى قضايا الأطفال على قدر ما إهتموا بقضايا الصراع الجنسى والسيطرة والقوة وتحصيل الامتيازات.

وإذا كانت القضايا التى طرحناها قبل قليل من القضايا التى كانت خبيئه، أو أقل شهرة فى مجال إساءة معاملة الأطفال، إلا أنها كانت تركز على جانب واحد – وليس كل الجوانب – من جوانب إساءة

معاملة الأطفال دون تحملها المسئولية. إن خلع مسئولية النساء عن مثل هذه الإساءة، جعل البعض ينظر إلى النساء باعتبارهن متساوين فى التورط مع الرجال فى هذا الشأن. إن الإحصائية التى قام بها "جوردن GORDON" (١٩٨٩) للوقوف على إساءة معاملة الأطفال فى أمريكا منذ عام ١٨٨٠ات حتى عام ١٩٦٠ أوضحت إلى أى مدى كانت الأعمال السابقة تستند على الاستعمال الظاهرى للمداخل التفسيرية التى كانت لا تلقى بالا لوجهات النظر النسائية، حيث ركزت على الشكل الرسمى فقط لإساءة معاملة الأطفال. إن ركون هذه الدراسات التى مثل هذه المداخل التفسيرية جعلها تعيد النظر فى عد وإحصاء الأسباب التى تسيئ "معاملة الأطفال". لقد توصلت مثل هذه الدراسات إلى أن الرجال مثلهم مثل النساء يشاركون فى هذه الإساءة، وأن ذلك يعود إلى الأسباب الاقتصادية والطبقية والجنسية والقانونية، تلك التى تلعب دوراً محوريا فى هذا الفعل.

وإذا كان الرجال والنساء يشتركون معاً فى الإساءة إلى الأطفال، فلا يعنى ذلك أن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المسيطرة لا تسأل عن ذلك. إن الرجال والنساء يخضعون بحكم إنتماءاتهم الاجتماعية لمجموعة من المعايير المجتمعية التى بفعلها يتم تأطير إساءة معاملة الأطفال، تلك التى تحتاج إلى مراجعة قوية حتى تضمن الرعاية الكاملة للأطفال، دون تعرضهم لأذى محدد. إنه ينبغى أن ننظر إلى

إساءة معاملة الأطفال كانعكاس لمسائل حياتية، لا باعتبارها أمراض شخصية.

إننا لابد وأن نعيد النظر فى الأمور الحياتية والاقتصادية التى تسعى إلى تكريس واقع طبقى محدد يسأل دائما عن الانعكاسات التربوية التى تصيب فى مقتل حقوق الأطفال فى الحياة السليمة. إن هذه المسألة هى التى حدت بالاستجابة والرد على إساءة معاملة الأطفال فى المملكة المتحدة. وفى هذا الصدد تم الاستغناء عن الصيغة المرضية التى يتم بها تقديم التفسيرات الجاهزة التى ترجع ذلك إلى الأمراض الاجتماعية. وغنى عن التبيان أنه وفق التفسيرات الباثولوجية هذه، نجدهم دائما، كانوا يركنون إلى النظريات الاجتماعية التى كانت تشخص الأمراض إما لإدانة الأفراد، أو إدانة المجتمعات التى تغفل عن قصد قضايا حقوق الأفراد. إن المتأمل فى التفسيرات الاجتماعية يجدها قد أوغلت فى البعد عن مسائل الطبقة أو محدودية الدخل أو دور الآباء فى ذلك. إن تهميش مثل هذه المسائل جعل كل التفسيرات التى قدمت فى هذا الشأن بعيدة تماما عن الواقع، أو قل أنها كانت أحادية الجانب وتتسم بالتسطيح. وبعد أن قدمنا المناقشة السابقة يتبقى فى هذا الإطار أن نلقى الضوء فى الصفحات القادمة على تأثير هذه النظريات على ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية الأطفال.

ثالثا: الممارسة وحماية الأطفال:

إن كثير مما قدمناه قبل قليل من وجهات نظر اجتماعيـــة، ربمــا تبدو إنها توجه مجموعة من الوسائل لتحديد سياسة عامة وواضحة فـــى هذا الصدد. ولكن الأخصائيون الاجتماعيون فى مجال إســاءة معاملـــة الطفل ربما يتشابهون مع المتعاملين مع ضحايا السياســـة ســواء مـــن الناحية النظرية أو المنهجية، وخاصة فى الركون إلى الجدل حول هــذه القضية وفـــى هــذا الصـــدد يــبرز (ياســمين بيكفــورد JASMINE BECKFORT طبعــة ١٩٨٥) "وكيمــبرلى كـــارليل KIMBERLEY CARLILE" (جرين ويتش ١٩٨٧) اللـــذان دافعــا بقــوة عــن بعــد الأخصائيين الاجتماعيين عن إلقاء المسئولة على الآباء فى مسألة حماية الأطفال. أنهما فى ذلك قدما أسانيدهما التى ركزت وحسب على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتى من وجهـــة نظرهمــا تعــد المسئولية عن هذا الفعل.

واستميحكم عذرا إننا سوف نترك هذه القضية لنعود إليـــها فـــى الخاتمة، حيث أننا سوف نشير إليها فى إطار الدراسات التجريبية التـــى تمت حولها، خاصة ونحن نتحدث عنها فى إطار ما ســـمى بدراســـات "كليفلاند CLEVELAND".

ويجدر أن نشير هنا إلى أن ثمة دراسات تجريبية – وإن كـــانت قليلة – اضطلعت بها مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال إساءة معاملـــة الأطفال. ويمكننا أن نشير إلى بعضها خاصة مـــا قـــام بـــه "بـــارتون

"PARTON" (١٩٨٥) "ودنج وول DINGWALL" (١٩٨٣) اللذان قدما بحثا تجريبيا غير مؤسسيا، اهتما فيه بالقضايا المهنية الأساسية. ومن المهم أن نعى أن هذا البحث ركز على التناقض المحورى فى أساليب الممارسة، وما يقدمه الأخصائيين الاجتماعيين من أساليب غير ديمقراطية تتماشى مع القمع أو ما يسمى بالفاشستية ذلك الذى جعل مجال إساءة معاملة الأطفال نوعا من الهامشية. وفى ذلك يقول "بارتون"PARTON" ..." إننى سوف أوضح أن ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأطفال والعائلات قد أصبحت من الأشياء الدامغة خاصة فى تداخلها مع الممارسات القمعية أو التهديدات أو التى تلبس ثوب العقوبات. إن الأخصائيين الاجتماعيين قد طوروا المهنة من خلال مفهوم العائلات المحرومة الذين لا يستطيعون أن يقوموا بتربية الأطفال تربية صحيحة دون وجود عامل خارجى تدعيمى من شأنه أن يعمل على تقديم الرعاية الكاملة بكافة صورها.. ". (بارتون ١٩٨٥، ص ٢٠٧).

ويمكننا الإشارة هنا إلى بحث آخر هام، قام به "دنج وول Dingwall " فى أواخر السبعنيات، والذى من خلاله قد حصل على تأكيدات وانطباعات مختلفة إلى حد ما عن مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال إساءة معاملة الأطفال جسديا. لقد خرج " دنج وول" من هذه الدراسة إلى أن المهن الأخرى متورطة فى هذا المجال، حيث أنها تستخدم النظريات التى تفسر ادعاءات الإساءة بصورة سطحية وبسيطة،

فضلا عن إغفالها عن قصد العوامل البنائية التى شيدت وساهمت فـــى طرح الممارسات المهنية بطريقة مؤسساتية تتماشى دوما مع الاتجـــاه السائد من قبل الدولة.

إن مثل هذه الدراسات، والتى منها دراسة " بـــارتون Parton "، ترى أن الأخصائيين مختصين وحسب بـــالحد الأدنـــى للإســـاءة فـــى المعاملة، وهذه تمثل الاستجابة الحقيقية والرسمية فى الرد عليـــها. إن وجهة النظر هذه عن مهنة الأخصائيين الاجتماعيين قد أجـــيزت فـــى الاستفسارات العامة. إن التساؤلات التى قدمتها الدراسات – مثله مثـــل دراسة بيكفورد Beckford – كانت وحسب تركز على ضرورة توفـير البيئة الآمنة التى يترتب عليها التحديد القاطع للأمراض العائلية أو حتى الفردية بصورة صحيحة.

ولا يفوتنا فى هذا الصدد الإشارة إلى ما قمنا به من بحث حـــول إساءة معاملة الطفل والذى اقترحت فيه أنـــه ينبغـــى أن نتعـــامل مـــع العائلات بطريقة رسمية، شريطة أن يتـــم ذلـــك (كوربـــى Corby ١٩٨٧) فى إطار عدم الخوف. إنه يتعين على الأخصائيين الاجتماعيين أن يتعاملوا بجرأة مع مسائل إساءة معاملة الطفل، وعن قرب أيضا. إنه ينبغى أن نقف على هذه المسألة من خلال دراســـات الحالـــة، وإقامـــة الكشوف الطبية التى عن طريقها يمكن الوقوف علـــى طـــرق وآليـــات وعلاقات الإساءة نفسها. وإذا كان ذلك كذلك فإنه يتعين أيضـــا علـــى الآباء ألا يحتفظوا بالمعلومات التى تفيد فى هذا الشـــأن، وذلـــك حتـــى

يمكننا أن نقيم التفسيرات الصحيحة التى من شأنها أن تربط المواضع والمواقع المؤسسية التى تفيد مسئوليتها الحقيقية. إن مثل ذلك يفيد فى تحديد الفعل والقائم بالفعل، وكذا تحديد الآليات الناجمة لوضع القواعد التى من شأنها أن تحد من عملية الاساءة.

إن مجموعة الينبغيات التى طرحناها قبل قليل سوف تساعد الأخصائيين الاجتماعيين بإبعادهم عن مناخ الخوف الذى يحيط بعمل حماية الطفل، ذلك الذى تفاقم من خلال عدم خبر الآباء بالوضع الخطر الذى يعيش فيه الأطفال. أنه آن الأوان أن يقوم بعض الأخصائيين باستخدام الأفكار الفعالة والهامة التى من شأنها أن تعمل على توضيح ما يحدث فى داخل الأسر. أو بمعنى آخر، أنه لابد من تفعيل الأفكار الاجتماعية والسيكولوجية لكى نقدم إطار تفسيريا وشارحا للضغوط التى تقع على الآباء وعلى الأطفال، فضلا عن توضيح العوامل البنائية التى تساهم فى تفعيل هذه الضغوط.

وإذا كانت الأعمال السابقة قد أغفلت عن قصد العوال البنائية التى تدخل بشكل دامغ فى تأصيل العوامل المسببة فى الإساءة للأطفال، فإن أعمال "روتشدال Rochdale" قد نهج نهجا مخالفا، إذ أنه تعانق مع أفكار "كيمب Kempe" التى تتصل بشكل مباشر مع النظرية السببية لمرضى الأسر والأشخاص. إن هذه الأفكار تباينت عن مثيلاتها التى تصدت لإساءة معاملة الأطفال، حيث نجدهم يركزون على الآباء، ولكن وفق مصطلح "علاجى". ويجدر أن نشير إلى أن هناك عناصر علاجية

فردية، كما توجد حالات علاجية جمعية تتصل بالأسر. إنهم فى ذلــــك يحاولون أن يجدوا ما هو مناسب للأسر، ذلك الذى يضمـــن اســـتئنافهم لرعاية أبنائهم. إن الادعاء الأساسى للطريقة التى ينطلقون من خلالـــها لفهم الإساءة يتوقف بالأساس على فهم الظروف العائلية ومدى رفض أو قبول الأسر لعمليات العلاج، ومسئولية الآباء عن ذلك.

إن الطريقة التفسيرية المتكاملة التى إستخدمت فى إطار المـــهن المختلفة التى تعاملت مع حالات الإساءة، خرجت بأن الموظفين الذيـــن يتعاملون مع الإساءة لم يفهموا دور الآباء فـــى ذلـــك، لـــذا نجـــد أن المنظورات الحديثة حاولت استخدام التقنيات الحديثة فى إطار الأســـرة، تلك التى تتصل مباشرة بما يسمى " بمجموعات شبكه العمل ". أو بمعنى أخر أنه لابد وأن يتم مجابة قضايا الإســـاءة فـــى ضـــوء التفســـيرات المتكاملة حتى يمكننا أن نقدم الحلول الناجحة التى من شأنها أن تعمـــل على الحد أو حتى أنهاء ممارسات الإساءة للأطفال.

إن طريقة فريق روشدال Rochdale تعد أحد الأمثلة القليلـــة التى نهلت من النظريات القيادية فى التكامل مع إساءة معاملة الأطفـــال. وبيد أن هذه الطريقة تعد من المناحى النظرية الواسعة الانتشـــار فـــى الوقت الحاضر، إلا أنها لم تحظ بانتشار واسع فى التطبيـــق. إن الـــذى يمكن الدفع به أن الادعاءات الأساسية والاستراتيجية فى هذا الصدد تعد الآلية التى من خلالها تم الكشف عن الأسباب والاستجابات الأساســـية لإساءة معاملة الأطفال. وأحرى بنا أن نسجل هنا إلـــى أن "روشـــدال"

Rochdale فى تناوله لمسألة إساءة معاملة الأطفال لم يهمل العوامل البنائية التى أشرنا إليها، بل العكس هو الصحيح، إذ أنه بجانب تأكيده على العوامل البنائية حاول التأكيد على الطريقة الباثولوجية للأفراد، وذلك باعتبارها من أكثر الأساليب الملائمة فى هذا الصدد (كوربى Corby ١٩٨٦).

ولا يفوتنا ونحن فى نهاية هذا الفصل أن نشير إلى مجموعة التقارير التى ركزت على الأشخاص وكذا الأسر التى تم مواجهتها من خلال إساءة معاملة الأطفال جسديا. إن المتأمل فى هذه التقارير يستطيع أن يخرج بأنها ركزت على الحالات النفسية، خاصة فى إحداث التغيير المنشود. لقد ركزوا فى ذلك على الأسر وأوضاعها الاجتماعية، والتقليل من الضغوط الاجتماعية التى تواجهها. إن الفلسفة الاجتماعية لدراسة الأسر والحد من عمليات الإساءة، نجدها تركز وحسب على الإخطار التى تواجهها فى إطار الفلسفة الاجتماعية للنظام الاجتماعى القائم، ناهيك عن تركيزهم على الأدوار الاجتماعية التى تضطلع بها السلطة المحلية وعلى المهارات الأبوية وطرق رعاية الطفل فى داخل الأسر. (براى Braye ١٩٨٧).

ومن المهم أن نشير أيضا فى هذا الصدد إلى بحث آخر مخالف للاتجاه السابق. فإذا كان هناك من يركز على الأخطار التى تواجه الأسر سواء من الواقع القائم، أو من خلال الفلسفة الاجتماعية للسلطة الاجتماعية، فإن هناك من يدرس هذه الأخطار فى إطار ما يسمى

بالاندماج الجنسى، ذلك الذى يخالف مشاكل حقيقية للأطفال خاصة فـــى البنيات الاجتماعية المتغيرة.

إن إهتمام الخدمة الاجتماعية بالإساءة الجنسية حظـــى بـــامتداد واسع، وفى هذا الصدد يبرز أمامنا ما قام به فريق عمل مستشفى شارع أورماند العظيم، الذى ركز فيه بشكل واسع علـــى الســياق العــام. إن تركيزهم البالغ على السياق العام القائم أوضح بشكل لا يقبـــل الجــدل الاختلالات الوظيفية التى يسأل عنها ما يسمى بالأمراض الاجتماعيـــة، تلك التى تخلق شروط وحالات سوء المعاملة الجنسية. وفـــى النهايــة يجدر القول أن التأكيد على الاختلالات الوظيفية ليست بجديد، إذ هـــى الطريقة القديمة التى توصلت بها البحوث الاجتماعية الأخرى إلى تحديد السياقات الاجتماعية والعائلية التى تخلف وتخلق الحالات المرضية.

الفصل الخامس

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع المحلى
وشبكة الرعاية غير الرسمية

جرهام آلان

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع المحلى وشبكة الرعاية غير الرسمية

ثمة تأكيدات بالغة فى السنوات القليلة الماضية علـــى ضـــرورة الاهتمام بالمجتمع المحلى فى إطار غير رســـمى، أو بـــالأحرى فـــى مجافاتها لسياسات الرعاية الرسمية التى تصممها وتنفذها الدولـــة. أو بمعنى أخر، تزخر الأورقة الأكاديمية والسياسية فى الوقـــت الحـــاضر بالترويج لمسألة على غاية من الأهمية، تلك التى تتعلق بشكل مباشـــر بوأد دور الدولة وإبطال مفعولها فى مضمار رعاية المجتمعات المحلية. ويؤكد كلامنا هذا ما أمدنا به "باتريك جينكن" Patrick Jenkin وزيـــر الدولة للشئون الاجتماعية، الذى عبر عن هذا بقوله:

".... كنت أنا وزملائي نتحاور، بل ونتجادل كثيرا حول أهميـــة الرعاية فى المجتمع المحلى. ولكن من الذى يضطلع بهذه المهمة. لقـــد كان بالأمس القريب تلعب الدولة دوراً محوريا فى القيام بـــهذا الفعـــل، ولكن الآن بات عليها أن تتخلى عن مثل هذه الأدوار، وأن تخلعها علـــى الأسرة والأصدقاء والجيران ... وفى هذا الصدد حاولنا تقديم المشـــورة إلى أقسام الخدمة الاجتماعية لمحاولة إيجاد نوعا من المشـــاركة مـــن

خلال الأفـــراد أو الجمعيـــات التطوعيـــة و شـــبكات الرعايـــة غـــير الرسمية..."(سنكلير وتوماس Sinclair and Thomas ١٩٨٣).

وحيث أن الكلام السابق يعود إلى السنوات الثلاثة الأولى من عقد الثمانينات إلا أنه عشيه هذا التاريخ جاء تقرير " بـــاركلى "، Barklay وتحديدا فى عام ١٩٨٢، الذى كان يعتبر نوعا مـــن المراجعـــة لـــدور الأخصائي الاجتماعي. لقد رأى هذا التقرير أنـــه آن الأوان أن يتنبـــه الأخصائيين الاجتماعيين بضرورة تنمية قدرات القائمين على الرعايـــة غير الرسمية، لكى يقدموا مساندة موضوعية لتنمية المجتمعات المحلية. إنه بشكل أخر يركز على ضرورة إعطاء قوة دفـــع كـــبرى لرعايـــة المجتمعات المحلية من قبل المتطوعين. انه وفق ما سبق، فإن الفصـــل الراهن يهتم بعملية تسهيل مثل هذه التوجيهات بطريقـــة عمليـــة، ولان تقرير " باركلى " كان مصمما لكى يكون وثيقة شبه رســـمية لتطويـــر العمل الاجتماعي فى التسعينات، فإن قراءة الأفكار التى تضمنها التقرير سوف يجعلنا نحدد الآلية السليمة التى يمكن من خلالها أن نطبق هـــذه الاطروحات بشكل موضوعي. ويتبقى الإشـــارة هنـــا أن عرضنـــا أو قراءتنا لمثل هذه الأفكار لا يعنى أننا نأخذ موقفا ناقدا منه، وإنما ســوف نتعامل مع هذه الأفكار لكى نلقى الضوء على الإشكاليات التى تعثر من سبيل الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين الآخريـــن وتحـــد مـــن مبادرتهم لحلها فى إطار رعاية وخدمة المجتمع المحلى. إننا نتعامل مع تقرير " باركلى " باعتباره وثيقة شبه رسمية تعكس كوكبه من الأفكـــار

السائدة والحالية التى من شأنها أن تدفع بقوة عملية المشاركة من جانب المجتمع فى عمليات الرعاية المحلية.

أولا: تقــــريـــــر باركلــــــى:

يركز معظم تقرير " باركلى " علـــى ضـــرورة تجســيد جـــهود المهنيين فى إطار الخدمة الاجتماعية وحتى الأكاديميين، لتشجيع ودفـع صور العمل الاجتماعي المختلفة فى المجتمـــع المحلـــى، بمـــا يحقـــق الاستفادة من الرعاية غير الرسمية فى المناطق المحليـــة. ويجـــدر أن نشير إلى أن هذا التقرير الذى نحن بصدد التعرض له، لم يكـــن شـــيئا مستحدثا، أو أن أفكاره لم تكن شيئا جديدا لطرح مسألة الرعايـــة غـــير الرسمية، حيث أن هذا الموقف العام أصبح نوعـــا مـــن الأيديولوجيـــة الجديدة التى تبنتها كل البيوت المالية العالمية ومعظم الدول الرأســمالية. إن إفراغ هذه الأيديولوجية الجديدة، يد الدولة من كل شـــــىء، جعلـــت الدعاوى الأيديولوجية تؤكد دور الرعاية غير الرسمية فـــى النـــهوض بالمجتمعات المحلية. ووفقا لذلك، فإن التقرير الراهن يؤكد على قضيتين محوريتين هما:

أولا: انه وفق الأيديولوجية الجديدة التى تبنتها معظم الأقطار فى كـــل أصقاع العالم، وبمنطق العولمة، فإن نسبه غير كبيرة من أمـــور الرعاية تقدمها الدولة، وأن الجزء المتعاظم فيها يتم بعيدا عن يـــد الدولة، وذلك هو ما نطلق عليه " شبكة الرعاية غـــير الرســـمية" القائمة فى المجتمعات المحلية.

ثانيا: فى الأمس القريب كانت الدولة تضطلع بالقيام بتقديم مثـــل هــذه الرعاية، ونظرا للتضخم الحادث فى ميزانيات الـــدول وتعديـــل سياستها ونهجها لسياسات السوق، فإنه نتيجه لهذه الظروف، فـــإن الدولة تخلت عن هذه المسألة – قسرا –وأوضعتها فى يد القـائمين على الرعاية غير الرسمية. وإذا كان هذا هو الواقع الذى أدى إلى التحول، فإن هناك دعاوى غير مسئوله تـــرى أن نقصـــا مـــن الموارد اللازمة، وبسبب العناصر الوجدانية والمؤثـــرة للقـــائمين على الرعاية غير الرسمية، فإن الأخرين ســـوف يلعبـــون دورا جوهريا فى النهوض بمسائل رعاية المجتمعات المحلية.

وعلى هدى الطرح السابق، فإن التقرير يرى أن العمل الاجتماعي ينبغى أن ينطلق من خلال العمل غير الرسمي الذى يتمثل فى الجـــيرة والأصدقاء والمتطوعين من العائلات. إن العمل غير الرسمى بـــالصورة التى أوضحناها تصبح طريقة اكثر موضوعية فى تقديم الرعاية، ناهيك عن قدرتهم على جذب الناس الذين هم فى اشد الحاجة إلى هذه الرعاية. أو بمعنى أخر أن تقرير " باركلى" Parclay يرى أن أفضل إستراتيجية للعمل الاجتماعي يمكن أن نطبقها اليوم وفى الأيام المستقبلية القائمـــة، إنما تقوم على تفعيل شبكات المتطوعين غير الرسميين وتطوير قدراتهم على أمور الرعاية.

وعلى الرغم من أن تقرير " باركلى " يقر بأهمية العمـــل غـــير الرسمى فى مجال الرعاية، إلا أنه قد أتقن تحديد الطريقة المثالية التـــى

من خلالها يتم عمل الخدمة فى المجتمعات المحلية، انه وحسب حدد السياسة ولكنه أغفل تماما الآلية التى من خلالها يمكن أن نطبق فيها هذه السياسة. إن عدم تحديده لهذه الآليات، جعل التقرير يخضعها وفقا لما تقتضيه الظروف. أن ما سبق لا يعنى أن تقرير باركلى قد أغفل تماما الآليات التى يمكن من خلالها أن تطبق محاور العمل غير الرسمى فى الرعاية المحلية، وإنما فى أحد الفصول الذى حمل عنوان: ما هو العمل الاجتماعي فى المجتمعات المحلية؟، نجده يخلع على الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة توسيع رؤاهم، وتركيزهم على التنظيمات الاسرية باعتبارها من أهم الوحدات التى تدخل فى شبكة العمل الاجتماعى. إن شبكة العمل الاجتماعى وفقا لما جاء به التقرير تعتبر من الأمور الهامة لخدمة العملاء، تلك التى تأتى بنتائج إيجابية وفعليه فى إطار الواقع المحلى. وحيث أن ذلك يكتنفه كثيرا من الغموض، إلا أن المتأمل بين السطور يجد أن التقرير يحاول أن يجد أليه جديدة تماما، إذ يحاول أن ينصب الأخصائيين الاجتماعيين كمسئولين أو رؤساء لشبكات العمل الاجتماعى، و لكن شريطه أن يقدموا المساعدة والتشجيع فقط، وليس تولى مسئوليه إدارة الشبكات الاجتماعية.

إن ما قدمه تقرير " باركلى " من أطروحات متطورة، وليست جديدة، جعل سهام النقد تترى عليه. وفى هذا الصدد يبرز لنا ما قدمه " بينكر " فى تقريره فى عام ١٩٨٢، الذى من خلاله يرى أن ما قدم عليه تقرير " باركلى " من تطوير، سوف يخلف كوكبه من الكوارث

الاخلاقيه والتنظيمية والمهنية، ناهيك عن أن هذا التحول فـــى أســـلوب الممارسة سوف يفضى فى نهاية الأمر لا إلى تقييم الوضع العـــام مـــن أجل تطوير شبكات الرعاية غير الرسمية، بقدر ما سوف يسعى التحول فى الأسلوب وحسب. إن إغفال التقرير لعمليه تنظيم الخدمة الاجتماعيـة فى ممارسة الرعاية المحلية، سوف يجعلنا نهمل الآلية التى بـــها يتـــم تطوير وتنظيم مؤسسات الخدمة الاجتماعية، فى الوقـــت الـــذى نـــهتم وحسب بالتغيير الشكلى والمحدود فى طريقة تقديم الخدمة، تلـــك التـــى سوف تكون ضربا من العشوائية.

ثانيا: شبكات العمل الاجتماعى ورعاية المجتمع المحلى:

وفقا للتعريف الشكلى واللفظى لشبكات العمل الاجتمـــاعى الـــذى قدمناه قبل قليل،يمكننا ملاحظة أن صور الرعاية فى المجتمع المحلـــى تأتى معرفة من خلال المفاهيم القيميه للمجتمع المحلى. وحيث أن مفهوم المجتمع المحلى هو مفهوم محل جدل وتعارض فى إطار علم الاجتماع، فإننا يمكننا أن نلمح أنه يتأسس هنا على عمليه الارتبـــاط والمشـــاركة الاجتماعية، والعلاقات الأولية. ولكن إذ ما نظرنا بعمق إلى مدى سيادة هذا التعريف بين المتعاملين معـــه، أو حتـــى تطبيقـــه علـــى معظـــم المجتمعات، نجد أن ثمه تعارضا واسعا سواء بين المتقولين به، أو حتى فى الواقع الوجودى للمجتمعات الانسانيه. إن الغموض الـــذى يكتنـــف تعريف المجتمع المحلى سواء من حيث الوصف أو التطبيق، يجعل منه أداه غير كاملة فى التحليل الاجتماعى. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يتوجب

علينا هنا أن نستبدل هذا المفهوم بآخر، ذلك الذى يستند بالأساس على فهم العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين كحلقه وصل فى إطار الشبكات الاجتماعية.

إن المفهوم الجديد الذى يستند على العلاقات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعية، سوف يجعلنا نتغلب على مسائل الجغرافيا والحدود التى تجعل من العلاقات الاجتماعية فى داخل مجتمع معين لا يختلف أو لا يتباين إذا ما نظرنا اليه فى مجتمع آخر. إننا هنا نحاول أن نكسو الحواجز الجغرافية بين المجتمعات الإنسانية، وذلك بحسبانها سوف تعلى من شأن التواصل بين المجتمعات المحلية، وتفيد فى تحليل نتائج السلوك الاجتماعى بشكل متصل أو مترابط. وأحرى بنا أن نسجل هنا أن هذا المفهوم ليس جديدا تماما، إذ يعود استخدامه إلى عام ١٩٥٧، حين قدمه " بوتس Boots " لكى يضرب بعنف الحواجز الجغرافية التى تقف عائقا أمام تحليل السلوك الإنسانى كشكل متصل لا منفصل.

وإذا كان مفهوم العلاقات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعية، يحاول أن يستغنى عن مفهوم المجتمع المحلى، فإننا هنا لابد وأن نشهد أن المفهوم الآخر لم يواريه التراب تماما، إذ أن هناك جمعا من المفكرين والعلماء لا يرضون بديلا عنه، لذا نجد أن طرح مفهوم العلاقات الاجتماعية فى إطار الشبكات الاجتماعية قد جيش المفكرين لضربه فى مقتل. ولعل أبرز الانتقادات التى وجهت اليه، أن هذا المفهوم لم يكتمل نضوجه حتى يمكن الاستغناء أو تبديله بمفهوم

المجمع المحلى، كما أن إسستخداماته- نتيجه نقصه - لم تشهد إتساعا ملحوظا.

وبغض النظر عن هذه الانتقادات، فإن تقرير "بلركلى".Barclay يقدم تصويرا مقبولا له، إذ يعتبر أن المجتمعات المحلية ما هى إلا شبكات محليه ذات علاقات رسميه وغير رسميه، تستطيع تفعيل الاستجابات الفردية أو الجمعية معا فى وقت الحاجة. إن المتأمل فى تعريف المجتمع المتعارف عليه، وكذلك مفهوم الشبكت الاجتماعية لا يجد تعارضا واضحا بينها، فكلاهما يركز على الوضع الجغرافى وعلى تفعيل دور الأشخاص والعلاقات الاجتماعية بينهم.

ويجدر أن نشير هنا إلى أن مفهوم الشبكات كما جاء فى تقرير "باركلى" Barclay، إنما يشير إلى مجموعه الاتصالات الاوليه بين الناس. بمعنى أن الشبكه لا تعنى شبكه بالمعنى الحقيقى للكلمه، وإنما تعنى حلقات الوصل بين الناس. فإذا ما دققنا فى المعنى الحقيقى لكلمه شبكه، فإننا نجد أنفسنا أمام تواصلا فى العلاقات غير الرسمية، وهذا ما لا نجده حينما نعرف المجتمع المحلى بأنه المجتمع الذى تنساب فيه العلاقات الرسمية وغير الرسمية معا. إن الشبكه تبعا لهذا المفهوم ما هى إلا حلقات الاتصال التى تتواجد بين الناس، إذ تكون فيها مفهوم الرابطه الآليه إما أن تسهل أو أن تعوق الرعاية غير الرسمية. إنه وفق هذا التعريف الذى قدمناه، تصبح الشبكة لدى تقرير " باركلى " Barclay أقل غموضا من تعريف المجتمع المحلى- بقدر ما تحمله من

غموض أيضا- ذلك المفهوم الذى يمسى غير قادرا على تبيان العلاقات غير الرسمية.

وعلى الرغم من الغموض والتضليل الذى يحمله مفهوم الشبكة، إلا أنه يتناسب مع الخبرة اليومية، لذا نجد أن تصوير الشبكات للعلاقات غير الرسمية يصبح أمرا مضللا ويقدم صوره مشوهه للحقيقة التى نود أن نسجلها. ويمكننا ان نستدل على ذلك من بعض الفقرات التى أوردها تقرير " باركلى " Barclay خاصة فى الفقرة الثامنة عشر التى ترى:

" ... إن معظم مواد الرعاية الاجتماعية التى تقدم، إنما تأتى ليس من خلال مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وإنما من خلال مجموعة الأفراد المتطوعين الذين ينضمون إلى شبكات غير رسميه فى داخل مجتمعاتهم المحلية ... إن نسبه كبيرة من الذين يتلقون الخدمة أو الرعاية، إنما يتلقونها من خلال أحد الأشخاص الذى ينتسب إليهم بصله قرابة".

ويضيف التقرير بعد ذلك:

" .... إننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم التفاهم بين من يقدم الرعاية الاجتماعية على أساس رسمى، وبين شبكات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية. أو بمعنى أخر، أن يتم توثيق العلاقة بين الأطر الرسمية وغير الرسمية فى إطار تقديم الرعاية الاجتماعية ... كما أن الاخصائيين الاجتماعيين فى حاجه إلى عون غير رسمى حتى تتم تنميه عمليه المشاركة .... ولعل فى هذا الصدد يبرز التعاون البناء بين المؤسسات التطوعية وشبكات الرعاية المحلية، ومقدمى الرعاية

الرسمية. إن تضافر مثل هذه الجهود من شأنه أن يقوى العمل الاجتماعي ... "

أن المدقق فى بعض الأفكار التى جاءت فى تقرير باركلى، Barclay ربما يعارض مفهوم شبكه الرعاية، ذلك المفهوم الذى يأتى بصورة غامضة أو مختزله. فعلى الرغم من إتيانها بصورة مختصرة، وليس بصورة تحليلية، إلا أنها جاءت بهدف تكوين صورة ذهنية للاهتمام المحلى لمن لهم الحق والأولى بالرعاية. إن ما ينطبق على مفهوم شبكه الرعاية غير الرسمية، ينطبق هو الأخر على مفهوم المجتمع المحلى، ذلك الذى يتضمن فى محتواه ضرورة تعامل الجهود الرسمية وغير الرسمية معا.

ثالثا: تضامن المجتمع المحلى التقليدى:

بداءة يمكن الزعم بأن تناول رعاية المجتمع المحلى كما جاء فى تقرير " باركلى" Barclay يتضمن نوعا من الرومانسية. أن ذلك يتضح بشكل جلى فى طرحه لضرورة قيام الشبكات المحلية بتقديم كل أمور الرعاية بطريقه غامضة تتحدد وفق ظروف المجتمع الحضرى التقليدى الذى ساد فترة الخمسينات والستينات، وقت أن كانت تسود مثل هذه المجتمعات علاقات أوليه أو ما يسمى بعلاقات الوجه للوجه. وفى هذا الصدد يرى التقرير إنه فى ظروف إعاشه الطبقة العاملة كانت هذه الطبقة تعيش فى جد من العلاقات الأولية، إذ كان الكل يعرف الكل، أو حتى الفرد يعرف الكل. ففى مثل هذا الواقع نجد هذه المناطق تعيش

حسب تعريف " بوتس" Botts فى إطار الشـبكات المحليـة حيـث أن أفراح وأطراح مثل هذه العائلات كانت تتم وفق المشـاركة، إذ كـانت المساعدة والمسانده تتم عن طريق غير الرسميين.

وحيث أن التحولات التى خبرتها المجتمعات المحلية، قد غـيرت من هذه الطبيعة، فإن تقرير " باركلى" Barclay يشدد على ضـرورة إعادة إنتاج مثل هذه العلاقات والظروف والقيم التى كانت تدعـم بـل وتقوى مسائل المشاركة وفقا لعلاقاتها الأولية. وإذا كانت الرعاية فـى مثل هذه الاماكن كانت تقدم من قبل غير الرسـميين، فـإن تقريـر " باركلى" Barclay يرى ضرورة أن يتم التنسيق بين الرسميين وغـير الرسميين. انه فى ظروف المجتمع الحضرى المعاصر، فنحن فى حاجة إلى التنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين الآخرين.

إن المطلع على وجهه النظر السابقة يجدها تنحرف عن الصـواب نتيحه لسببين، الأول: كما يقول " فيليب إبـرام" Philip Abrams أن الظروف الاجتماعية التى أدت إلى تطوير وامتداد الشبكات المحلية قـد اختفت، وأن عدم وجودها لا يجب أن نتحسر عليها أو نقـف عندهـا كثيرا. ففى الأساس نجد أن هذه الأحياء كانت فـى حالـه اجتماعيـة واقتصادية متردية، وأن تحركها نحو الأفضل كان وئيدا، بسبب موجات الهجرة والخروج إلى المدن السكنية الجديدة. وسـيادة الفقـر وانعـدام الأمان، وتدنى مستويات الأجور والمعيشة، وتردى الإسكان، وسـيادة الاعتماد المشترك الناتج عن النقص فى الموارد.

وإذا كان ما سبق يمثل أهم الأسباب التى تقف معاندة من إتمـــام عمليه المشاركة بشكل عام، اذن فإن عمليات التكامل فـــى مثـل هـذه المسائل يكون ضربا من الخيال، ومن ثم تصبح تطوير شبكات الرعايـة غير الرسمية وهما محضا. وإذا ما حاولنا تقصـــى مســائل التعــامل والتعاون، فإننا لا نجد صورا لها اللهم إلا فى المســاعدة فـــى أعمـــال الغسيل والطهى وفى تنظيم الاروقه أو الأماكن المشتركة، تلـــك التـــى كانت تضمن نوعا من المعرفة الوثيقة بين الناس والتـــى تقـوم علـــى انتبادل المحسوب بدقه. ويبد أن التكامل والتعاون المادى أمرا محســوبا بدقه فى المجتمعات المحلية بسبب المواقف الاقتصادية والاجتماعيـــة، فإن التكامل المعرفى هو الأخر لا يخرج عن هذا التصور أيضا. ففـــى المناطق المحلية التى تتسم بالاستقرار نجد أن التكامل المعرفى فيها يتـم عادة من خلال شبكات النميمة، التى كانت فى غير حاجـــة إلـــى آليـــة خاصة بها، إذ أن ذلك يمثل أهم سمه تميز المناطق المحلية. وحرى بنـا أن نوضح أنه على الرغم من التحولات التى شهدتها هذه المجتمعـــات، ومع إعاده توطن الفقراء فى الأحياء التى تقام على هامش المدن، فـــإن هذه السمات ظلت هى هى دون أى تغير، فضــــلا عـــن أن المشـــاركة والتعاون والتكامل ظل كما هو أيضا كما كان قائما منذ نحو ثلاثين عاما خلت. إن سكنى العشوائيات، برغم تغير شكل وطبيعـــة الجغرافيـــا، إلا انها لم تسمح بظروف جديدة فى المشاركة، إذ ظل الأمر كما كان سائدا

من قبل. إن الناس بوجه عام لم يعدوا محبوسين فى سـياج محلياتـهم، وباتوا غير معتمدين على جيرانهم كما كان عليه الحال فى الماضى.

إنه مع تزايد معدلات المرأة فى الخروج إلى العمل، لم تعد المرأة تتواجد بمسكنها كما كان يحدث من قبل. إنه مع ارتفاع معدلات النسـاء العاملات، نجدها لم تعد حبيسة جدران منزلها، بل انها راحـت تغـدو وراء العمل والكسب. وفى إطار تضاعف أعداد النساء العـاملات فقـد كتب " براون وهادلى" Braown and Hadley أنه فـى ظـل هـذا الموقف، فهناك العديد من عملاء الخدمة الاجتماعيـة ظلـوا مقيديـن بالحدود الجغرافية، حيث نجد أن العديد النساء والأطفال وكبار السن قد ارتبطوا بواقعهم المحلى، ولكن فى ظروف باتت جـد مختلفـة عـن الظروف التى كانت سائده منذ جيلين او ثلاثة أجيال. وإذا كان " بـراون وهادلى" Braown and Hadley قد أكدا على ارتباط السكان بواقعـهم المحلى برغم تغير الظروف، إلا أن "هولمز" Holmes يرى أنه فـى ظل التحولات التى طرأت على جغرافيا الموقع والموضع،أى المكـان لهؤلاء السكان، فإن هذه الظروف سوف تفـرض ضـرورة اسـتبدال الأماكن غير الجيدة بأخرى مناسبة. ومع تغير الظروف المادية نجـد أن تحسين المستويات المعيشية قد أثرت على اختيارات السكن والمكـان، ومن ثم على طرق وآليات المشاركة والتعاون بين السكان.

إنه وفق هذا التغيير يكون أساس ومفهوم التضامن قد طرأ عليـه تغيرا واضحا، أو قل أنه افرغ من مضمونه التقليدى، ذلك المضمـون

الذى ارتكزت عليه الدراسات التقليدية. إن إعادة إنتاج المفهوم التلقيـدى للتضامن يصبح أمرا من الصعوبة بمكان حتى لـو تضـافرت جـهود الأخصائيين مع جهود شبكه الرعاية غير الرسمية.

ثانيا: أن وجهه النظر التى ترى أن الطبقة العاملة الحضرية التى تسكن أطراف المدن يسودها نوعا من التضامن حتى مع إنتقالـها مـن الاماكن التقليدية السيئه التى كانوا يقطنونها، تعـد وجهـه نظـر خاطئه، لأنها لا تمثل الطبيعة الحقيقيـة للعلاقـات الاجتماعيـة (الشخصية) القائمة فى هذه الأماكن، إذ ليس هناك من يذهب بـأن أى فرد فى مثل هذه المجتمعات المحلية يستطيع أن يلم بأخبـار الآخرين كليه، أو أنه فى ذلك يكون على درايه كامله بما يحـدث لدى أى فرد مثلما كان حادث فى المفهوم التقليدى لعلاقات الوجـه للوجه أو العلاقات الاوليه. إن العكس هو الصحيـح فـى إطـار المجتمعات الجديدة، إذ يصعب على الفرد أن يكون على علم حتى بأخبار أقاربه، لأنه فى ذلك الوضع تكون العلاقات الحميمة بيـن الأفراد قد انتهت إلى الأبد، وإن كان فهى تخلق وحسب جوا مـن الألفة. أن ما ساد بالأمس لا ينطبق على ما هو جـار اليـوم. إن المدقق فى التقارير التى خرجت بها الدراسات السابقة يستطيع أن يستدل على أن الناس يتباينون عن بعضهم، إلا إذا كانوا أقارب أو يدخلون فى إطار مفهوم العشيرة.

ويجدر أن نشير إلى أن الألفه بين أعضاء الاسرة بمفهومها الواسع تبدو أقل كثيرا بين الغرباء، حتى لو كان القريب يعرف عنك الكثير، خاصه عن طريق ما يسمى بالنميمة المحلية. إن العلاقة بين الناس هنا لا تتعدى الدردشة، وتبادل الود وليس الصداقة الحميمة. إذ انهم أناس يشاركون وحسب المشاعر والاهتمامات والمشاكل. إن الدراسات التى أقيمت حول علاقات الناس ببعضهم البعض فى المجتمعات المحلية الحديثة باعتبارهم غرباء، تشير إلى أن هؤلاء الغرباء نادرا ما يتزاورون فى المنازل، إذ تكون علاقاتهم عامه وفى خارج إطار المنازل، أى فى إطار المواقع المفتوحة مثل عتبة المنزل أو الشارع أو المقهى أو فى المحلات التجارية. أما المنزل فى مثل هذه المجتمعات المحلية، فإنه يخصص للأسرة باعتباره ساحة خاصة ويمثل حصنا منيعا يحمى الأفراد من عيون النميمة المحلية، وهو ما يعكس تعارضا مع ما هو سائد فى المجتمعات المحلية التقليدية.

وبيد أن هذه الخصيصة تخص المجتمعات المحلية، فإن ذلك لا ينطبق على كل الفئات الاجتماعية القائمة فيها. فعلى سبيل المثال، منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت الطبقة الوسطى تفرض حظرا منيعا على أمور المنازل. إذ كانت الأمور الشخصية والعائلية محاطة بسياج من المحرمات. إن القواعد الاخلاقيه التى فرضتها طبيعة هذه الطبقات باعتبارها المخزون الأخلاقي فرض العديد من القواعد والإجراءات التى تحرم عمليه التداخل الاجتماعى على الغرباء، الأمر الذى جعل ما

ينسحب على طبيعة الألفة بين الغرباء والطبقة الدنيا، ينسحب بالضرورة على علاقاتهم – أى الغرباء – بالطبقة المتوسطة. وإذا كانت هناك تدابير وقائية تفرض ذاتها على أمور وأسرار الأسر، فإن هذا الأمر لا ينطبق بالضرورة على أفراد الأسر أو الأقارب الذين يتداخلون معا فى نسيج واحد. فبينما أن أفراد الأسر شكلوا نوعا من المجتمع الأخلاقي الذين دائما ما يثق فيهم، فإن الغرباء كان لهم نوعا أخر من الولاء، مما فرض عليهم نوعا خاصا من العلاقات التى كانت دائما ما يسيطر عليها بحرص تام. إن المتأمل فى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الغرباء والأسر فى إطار المجتمعات المحلية يستطيع أن يستدل على ما يلى:

أولا: تنميه العلاقات الاجتماعية داخل حدود مرموقة سلفا بوضوح، بحيث لا تشمل الزيارات المنزلية.

ثانيا: الإبقاء على المسافات الحدودية والجغرافية – بهدف الحفاظ على الود، دون الاقتراب اللصيق كما هو واضح فى معظم علاقات الجوار.

إن ما سبق يجعلنا نذهب إلى عدم وجود دليل دامغ لتأييد الفكرة التى مؤداها، أن الغرباء يمكنهم أن يلعبون دورا رئيسيا فى الرعاية غير الرسمية، وأن هذا الدور إن كان يتضح فى الأزمات، إلا أنه ليس دائما. إن ذلك يجعلنا نرى أن العلاقات الحميمة والرعاية الموضوعية لا تأتى من خلال الغرباء، وإنما تأتى من خلال الالتزام العائلى وصلات القربى.

رابعا: محتوى العلاقات الاجتماعية:

مما تقدم يمكننا أن نستنتج الخطل النظرى والامبريقى الذى يذهب إلى ان الشبكات الاجتماعية تعدو حقا متجانسة، وأن العلاقات الفرديــــه التى تتكون منها تصبح قادرة على الحركة للمساعدة فى وقت الحاجــــة. إن هذا الميل يتناول كل الحلقات الموجودة فى الشبكه على انها متكافئــه وشائعة ومفهومه، وتعتمد بشكل أساسى على أن الخيوط فى هذه الشبكه تتشابه ماديا. ولكن يجدر أن نشير هنا إلى أن هــذا الموقــف عنــد أى تحليل إجتماعى يمثل مشكله إذ تفشل الشبكة فـــى أن تولــد تفســيرات مناسبة لظاهرة اجتماعية معينة، لأن هذا إلى حد ما ينتج عن ميل معظم الدراسات لتجاهل المحتوى، وافتراضها عند تحليلها لكيان الشـــبكة أن هناك تكافؤ بين المحتويات.

بالمثل أنه عند خلق إستراتيجيات مناسبة لتبنـــى الرعايـــة غـــير الرسمية، فإنه من الضرورى أن نتفهم التنظيم والمحتوى لأنواع مختلفة من العلاقات، إذ أنه فى مثل هذه الحالة نكون قادرين على تقويم أشــكال محددة للمساعدة غير الرسمية. ومن الناحية العملية، فإن كل فرد مـــن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يحاولون تنميه شبكات المســـاعدة غـــير الرسميه لمجموعه من العملاء، فإنهم غالبا ما يطلقون الإحكام التى تأتى وفقا لجهودهم لمفاهيم غير صحيحه بشأن طبيعة والتزامات العلاقـــات الاجتماعية. وإذا كان ما سبق هو الحادث على الصعيد الاجتماعى، فإنه أيضا ما يخالف ما هو قائم على صعيد السياسة، إذ نجد أن ثمة إعترافـا

ضئيلا نتيجة لاختلاف القوه، وتباين العلاقات لتقديم رعاية موضوعيه وناجحة فى تحقيق التساند الاجتماعى. وأحرى بنا أن نوضح هنا، أنه إذا كنا فى صدد إقامة أى علاقة، فإن الافراد غالبا ما يحافظون عليها لتحقيق قدرا من الاندماج فى شبكه الرعاية غير الرسمية. ويحق لنا فى هذا الصدد أن نقول ونحن فى خاتمة هذا الجزء أن الوضع ليس بهذه البساطة فى العلاقات الاجتماعية المعقدة، وذلك ما سوف نوضحه فى الدراسات التى حاولت أن تتصدى للعلاقات الاجتماعية العادية، ومحتوى العلاقات غير الرسمية المختلفة، وكذا فى روابط الصداقة والجوار التى تشير دائما إلى انها ليست كافيه لتقديم الرعاية التى نتخيلها.

خامسا: الجيرة أو رابطه الجوار:

أن ولوج الجيرة أو رابطه الجوار فى شبكات الرعاية غير الرسمية تعد أحد الاستراتيجيات الواضحة فى تقديم الرعاية الاجتماعية. وبيد أن الدراسات والبحوث الامبريقية المتصلة بالجيرة فى المجتمعات المحلية تشير إلى ان ذلك نادرا ما يحدث من الناحيه العملية، خاصة إذا ما إستثنينا الأقارب الذين يتصادف إقامتهم فى الجوار. فإن الصورة السائدة لعلاقات الجيرة فى المجتمع المعاصر لا تشمل عنصر الرعاية، وإنما يمكن إعتبارها صداقة عن بعد، أى أن معظم الناس يهدفون دون النجاح فى كل الأحوال إلى الإبقاء على علاقات الود مع الناس الذين يعيشون بالقرب منهم، لكن فى الوقت عينه

لا يسعون إلى الاختلاط بهم بطريقه وشيجه، إذ أن هناك احتمالا كبيرا للمضايقة والصراع فيما بينهم. بالمثل فإن معظم الناس يقدرون قيمه الخصوصية وينبذون تدخل الجيران فى شئون حياتهم وتقييد حريه حركتهم وحياتهم. إن الذى ينادى به فى هذا الإطار هو تبادل الاحترام ووضع مسافة بين الجيران، والتدريب على السيطرة على مثل هذا السلوك، ذلك الذى ينفى وجود توتر ا فى العلاقات.

إنه فى إطار هذا النمط من أنماط الحياة اليومية ينتج كثيرا من ألوان التعاون النشط بين جيران معينين، ذلك الذى يتوضح فى تعاونهم فى أمور بسيطة مثل حمل بعض النفايات أو المشتريات، أو السماح بقيام بعض الأفراد بإصلاح بعض الأشياء فى داخل المنزل،او حراسه المسكن أثناء غياب أفراده، أو المعاونة فى رى نباتات الزينة أثناء قضاء الإجازات ..... الخ. ولما كانت مثل هذه الخدمات من النوع البسيط، فمن السهل تبادلها شريطه عدم التدخل العميق وغير المريح فى حياه الآخرين، أو عدم تدشين ارتباط اجتماعي قوى يؤدى إلى التواصل الاجتماعي وقيام الروابط الاجتماعية.

على أيه حال، وباستثناء هذه القلة الذين يصبحون أصدقاء فإن جوهر الجيرة الجيدة يكمن فى الإبقاء على التوتر بين التعاون والخصوصية، والمساعدة وعدم التدخل فى شئون الغير، وبين الصداقة والإبقاء على مساحة من الخصوصية. لهذا فإن التنظيم السائد للجيرة لا يبدو مناسبا لتقديم نوع من التأييد لنماذج شبكات الرعاية غير الرسمية.

إن الرعاية المستقرة ليست امتداد العلاقات الجيرة، وإنما هى نوعا من كسر الخط الروتينى الذى يمكن أن يخلق اعتمادا اكبر وتقليلا للخصوصية، وبالطبع اعترافا عاما بمشاكل الأفراد الخاصة. إنه عندما يرغب الأفراد فى الدخول فى علاقات خاصة مع الأفراد خاصة حينما يرغبون فى تقديم المساعدة للجيران، فإنه من الناحية العملية نادرا ما يحدث ذلك، علاوة أن مسألة الوضع الاجتماعى غالبا ما يضع نمطا لتفاعل الجيرة. إن ذلك هو ما أوضحه " بينكر" Pinker، حينما اقترح أن جزء من عملاء الخدمة الاجتماعية سوف ينظر اليهم على انهم غير محترمين من جانب جيرانهم، ويصبحوا موصومين بدلا من اعتبارهم جديرين بالمساعدة. إن مثل هذه الأشياء سوف تجعل كل فرد غير مستعد لتلقى المساعدة من جاره، إلا إذا كان هناك أساس للتضامن يتفوق فى تعبيراته على مفهوم الجيرة. والواقع أن ذلك لا ينسحب على كل المساعدات، إذ يخرج من حساباتها مسائل الخدمات الخاصة التى تقدم لكبار السن الذين لا يستطيعون الاضطلاع بكل الأعمال، ويقبلون بتقديم مساعدات الآخرين لهم.

إن مثل ذلك يعد هنا صورا من الرعاية الشخصية، تلك التى تسبب مشاكل عديدة حيث أنها تحتوى على درجه من التدخل فى الخيلة الشخصية التى تقع خارج القواعد الطبيعية أو المعتادة لعلاقات الجوار. إن مثل هذه المساعدة التى تقدم تكون بين الناس الذين تتوثق بينهم علاقات الجيرة بطريقة محدودة. ويجدر أن نشير هنا إلى أنه كلما

ازدادت المساعدة غير الرسمية التى يتلقاها المسن من الأســـرة ومـــن الآخرين، كلما قل احتمال اشتراك الآخرين فى تقديم الرعاية، حيث انهم لا يقفون منتظرين إلى ان تتاح لهم فرصة التدخل لتقديم الرعاية. نتيجـه لهذا فإن أشكال الرعاية غير الرسمية التى تضم جيرانا، وأيضا تضـــم رجال الرعاية الآخرون، نادرا ما يقدمون الخدمـــة بطريقـة مباشـــرة وصريحة بالصورة التى ترسمها سياسة المبادرة.

سادسا: الأصدقاء

ربما يبدو ان الأصدقاء مناسبون اكثر من غيرهم فى إطار تقديـم المساعدة باعتبارهم جزءا من شبكات الرعاية المؤثرة. إن هذا ما يؤكـد عليه تقرير "باركلى" .Parclay وبالرغم من تأكيد التقرير على ذلك، إلا أن الدليل عليه يكون ضعيفا خاصة إذا ما لجأنا إلى الدراسات الســـابقة التى تمت فى هذا الصدد. إن الصداقة ليست صعبه الفهم، ولكن إذا مـــا تناولنا الطريقة التى من خلالها تنظم الصداقة، فإن صعوبة الفهم تتبدى بوضوح. إننا هنا سوف ننحى جانبا الصداقة التى تتم بشكل روتيـــنى، وتقوم ليس على أساس حميم، حيث تدخل فى جوانب المجاملـــة التـــى تحمل معنى وجدانيا فقط. إننا سوف نركز على الصداقة التى لا تـــهتم بأمور الآخر، أو حتى برفاهيتهم، أو بمعنى أخر، إننا سوف نركز علـــى الصداقة العابرة التى لا يحس فيه الفرد بمسألة إشباع احتياجات الآخـــر فى إطار العلاقات الاجتماعية.

وبغض النظر عما قدمناه قبل قليل فإن "باركر" Parker (١٩٨١) يرى أن هناك فرقا واضحا بين الاهتمام بشخص وبين رعايته. إن الصداقة تهتم ولا ترعى، لأنها لا تشبع حاجات الآخرين، وخاصة على أساس موضوعى، كما أنها ليست عادة عنصرا متأصلا فى النمط الروتينى للصداقة. إن ذلك يخالف الخطاب الفلسفى لقراءة مثل هذا النوع الذى يقوم على المساعدة التى تكون امتدادا للمبادئ القيميه لمفهوم الصداقة. إنه علينا فى هذا الإطار أن نفحص المواصفات الاجتماعية للصداقة العميقة، وفى ذلك ينبغى أن نركز على نقطه مهمة فى هذا الصدد ألا وهى، أن الأفراد الذين هم فى حاجة للرعاية والمساعدة غالبا ما يكون أصدقاؤهم الذين يمكن الاعتماد عليهم قليلى العدد، حيث يكونوا مستبعدين من التنظيمات الرسمية، وحتى من الظروف التى تعد مصدرا لتكوين الصداقة مثل محيط العمل والهيئات التطوعية وشغل أوقات الفراغ أو الجيرة .... الخ

ويمكننا هنا أن نشير إلى هؤلاء بأصحاب الإعاقة والعجز التى غالبا ما تفرض حياتهم اليوميه قيودا على تكوين روابط الصداقة. إن ما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضا على أولئك الذين يقومون بدور الرعاية الأولية الذين يشعرون أن رعايتهم لهذه الفئة من الناس تحد من فرص الارتباطات الاجتماعية مما يجعل دائرة صداقتهم محدودة للغاية. وبافتراض وجود بعض الصداقات، فإن ذلك يلقى بالشك على وجود مستوى مقبول لتقديم الرعاية.

وأمام كل ما سبق من محاذير، فإننا نود أن نشـير إلـى قضيـة أساسيه أيضا تتعلق بدرجة المساواة التـى تكمـن فـى قلـب معظـم الصداقات. فبجانب ميل الأصدقاء لشغل مواقف مشـابهة فـى الكيـان الاجتماعي، فإن الصداقات بوجه عام تتأسس على المساواة فى عمليـه التبادل. فإذا كان الأصدقاء يصنفون على أنهم متسـاويين أو متكـافئين اجتماعيا، فإن تنظيم الرابطة يؤكد على عمليه التبادل والتوازن المتبادل فى الخدمات، أو حتى فى عمل المعروف أو صنع الجميل الذى يتبادلـه الأصدقاء عبر الزمن. إن هذا التبادل عاده ما يـأخذ صـورة العفويـة (حسب الظروف)، حتى أن التوازن التقريبي للتبادل يبقى دون أسـاس واضح، أو يتم التفاوض عليه تفصيليا، خاصة فى إطار بعض الطقـوس التى تتسم بها مسائل الصداقة مثل دفع ثمن مشروبات للآخريـن كـل بدوره، او حتى تبادل الزيارات .... الخ

إن وجهة نظر إدماج الأصدقاء فى تقديم الرعاية غير الرسـمية تتمثل فى قضية هامة مفادها أن الصداقة بطبيعتها تقل قيمتها لأى سبب من الأسباب، خاصة إذا ما اختل ميزان المساواة والتكافؤ فـى التبـادل الذى تتأسس عليه العلاقة، وهذا بالضبط ما يتطلبه نموذج الرعاية لكـى يتحقق فى المجتمع المحلى. إن الأمر يستدعى من طرف واحـد مـن الصداقة أن يتلقى مساعدة ورعاية من الطرف الأخر. ولذلك على المدى الطويل يصبح فى موقف عاله على الطرف الأخر. وفـى مثـل هـذه الظروف يصبح عملية إعادة التوازن التى تحدد العلاقة بالغة الصعوبـة

وحتى الصداقة نفسها تصبح عرضة للتمزق. نتيجة لهذا فــإن معظـم الصداقات نتوقع أن تزول تدريجيا بغض النظر عن الإهتمــام والنيــة الطيبة والظاهرة بصدق فيما بينهم. إن ذلك يرجع إلى أن الصديق غـير قادر على التبادل بما لايشبع التفاعل حتــى لا يجعــل اعتمــاده علــى الصديق الأخر يبدو واضحا. ولكن ما أن يمضى الوقت نجد أنــه فــى معظم الصداقات لا يبقى الصديق المتميز على الصداقة بســبب الجــهد الفائق الذى ينفقة فى تلبية متطلبات الصداقة التى قد تكون فــى بعــض الأحيان أمرا مبالغا فيه.

وفى مثل هذه الحالات باستثناء الحالات القوية تكون الصداقــات عرضة للتصدع أو بمفهوم سيولوجى أى أقل فعالية ولا يمكن أن يصدق عليها القول بأنها حميمة. أننا فى حل أن ندخل فى جدل لا طائل منــه ونقرر أن الصداقات لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقــدم مســاندة حقيقية أو رعاية الأطراف لبعضهم البعض، بل العكس يصدق، إذ أحيانا نرى صداقة حقيقية بالمعنى الواسع حيث نجد الرعاية والتساند الكــامل من قبل الأصدقاء. و حيث أن هذا هو الواقع فى أفكارنا اليومية لمعنــى الصداقة، إلا أنه يصعب إستمرارة على المدى الطويل لأن تقديم الرعاية يحمل معنى واسعا لعملية التكافؤ والمساواة التى تشكل المبدأ الأساســى الذى تقوم علية الصداقة. بقول أخر إذا كانت الصداقة تتأسس وفق مبـدأ التكافؤ أو المساواة، فإن الصداقة التى أشرنا إليها والتــى تقــوم علــى أساس إعتماد طرف على أخر فى كل شيىء فإنها سوف يقضى عليــها

على المدى الطويل، وذلك لأن النظام الإجتماعى لمعظم الصداقـــات لا يشجع الرعاية الموضوعية أو المنطقية لمفهوم الحماية، حيث من خلاله سوف تتحطم قوانين التوازن المتبادل الكامل فى آتون هذه العلاقة. أنـــه بالرغم أن معظم الأصدقاء يرغبون فى تقديم يد المساعدة إلى بعضـــهم البعض، إلا أنه مثل هذه الصداقات سوف تفنى إذا ما استمرت الحاجـــة لوقت طويل.

سابعا: الأقارب

إذا كانت علاقات الأصدقاء والجيرة غير مؤهلة لتقديم أيه مساعدة مستقرة وطويلة الأمد، فإن علاقات الأقارب قد تكون أكـــثر صلاحيـــة ومناسبة حيث وجود صلة القربى والدم التى من شأنها أن تولد تماســـكا حقيقيا بين الأفراد. ولكن ثمة تساؤل فى هذا الإطار هو: هل يجوز ذلك ويتسم بالاستمرار الطويل؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يتسم بـــالنفى خاصة إذا ما وضعنا فى أذهاننا أن علاقات القربـــى والـــدم لا تتســـم بالتجانس والالتزام الأخلاقى والشعور بالمسئولية تجاه الأقرباء.

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا ليس من عندياتنا وإنما أقر به "بارسونز" Parsons عندما أصاب وذهب إلى أن الخصـــائص المميزة للقرابة هى العزلة، وهى الخصائص التى تتضح بشـــكل جلـــى فيما يسمى بعائلة الزوجين، ذلك النمط المتكرر فى المجتمعات الصناعية والذى لا يفرض نوعا من الالتزامات الممتدة نحو القربى خاصة فـــى إطار نطاق الأسرة الضيقة. فإذا كان مفهوم عائلة الزوجين يفسر وفـــق

إصطلاح واسع لكى يضع فى أضمومتـــها كـــل الأقـــارب الأساســـين المتصلين بالدم والعصب كالوالدين والأخوة، فلا نجد إعتراضا على مثل هذا المفهوم، إنما القرابة الثانوية التى يدخل فـــى إطارهـــا أولاد العـــم والخال إلخ، فإنها تبتعد عن هذا المفهوم، حيث أن هـــؤلاء متبـــاعدين وأخبارهم يصعب الحصول عليها.

وحيث أن الرعاية غير الرسمية يمكن أن تلتصق بـــالنوع الأول، فإن النوع الثانى لا يمكن أن يتفق مع مبادىء وأصول هـــذه الرعايـــة، حيث يضعف عملية الإحترام والرعاية الموضوعية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى طبيعة العلاقات السطحية التى تدغدغ كل محاولات الرعايـــة طويلة الأجل. ولا يعنى كلامنا هذا أنه ينسحب على كل الحالات، إذ أن هناك استثناءات حيث يقوم الوسطاء من الأقارب بمثل هذه الرعاية على الدوام. إن هذا المثل ينطبق على الصغار الذين يقومون برعاية أقاربـــهم (صغير يرعى جدة أو عمه ... إلخ)، أو ذلك النمط الذى يسود بيـــن الأقليات.

إن قواعد القرابة الأساسية تحمل تركيبة متباينة فهى بشكل دورى تتضمن نوعا من الالتزام النشط طويل الأجل، ذلك الذى يعنى بطبيعـــة الحال تقديم المساندة من أجل رفاهية ومساعدة البعض للاخرين. إن مثل هذا الإلتزام يعد نتاجا طبيعا لرابطة الدم التى تتواجد فى نمط القرابة من الدرجة الاولى. ويجدر أن تشير هنا أن ثمة اعتبـــارين يحميـــان هـــذه العلاقة هما:

الأول: أن هذه العلاقات تدوم بغض النظر عن التغيرات التى يمكن أن تطرأ على ظروف أحد الطرفين أو على المستوى الفعلى للاتصال الإجتماعى

ثانيا: أن إحساس الفرد بالأمان على المدى الطويل لا يجعله يشعر بالضغط قصير المدى كما هو الحال فى حالات القرابة.

أنه وفق الاعتبارين السابقين، فإن المدى الإلتزامات الأخلاقية التى تترجم علاقات القربى من الدرجة الأولى بهدف رعاية البعض، دائما ما تفسر إلى رعاية نشطة تعتمد على ظروف محددة ترضى الطرفين، وعلى التنافس المنزلى والمسئولية الأخرى بالرعاية. إن الالتزام الأكبر عادة ما يكون بين الوالدين والأطفال وبلا شك نجد أن المكونات الأساسية للرعاية الأسرية موجودة فى إتجاهات مختلفة وعلى مراحل فى الحياة العائلية. وبوجة عام، فإن طبيعة روابط القربى من الدرجة الأولى تمثل إهتماما إيجابيا، وهذا ما نراه معاكسا لدى الروابط الأخرى التى يمكن أن نطلق عليها بالاهتمامات الثانوية. وحيث أن النوع الأول تفرضه مبادىء رسمية تحكم نوع العلاقة، فأن النوع الأخر تقر به الظروف الطارئة التى تنتج حاجة الناس إلى رعاية رسمية وغير رسمية.

وإذا كنا نطلق هنا على روابط القربى المباشرة بالاهتمامات الإيجابية، فإن الأسس التى تنطبق على هذا النوع من الناحية العملية تتأسس على الرعاية النشطة التى تتضمنها، تلك التى تراها فى تأثيرها

على النساء أكثر من الرجال، نتيجة للتفرقة الطبيعة فى المسئوليات داخل الأسرة. وبإستثناء الرعاية التى تقدم للزوجين، فإن العبئ الأكبر يقع على عاتق الأمهات والأخوات الذين يقومون بتقديمهم المساعدة لذويهم من الأمهات والأقارب. إن هذا المفهوم الحديث الذى طرحناه عن الرعاية العائلية يكتنفه الغموض مثلما يغلف الغموض مفهوم رعاية المجتمع المحلى. إن الرعاية لا تتم من خلال المجتمعات المحلية و العائلات، مثلما لا تتم من خلال الأناث الذين تقل فرصهم الاقتصادية والاجتماعية فى تغذية هذه المساعدات، لذا يصبح مفهوم المساعدات العائلية ضربا من الخيال المحض.

وحيث أننا نصف المساعدات العائلية بالخيال، فإن ذلك يرجع إلى طبيعة التحولات المادية التى أصابت وستصيب قيم وثقافة المجتمعات. وإذا كانت هناك من الدراسات والبحوث التىلا تروج لمفهوم المساعدات من خلال الأقارب والعائلة، فإن هذا البحوث يغيب عنها كم التحولات السريعة التى غيرت من جلد وتركيبة القيم والثقافة المجتمعية. فإذا كانت تعول اليوم على قيام الأقارب بهذه المساعدات أو الرعاية، فإنه فى الغد القريب سوف تبتعد مثل هذه القيم عن فهمنا الصحيح، لأن من سيقوم اليوم بإمداد الرعاية سوف يحتاج مثل هذه الرعاية فى الوقت الذى سوف تكون مثل هذه الأفكار والقيم قد مضى عليها الزمن. إنه بمقتضى هذا التحول سوف تكون كل أمور الرعاية قد اندثرت أو تحولت إلى شيء أخر

يبقى لنا قضية أخرى فى هذا الصدد نود أن نشدد عليه وهـــى أن أمور الرعاية لا تنشر بقدر متساو على صعيد شبكة القرابة المباشــــرة والتى يقع العبء الأكبر فيها على أفراد معينة وخاصة النساء، ولكـــن غالبا ما يؤدى القائم بالرعاية قسطا منها وليس كلها، خاصــــة إذا مـــا حسبنا أن هناك آخرين يقدمون القسط الأخر منهما. أنه وفق ذلك يمكــن القول أن القرابة المباشرة المرتبطة بصلة الدم لاتولد بالأساس شبكة من القائمين على الرعاية، إذ ينفرد منها بعض الأشخاص بتقديــم الرعايـــة وليس كل المنخرطين فى شبكة الرعاية، ويغيب فى الوقت عينة أفـــراد آخرين.

خاتمة:

مما سبق يتضح لنا أن المناقشة هنا تمت بشكل عــــام، وهــذا لا ينطبق فقط على التطبيقات الرحبة للعلاقات، ولكن ينطبق بالأساس على مفهوم الرعاية كله. فحيث أن حاجات الأفراد تتباين، فــــإن العلاقـــات الخاصة التى تنشأ مع الآخرين تتباين هى الأخرى. ولكن إذا ما وضعنا فى لاعتبار أسس هذه العلاقات فى إطار المفاهيم العامة، فأن ذلك سوف يقرر لنا بسهولة السياسات العامة المرتبطة بذلك. إنه فى نهاية الأمــر- ومن كل ما سبق- نستطيع أن نصل إلى أن معظم هــــذه العلاقـــات لا تتضمن فى العادة رعاية مقبولة سواء من حيث الحجم أو مـــــن حيــث الاستمرار الطويل، و أن العمل على إيجاد رعاية داخل إطارها محكــوم عليه بالفشل على المدى الطويل، خاصة أن ذلك يتطلب تعديلا جذريـــا

فى أسس التبادل. أن العلاقات التى تتم بشكل مستمر أو دورى فى هــذا الإطار، وتتواجد بين غالبية الناس بصورة طبيعيـــة، وهـــى الرعايـــة العائلية بين الأقارب وخاصة التى يضطلع بها الإناث وحسب، تلك التى يمكن أن نطلق عليها بالرعاية غير الرسمية. ولا يعنى كلامنا هنـــا أن الأقارب وحسب هم الذين يتصفون بخصائص معينة حتـــى يســتطيعوا الوفاء بهذا الدور، وإنما فشل العلاقات الأخرى هى التى تقـــف موقفـــا معاندا من استمرار الرعاية غير الرسمية.

إن تنظيم العلاقات غير الرسمية التى نمت وتطورت فى الماضى ونجحت فى إشباع الإحتياجات فى داخل المجتمعات تؤكد على حقيقـــة لامراء فيها مؤداها أن ما يتم أو تم بالأمس، لا يستطيع إعادته اليوم. إنه يصبح من الصعوبة بمكان أن يتم تعديل عملية إشباع الإحتياجات وفقـــا لتعديل الخصائص الإجتماعية والثقافية والقيمية للقائمين على الرعايـــة الإجتماعية. أنه من الخطأ أن يتصور أنه من السهوله بمكان أن نعيـــد إنتاج سلسلة من الروابط التى يمكنها أن تقوم برعاية ممتدة، ناهيك عـن تعديل صور العلاقات القائمة فى داخل شبكات الرعاية.

وحيث أن المناقشات السابقة تبدو مقبولة وصحيحة، فأن مهمـــة الأخصائيين الاجتماعيين ستكون صعبة للغايـــة لإنجـــاز كـــل أنـــواع التوصيات التى ترى ضرورة إدماج الرعاية الرسمية وغير الرســـمية التى ذكرها تقرير "باركلى" Barcley وكل الوثائق الأخرى التى سارت حذوه. فإذا ما تركنا جانبا المشاكل الأخرى والعديدة المرتبطة بإدمـــاج

الخدمات الرسمية وغير الرسمية، فتصبح أية محاولة فى التـــأثير فـــى شبكات الجيرة والأصدقاء والأقارب وتشجيع عمليات المساعدة والرعاية لن تجد إلا حائطا سدا نتيجة لوجود الشبكات الطبيعية، ناهيك عـــن أن المطلب الأضافى للرعاية فى غياب عامل التبادليـــة سـيكون مناقضـا لطبيعتهم. إن مثل هذه المناقشات لا تعنى أن الاخصائيين الاجتمـاعيين لا يجب أن يلتفتوا إلى إمكانية تنشيط فعالية الرعاية غير الرسمية، بـل ما نعنيه أنهم فى حاجة إلى أن يكونوا أكثر وضوحا مما حواه تقريـــر "باركلى" Barcley بشأن قدراتهم على تحقيق هذه الرعاية.

وبالمثل فإذا كان الأخصائيون الاجتماعيون يسعون إلـــى خلـق علاقات جديدة تساعد الأفراد والأسر للتكيـــف بصـــورة أفضـل مـــع مشاكلهم، فإن إمكانية تبادل هذه العلاقات سيكون من الصعـــب جـدا، خاصة فى ظل غياب أى أساس من العلاقات التى تتســـم بالتكـافؤ أو التبادلية. إن نجاح الأخصائيين الاجتماعيين فى هذا الشأن لن يتـأتى إلا بخلق نوع من التضامن غير الرسمى مع الناس الذين يقعون فى ظروف مشابهة ويتعرضون لنفس المشاكل.

إننا ننهى الحديث فى هذا الفصل، بأنه وفق كل ما تقـدم يتعيـن على واضعى السياسات الاجتماعية التى تهدف إلى تشـــجيع وتسـهيل ممارسات معينة، أن تضع نصب أعينها طبيعة المجتمع القائم، فضـــلا عن الوقوف على النشاط الاجتماعى المناسب، وآليات تحقيق ذلك. إذا ما أردوا الحصول على إنجازات وجنى الثمار.

المراجع

أولاً: مراجع المقدمة:

١- أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقديـــة، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١.

٢- أندريه أكون "علم الاجتماع"، فى: مجموعة من المؤلفين، فلسـفة العلوم من ١٨٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الــرازق الأصفر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤.

٣- السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقديـــة، مطـابع سـجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢.

٤- اليكس انكلس، ما السوسيولوجية: مدخل إلى العلم والمهنة،وزارة الثقافة، سوريا،١٩٩٦.

٥- بيان أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفـر، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء.

٦- جون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفى شتروى إلى ديـدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العـــدد ٢٠٦، الكويــت ١٩٩٦.

٧- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى: دراسة لأعمال تـــالكوت بارسونز، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وأحمـــد زايـد، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١.

٨- جيوفانى بوسينو، نقد المعرفة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥.

٩- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.

١٠- زينب شاهين، الأثنوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.

١١- عبد العزيز مختار، طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٢- على جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٣- على ليلة، "المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر"، فى: ندوة اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٠.

١٤- محمد عاطف غيث، دراسات فى تاريخ التفكير واتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥.

١٥- محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د.ت.

١٦- نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابتس، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.

18- Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and kegan poul, London, 1981.

19- Merton R., Social Theory and Social Structure, free press, New York.

20- O'conioure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning Practioners, British Journal of Social Work, No. 16.

21- Pyne M., Modern Social Work Theory: A critical introduction, Macmillan press, London, 1991.

22- Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; Free Press, New York, 1969.

23- Shutz A. and Luckman T., The Structure of the world, Northwestern Univ. Press, Evanston, 1973.

24- Wolf R., "Phenomenology and Sociology", in:Bottomore: T. and Nisbet R., (eds.) A History of sociological Analysis, Heinenmann, London, 1978.

ثانيا: مراجع الكتاب:

Abrams, P. (1977) community care: Some research problems and priorities, Policy and Politics 6: 125-51.

Abrams, P. (1980) "Social change, social networks and neighborhood care", Social Work Service 22: 12-23.

Adams, B.N. (1967) "Interaction theory and the social network", Sociometry 30: 50-9.

Adams, M.L. (1989) "There's no place like home: on the place of identity in feminist politics", Feminist Review 31, spring: 22-23.

Althusser, L. (1971) "Ideology and ideological state apparatuses", in L. Althusser Lenin and Philosophy, London : New Books.

Anderson, R. and Bury , M. (eds) (1988) Living with Chronic Illness. London : Unwin Hyman.

Armstrong, P. (1980) "Servicing the professions : spurious legitimacy in the development of vocational training" , paper given at British Sociological Association Annual conference, Lancaster, March.

Baker, R. (1983) "Is there a future for integrated practice?Obstacles to its development in practice and in education ", Issues in Social Work Education 3 (1) : 3-16.

Bamford, T. (1984) Chair of British Association of Social Workers, quoted in N. Murray, "Two into one won't go: or will it?", Community Care 10 May : 21.

Barbour, R.S. (1985) "Dealing with the transituational demands of professional socialisation", Sociological Review 33 (3): 495-531.

Barclay Report (1982) National Institute for Social Work Training Social Workers: Their Role and Tasks, London : Bedford Square Press.

Barnes, B. (1977) Interests and the Growth of Knowledge, Lonon : Routledge & Kegan Paul.

Barnes, B. (1985) About Science, Oxford : Blackwell.

Bartlett, H. (1970) The Common Base of Social Work Practice, Washington, DC: National Association of Social Workers.

BASW (1977) The Social Work Task : BASW Working Party Report, Birmingham : British Association of Social Workers.

Bateson, G., Jackson, D., Haley, J., and Weakland, J. (1956) "Towards a theory of schizophrenia ", Behavioural Seience 1.

Becker, H. (1968) "Social observation and case studies " , in D. Sills (ed.) International Encyclopedia of the Social Sciences Vol. 11, New Yourk: Macmillan and the Free Press, pp. 232 – 8.

Behlmer, G.K. (1982) Child Abuse and Moral Reform in England 1870 – 1908, Stanford: Stanford University Press.

Bell, C. and Newby, H. (1971) Community Studies, London: Allen & Unwin.

Bendix, R. (1984) Force, Fate and Freedom: On Historical Sociology, Berkeley : University and California Press.

Beresfor, P. and Croft, S. (1984) "Welfare pluralism : the new face of Fabianism", Critical Social Policy 19: 19-39.

Berger, P. and Kellner, H. (1982) Sociology Reinterpreted, Harmondsworth, Middx: Penguin.

Berger, P. and Luckmann, t. (1967) The Social Construcion of Reality, Harmondsworth, Middx : Penguin.

Berry, J. (1975) Daily Experience in Residential Life, London: Routledge & Kegan Paul.

Bogner, A. (1986) "The structure of social processes : a commentary on the sociology of Norbert Elias", sociology 20 (3) : 387-411.

Bolger, S., Corrigan, P., Docking, J., and Frost, N. (1981) Towards Socialist Welfare Work , London and Basingstoke, Hants : Macmillan.

Boswell, G. (1985) Care, Control and Accountability in the Probation Service, Norwich: UEA Social Work Monographs.

Brook, E. and Davis, A. (1985) Women, the Family and Social Work, London : Tavistock.

Brown, H. and Alcoe, J. (1987) "Lifestyles : an approach to training staff in normalisation principles ", Social Work Education 6 (3) : 21-2.

Brown, P., Hadley, R., and White, K.J. (1982) "A case for neighbourhood-based social work and social services" , in Barclay. Report, Social Workers : Their Role and Tasks, Appendix A, London: Bedford Square Press.

Bryant, G.A. (1976) Sociology in Action: A Critique of Selected Conceptions of the Cocial Role of the Sociologist, London: Routledge & Kegan Paul.

Bryant, G.A. (1989) "Towards post-empirical sociological theorising", British Journal of Sociology 40 (2) : 319-27.

Bulmer, M. (1985) "The rejuvenation of community studies? Neighbours, networks and policy", Sociological Review 33 (3) : 430 – 48.

Bulmer, M. (1986) Neighbours: The Work of Philipb Abrams, Cambridge: Cambridge University Press.

Bulmer, M. (1987) The Social Basis of Community Care, London: Allen & Unwin.

Burns, T.R. (1986) Actors, transactions and social structure", in U. Himmelstrand (ed.) The Social Reproduction of Organisation and Culture, London : Sage.

Burrell, G. and Morgan, G. (1979) Sociological Paradigms and Organisational Analysis : Elements of the Sociology of Corporate Life, London : Heinemann.

Callon, M. (1986) "Some elements of a sociology of translation: domestication of the scallops and the fishermen of St. Brieuc Bay' , in J.

Law (ed.) Power, Action and Belief: A New Sociology of Knowledge? London: Routledge & Kegan Paul.

Callon, M. and Latour, B. (1981) "Unscrewing the big Leviathan : how avtors macro-structure reality and how sociologists help them to do so', in K. Knorr-Cetina and A.V. Cicourel (eds) Advances in Social . Theory and Methodology: Towards on Integration of Micro-and Macro-sociologies, London : Routleage & Kegan Paul.

Calnan, M. (1987) Health and Illness : The Lay Perspective, London and New York: : Tavistock.

Campbell, A. (1971) "Aspects of personal independence of mentally subnormal and severely subnormal adults in hospitals and local authority hostels" , International Journal of Social Psychiatry 17 (4) : 305 –10.

Campbell, B. (1988) Unofficiul Secrets : Child Sexual Abuse : the Cleveland Case, London: Virageo.

Carby, H. (1982) "Wnite woman listen! Black feminism and the boundaries of sisterhood" in Centre for Contemporary and Cultural Studies The Empire Strikes Back, London : Hutchinson.

Carew , R, (1979) "The place of knowledge in social work", British Journal of Social Work 9 (3): 349-64.

Clark, M. (1982) "Where is the community which cares?", British Journal of Social Work 12: 453 – 69.

Clarke , J. (1979) "Critical sociology and radical social work: problems of theory and practice " , in N. Parry, M. Rustin, and C. Satyamuri (eds) Social Work, Welfare, and the State, London : Edward Arnold.

Cohen, P. (1972) Modern Social Theory, London : Heinemann.

Cohen, S. (1975) "It's all right for you to talk : political and sociological manifestos for social action", in R. Bailey and M. Brake (eds) Radical Social Work, London: Edward Arnold.

Cohen, S. (1980) Folk Devils and Moral Panics, 2nd edition, Oxford: Martin Robertson.

Cohen, S. (1985) Visions of Social Control, Cambridge : Polity Press.

Cohen, S. and Scull, A. (eds) (1983) Social Control and the State, Oxford: Martin Robertson.

Cohen, S. and Scull, A. (1983) "Social control in history and sociology", in s. Cohen and A. Scull (eds) Social Control and the State, Oxford: Martin Robertson.

Cole, J.R. (1970) "Patterns of intellectual influence in scientific research", Sociology of Education 43:377-403.

Collett, S.J. (1989) "women before the coursts: probation practice and criminal justice",

unpublished MA (Econ.) dissertation, University of Manchester.

Cooley, C. (1902) Human Nature and the Social Order, New York : Charles Scribner.

Corby, B. (1986) "After The Beckford Inquiry" , Community Care 594: 18-19.

Corby, B. (1987) Working with Child Abuse, Milton Keynes : Open University Press.

Corrigan, P. and Leonard, P. (1978) Social Work Practice Under Capitalism, London : Macmillan.

Craib, I. (1984) Modern Social Theory from Parsohns to Habermas, Brighton : Wheatsheaf.

Crow, G. and Allan, G. (1990) "Constructing the domestic sphere: the emergence of the modern home in post – war Britain", in H. Corr and L. Jamieson (eds) The Politics of Everyday Life, London: Macmillan.

Culler, J. (1975) Structuralist Poetics, London: Routledge & Kegan Paul.Cypher, J. (1983) "Introduction", in Social Work Today The Concise Barclay: A Digest and Commentary, Birmingham: Social Work Today Publications.

Dahrendorf, R. (1968) Essays in the Theory of Society, London : Routledge & Kegan Paul.

David, J. (1983) "Walsall and decentralisation", Critical Social Policy 7: 75-9.

Davies, B. (1982) "Towards a personalist framework for "radical " social work education", in R. Bailey and P. Lee (eds) Theory and

Practice in Social Work, Oxford : Blackwell.

Davies, M. (1974) "Social inquiry for the courts", British Jornal of Criminology 14:18-33.

Davies , M. (1981) "Social work, the state and the university", British Journal of Social Work 11 (3) : 275 – 88.

Davies, M. (1983), "Questions to be asked", in T. Philpott (ed.) A New Direction for Social Work? The Barclay Report and its Implications, London : Community Care/IPC Business Press.

Davies, M. (1985) The Essential Social Worker, 2nd edition, Aldershot, Hants : Gower.

Day, P. (1981) Social Work and Social Control, London : Tavistock.

Day, P. (1985) "An interview : constructing reality", British Journal of Social 15: 487-99.

Day, P. (1987) Sociology in Social Work Practice, London and Basingstoke, Hants : Macmillan.

Deacon, B. (1981) "Social Administration, social policy, and socialism", Critical Social Policy 1 (1) : 43-66.Dreifus, C. (1973) Woman's Fate : Raps From a Feminist Consciousness – Raising Group, New York : Bantam.

Duster, T. (1981) "Intermediate steps between micro and macro-integration: the case of screening for inherited disorders', in K. Knorr-Cetina and A.V. Cicourel (eds)

Advances in Social Theory and Methodology : Towards an Integration of Micro-and Macro-Sociologies, London : routledge & Kegan Paul.

Eckstein, H. (1970) "Case study and theory in political science" , in F. Greenstein and N. Polsby (eds) The Handbook of Political Science : Strategies of Inquiry Vol. 7, London : Addison – Wesley.

Edwards, J. (1981) "Subjectivist approaches to the study of social policy making , Jornal of Social Policy 10 (3) : 289 – 310.

Ehrenreich, B. and Ehrenreich, J. (1979), The professional – managerial class in P. Walker (ed.) Between Labour and Capital, Sussex : Harvester Press.

Elster, J. (1985) Making Sense of Marx, Cambridge: Cambridge University Press.

Epstein , N.B. and Bishop, D.S. (1981) "Problem – centred systems therapy of the family", in A.S. Gurman and D.P. Kniskern (es) Handbook of Family Therapy, New York : Brunner / Mazel.

Foucalult, M. (1972) The Birth of the Clinic, London : Tavistock.

Foucault, M. (1975) Discipline and Punish, Harmondsworth, Middx: Penguin.

Freidson, e. (1983) "The theory of professions", in R. Dingwall and P. Lewis (eds) The Sociology of Profession, London and Basingstoke, Hants: Macmillan.

Freidson, E. (1986) Prefessional Powers, Chicago: University of Chicago Press.

Friedrichs, R.W. (1970) A Sociology of Sociology, Toronto: collier – Macmillan.

Garbarihno, J. and Gilliam, G. (1980) Understanding Abusive Families, Cambridge, Mass : Lexington Books.

Garfinkel, H. (1967) "Good organizational reasons for "bad" clinic records", in H. Garfinkel Studies in Ethnomethodology, Englewood Cliffs, NJ: Prentice – Hall.

Garfinkel, H. and Sacks, H. (1970) "On the formal structures of practical actions" , in J. Macknney and E. Tirakion (eds) Theoretical Sociology, New York : Appleton Century Crofts.

Garland, D. and Young, P. (des) (1989) The Power to Punish, Aldershot, Hants : Gower.

Geetrz, C. (1979) "From the native's point of view on the nature of anthropological understanding" , in P. Rainbow and W.M. Sullivan (eds) Interpretive Social Science : A reader, Berkeley, Ca: University of California Press, cited in M. Reed (1985) Redirections in Organisational Theory, London : Tavistock, p. 145.

Giddens, A. (1976) New Rules of Sociological Method, London : Hutchinson.

Giddens, A. (1982) Profiles and Critiques in Social Theory, London and Basingstoke, Hants : Macmillan.

Giddens, A. (1984) The Constitution of Society, Cambridge : Polity Press.

Gilbert, G. and Mulkay, M. (1984) Opening Pandora's Box, Cambridge: Cambridge University Press.

Gilbert, G.N. and Specht, H. (1977) " The incomplete profession", in H. Specht and A. Vickery (eds) Integrating Social Work Methods, London : Allen & Unwin.

Glaser. B. and Strauss, A. (1964) "Awareness contexts and social interaction, American Sociological Review 29: 669-79.

Glaser, B. and Strauss, A. (1967) The Discovery of Grounded Theory, London : Weidenfeld & Nicolson.

Glazer, N. (1988) The Limits of Social Policy, Cambridge, Mass : Harvard University Press.

Glucksmann, M. (1974) " The structuralism of Levi-Strauss and Althusser", in J. Rex (ed.) Approaches to Sociology, London : Routledge & Kegan Paul.

Goffman, e. (1961) Asylums, New York: Anchor Books.

Gordon , L. (1976) Women's Body, women , Right : A Social History of Birth Control in America, New York : Grossman.

Gough, I. (1979) the Political Economy of the Welfare State, London: Macmillan.

Greater London Council Women's Employment Group (GLC/WEG) (1986) London Women in the 1980s , London : GLC.

Greenwell , S. and Howard, B. (1986) "An exercise in collaboration" Issues in Social Work Education 6 (2): 129 – 36.

Greenwich, London Borough of (1987) A Child in Mind : the Report of the mission of Inquiry into the Circumstances surrounding the Death of noerley Carlile, London : Borough of Greenwich.

Griffiths Report (1988) community Care : Agenda for Action, London : HMSO.

Gress, G., Murphy, D., and Steiner, D. (1982) "Central issues in developing a scheme for specialisation in social work education", Issues in Social Work Education 2 (2) : 77-94.

Guru, S. (1987) "An Asian women's refuge", in S. Ahmed, J. Cheetham,and J. Small, Social Work and Black Children and their Families, London: Batsford.

Habermas, J. (1972) Knowledge and Human Interests, trans. J.J. Shapiro, London : Heinemann.

Hadley, R. and Hatch, R. (1981) Social Welfare and he Failure of the State : Centratised Social Services and Participatory Alternatives, London : Allen & Unwin.

Haines , J. (1975) Skills and Methods in Social Work London : constable.

Haines J. (1985) "Alternative frameworks for organising the social work syllabus', in R.J. Harris, M. Barker, P. Reading, M. Richards, and P. Youll (eds) Educating Social Workers, University of Leicester : Association of Teachers in Social Work Education.

Hardiker , P. (1977) "Social work ideologies in the probation service" British Journal of Social Work 7 (2) : 131 – 54.

Hardiker, P. and Webb, D. (1979) "Explaining deviant behaviour : te social context of "action " and "infraction" accounts in the probation service " , Sociology 13 (1) : 1-17.

Harre , R. (1981) "Philosophical aspects of the macro-micro problem" in K. Knorr – Centina and A.V. Cicourel (eds) Advances in Social Theory and Methodology : Towards an Integration of Micro- and macro-Sociologies, London: Routledge & Kegan Paul.

Harris, C.C. (1969) The Family, London : Allen & Unwin.

Harris, R.J. (1984) "CCETSW review of qualifying training", ATSWE Newsletter No 4 (February), University of Leicester : Association of Teachers in Social Work Education , pp. 4-10.

Heller, A. (1986) "The sociology of everyday life", in U. Himmelstrand (ed.) The Social

Reproduction of Organisation and Culture, London : Sage.

Heraud, B. (1970) Sociology and Social Work : Perspectives and Problems, Oxford : Pergamon.

Heraud, B. (1981) Training for Uncertainty : A Sociological Approach to Social work Education, London : Routledge & Kegan Paul.

Hill, M. (1982) "Street level bureaucracy in social work and social services departments" , in J. Lishman (de.) Research Highlights No 4: Social Work Departments as Organisations, Aberdeen: University of Aberdeen.

Hindess, B. (1982) "Power interests, and the outcomes of struggles", sociology 16 (4) : 498 – 511.

Hindess, B. (1986a) "Actors and social relations", in ?. Wardell and S.P. Turner (eds) Sociological Theory in Transition, London : Allen & Unwin.

Hindess, B. (1986b) " Interests in political analysis' , in J. Law (ed.) Power, Action, and Belief : A New Sociology of Knowledge?, London : Routledge & Kegan Paul.

Hindess, B. (1986c) Review Sociological Review 34 (2) : 440-2.

Hindess, B. (1987) Freedom, Equality and the Maret: Arguments on Social Policy, London : Tavistock.

Hindess, B. (1988) Choice, Rationality and Social Theory, London : Unwin Hyman.

Howe, D. (1983) "The social work imagination in practice and eduction" , Issues in Social Work Education 3 (2) : 77-89.

Howe, D. (1986) Social Worker and their Practice in Welfare Bureaucracies, Aldershot, Hants: Gower.

Howe, D. (1988) Review , Issues in Social Work Education 8 (1): 65-6.

Kadushin, A. (1959) "The knowledge base of social work", in A. Kahn (ed.) Issues in American Social Work, New York : Columbia University.

Knorr-Cetina, K. (1981) "The micro – sociological challenge of macrosociology : towards a reconstruction of social theory and methodology" in K. Knorr-Cetina and A.V. Cicourel (eds) Advances in Social Theory and Methodology: Towards an Integration of Micro-and Macro – Sociologies, London : Routledge & Kegan Paul.

Knorr – Cetina, K. (1982) " Scientific communities or transepistemic arenas of research?, Social Studies of Science 12: 111 – 28.

Kuhn, M.H. (1982) "The interview and the professional relationship" , in A.M. Rose (ed.) Human behaviour and Social Process : An Interactionist Approach, London : Routledge & Kegan Paul.

Kuhn, T.S. (1970) The Structure of Scientific Revolutions, 2nd edition, Chicageo : University of Chicago Press.

Law, J. (1986a) "On power and its tactics: a view from the sociology of science ", Sociological Review 34 (1) : 1-38.

Law , J. (1986b) "On the methods of long-distrance control: vessels, navigation and the Portuguese route to India", in J. Law (ed.) Power , Action and Belief: A New Sociology of Knowledge?, London: Routledge & Kegan Paul.

Law, J. (1986c) " Power/knowledge and the dissolution of the sociology of knowledge " , in J. Law (ed.) Power , Action and Belief : A New Sociology of Knowledge? , London : Routledge & Kegan Paul.

Lee, P. (1982) "Some contemporary and perennial problems of relating theory to practice in social work", in R. Bailey and P. Lee (eds) Theory and Practice in Social Work, Oxford : Blackwell.

Leonard, P. (1966) Sociology in Social Work, London : Routledge & Kegan Paul.

Leonard, P. (1984) Personality and Ideology: Towards a Materialist . Understanding of the Individual, London and Basingstoke, Hants : Macmillan.

Levi-Strauss, C. (1963) Structural Anthropology, New York Basic Books.

Levi-Strauss, C. (1974) The Savage Mind, London : Weidenled & Nicolson.

McCormick, M., Balla, D., and Zigler, E. (1975) "Resident care practices in institutions for

retarded persons", American Jornal of Mental Deficiency 80:1-17.

Mayer, J.E. and Timms, N. (1970) The Client Speaks, London: Routledge & Kegan Paul.

Mead, G.H. (1967) Mind, Self and Society, Chicago:b University of Chicago Press.

Meltzer, B., Petras, J. W., and Reynolds, L.T. (1975) symbolic . Interactionism: Genesis, Varieties, and Criticisms, London : Routledge & Kegan Paul.

Mishra , R. (1986) "The left and the welfare state : a critical analysis", Critical Social Policy 15:4-19.

Mitchell, J. (1975) Psychoanalysis and Feminism, Harmondsworth, Middx: Penguin.

Mitchell, J.C. (1983) "Case and situation analysis", Sociaological Review 31 (2) : 187-211.

Moffett, J. (1972) Concepts in Casework Treatment, London : Routledge & Kegan Paul.

Morgan D.H.J. (1989) "Strategies and sociologists : a comment on Crow", Sociology 23 (1): 25-9.

Nelson, B. (1984) Making an Issue of Child Abuse : Political Agenda Setting for Social Problems, Chicago: Chicago University Press.

Offe, C. (1984) Contradictions of the Welfare State, ed. J. Keans, London : Hutchinson.

Offer, J. (1983) "Spencer's sociology of welfare", Sociological Review 31 (4): 719-52.

Offer, J. (1984) "Informal welfare , social work and the sociology of welfare " , British Journal of Social Work 14 (6): 545-55.

Offer J. (1985a) "On the need for a sociology of poverty: comments on the state of research on poverry in the United Kingdom", Social Science Information 24 (2) : 299 – 307.

Offer J. (1985b) "Social policy and informal welfare", in M. Brenton and C. Jones (eds) The Year Book of Social Policy in Briain 1984-5, London : Routledge &Kegan Paul.

Outhwaite, W. (1983) Review, Network No 25, London : British Sociological Association, p. 17.

Philp, M. (1979) "Notes on the form of knowledge in social work", Sociological Review 27 (1) : 83-111.

Pinker, R. (1974) "Social policy and social justice " , Journal of Social Policy 3: 1-19.

Pinker, R. (1982) "An alternative view", in Barclay Report Social Workers: Their Role and Tasks, Appendix B, London: Bedford Square Press.

Pinker, R. (1983a) "Social welfare and the education of social workers", in P. Bean and S. Macpherson (eds) Approaches to Welfare, London: Routledge & Kegan Paul.

Pinker, R. (1983b) " Social work is casework", in T. Philpott (edl.) A New Direction for Social Work? The Barclay Report and its Implications London: Community Care/IPC Business Press.

Pinker, R. (1984a) " The threat to professional standards in social work education: a response to some recent proposals", Issues in Social Work Education 4 (1) : 5-15.

Pinker, R. (1986) "Time to stop CCETSW in its tracks', Community Care 18 September : 21-2.

Poulantzas, N. (1975) Classes in Contemporary Capitalism, London : New Left Books.

Pratt, J. and Grimshaw, R. (1985) "A study of a social work agency : the occupational routines and working practices of the education social work service ", Sociological Review 33 (1) : 106-35.

Rees, S. (1978) Social Work Face to Face, London : Edward Arnold.

Rex, J. (1973) Discovering Sociology : Studies in Sociological Theory and Method, London : Routledge & Kegan Paul.

Rex, J. (1988) "The role of class analysis in the study of race relations" in J. Rex and D. Mason (eds) Theories of Race and Ethnic Relations, Cambridge: Cambridge University Press.

Rex, J. and Moore, R. (1967) Race, Community and Conflict, Oxford : Oxford University Press.

Richards, M. and Righton, P. (1979) Social Work Education in Conftict, National Institute For Social Work Papers No. 10, London: National Institute for Social Work.

Roos, J.P. (1973) Walfare Theory and Social Policy, Helsinki – Helsingfors: Cletas Scientiarum Fennica.

Rose, D. (1989) "Big money turns the key : how government policy on private prisons was diverted by skilful lobbying", Guardian 11 January: 25.

Saussure, F. de (1974) Course in General Linguistices (1916), trans. W. Baskin, London : Collins.

Scholes, R. (1974) Structuralism In Literature, New Haven, Conn. : Yale University Press.

Schwartz, D. (1973) "The invocation of legal norms : an empirical investigation of Durkheim and Weber", American Sociological Review 28: 340-54.Scott, A. (1988) "Imputing beliefs : a controversy in the sociology of knowledge " , Sociological Review 36 (1) : 331 – 56.

Scott A. (1988). 'I'm Putting beliefs: a controversy in the sociology of knowledge", sociological Review 36 (1): 331-56.

Scull, A. (1989) "Community corrections – panacea, progress, or pretence?" , in D. Garland and P. Young (eds) The Power to Punish, Aldershot, Hants : Gower.

Searle, J. (1969) Speech Acts : An Essay in the Philosophy of Language, Cambridge : Cambridge University Press.

Sharp, R. (1980) Knowledge, Ideology and Politics of Schooling: Towards a Marxist Analysis of

Education, London : Routledge & Kegan Paul.

Sharron, H. (1983) "The NSPCC: moral panic and distortion in social policy", Guardian 30 November : 12.

Shaw, I. (1975) "Making use of research" , in H. Jones (ed.) Towards a New social Work, London : Routledge & Kegan Paul.

Shaw, J. (1974) The Self in Social Work, London : Routledge & Kegan Paul.

Sheppard, B. (1980) "Research into aspects of probartion", Home Office Research Unit, Research Bulletin 10 : 23-5.

Sibeon, R.A. (1982) Review, Sociological Review 30 (3) : 509 – 12.

Sibeon, R.A. (1989) "Cognitive indeterminacy and technical rationality in professional social work", paper given a British Sociological Association Annual Conference, Plymouth, March.

Silverstein, A.B.A. (1968) "A dimensional analysis of institutional differences ", The Training School Bulletin 64: 102-4.

Simmel, G. (1971) On Individuality and Social Forms : Selected Writings, Chicago : University of Chicago Press.

Simon, B.S. (1967) The Nature and Objectives of Professional Education. University of Leicester : Association of Social Work Teachers Annual Meeting, February.

Simpkin , M. (1979) Trapped within Welfare, London : Macmillan.

Skinner, J. and Robinson, C. (1988) who cares ? Women and the social services " , in Coyle, A. and Skinner, J. Women and Work : Positive Action for Equal Opportunites, London: Macmillan.

Small, J. (1984) "The crisis in adoption", International Journal of Psychiaty 30, spring: 129-41.

Small, N. (1987) "Putting violence towards cocial workers into context", Critical Social Pvitcy 19:40-51.

Smart, B. (1985) Foucault, Marxism and Critique, London : Routledge & Kegan Paul.

Smart, B. (1989) "On discipline and sociall regulation – a review of Foucault's genealogical analysis", in D. Garland and P. Young (eds) The Power To Punish, Aldershot, Hants :" Gower.

Smith, D. (1965) "Front line organisation of the state mental hospital", Administrative Science Quarterly 10: 381 – 99.

Smith, G. (1977) "The place of professional ideology in the analysis of social policy: some theoretical conclusions from a pilot study of the children's panels' , Sociological Review 25 (4) : 843 – 65.

Smith, G. (1979) Social Work and the Sociology of Organisaions, revised edition , London : Rouledge & Kegan Paul.

SSORU (1974) Social Science Organisation Research Unit, Brunel. Institute of Organisation and Social Studies Social Services Department : Developing Pattern of Work and Organisation, London : Heinemann.

Stacey, M. (1988) The Sociology of Health and Healing, London : Unwin Hyman.

Stevenson, O. (1970) "The knowledge base for social work", British Journal of Social Work 1 (2): 225-37.

Straus, M., Gelles, R., and Steinmetz, S. (1980) Behind Closed Doors : Violence in the American Family, Darden City, NY: Anchor/Doubleday.

Strauss, A., Schatzman, L., Ehrlich, D., Bucher, R., and Sabshin, M. (1973) "The hospital and its negotiated order", in G. Salaman and KI. Thompson (eds) People and Organisations, London : Longman.

Sudnow, D. (1965) "Normal crimes: sociological features of the penal code in a public defender's office" , Social Problems 12:255-76.

Sullivan, M. (1987) Sociology and Social Welfare, London: Allen & Unwin.

Sutton, C. (1979) Psychology for Social Workers and Counsellors, London: Routledge & Kegan Paul.

Taylor, W. (1981) Probation and After – Care in a Multi – Racial Society, London: Commission for Racial Equality.

Tyhorpe, J. (1979) Social Inquiry Reports : A survey, Home Office Research Study No. 48, London : HMSO.

Timms, N. (1983) Social work Values : An Enquiry, London : Routledge & Kegan Paul.

Timms, N. and Timms, R. (1977) Perspectives in Social Work, London: Routledge & Kegan Paul.

Timms, N. and Watson, D. (eds) (1978) Philosophy in Social Work, London : Routledge & Kegan Paul.

Tonnies, F. (1955) Community and Association, translated by C.P. Lommis, London: Routledge & Kegan Paul (first published in German in (887).

Townsend, M. (1911) The Case Against the Charity Organisation Society, Fabian Tract No. 158, London.

Townsend, P. (1979) Poverty in the United Kingdom, Harmondsworth, Middx: Penguin.

Urry, J. (1981) "Sociology as a parasite : some vices and virtues", in P. Abrams, R. Deem, J. Finch, and P. Rock (eds) Practice and Progress : British Sociology 1950 – 1980 , London : Allen & Unwin.

Walker, A. (1981) "Social policy, social administration and the social construction of welfare", Sociology 15 (2)j : 225 – 50.

Walker, A. (ed.) (1982) Community Care : The Family, The State and Social Policy, Oxford: Blackwell.

Walker, H. and Beaumont, B. (1981) Probation Work : Critical Theory and Socialist Practice, Oxford: Blackwell.

Walker, H. and Beaumont B. (1985) (eds) Working with Offenders, Basingstoke, Hants, and London : Macmillan.

Wallis, R. and Bruce, S. (1983) "Accounting for action: defending the commonsense hersey", Sociology 17 (1): 97-111.

Walton, R. (1975) Women in Social Work, London : Routledge & Kegan Paul.

Ward, L. (1984) "Planning for people: developing a local service for people with mental handicap, 1: Recruiting and training staff, King's Fund Project Paper 47, London.

Wordell M.L. and Turner S.P (eds) (1986) sociological Theory in Transition, London, Allen and unwin.

Webb, A. (1980) "The personal social services", in N. Bosanquet and P. Townsend (eds) Labour and Equality, London: Heinemann.

Webb, D. (1981) "Theemes and continuities in radical and traditional social work', British Jornal of social Work 11 (2) : 143 – 58.

Webb, D. (1985) "Social work and critical consciousness: rebuilding orthodoxy', Issues in Social Work Education 5 (2) : 85-102.

Webb, D. (1987) Review, Issues in Social Work Education 7 (2) : 157 –60.

Webb, D. and Evans, R. (1976) "Sociology and social work practice : explanation or method?", paper given at National Deviancy Conference, London.

Whorf, B. (1956) Language, Thought and Reality, New Yourk: MIT Press and Wiley.

Williams, M. (1977) Groundless Belief, Oxford: Blackwell.

Williams, R.G.A. (1983) "Concepts of health", Sociology 17 (2): 185-205.

Williams, S. (1986 "Appraising Goffman", British Journal of Sociology xxxvii (3) : 348-69.

Willis, A. (1986) "Help and control in probation: an empirical assessment of probation practice", in J. Pointing (ed.) Alternatives to Custody, Oxford: Blackwell.

Wilson, A. (1986) But My Cows Ain't Coming to England, London : Institute of Race Relations.

Wilson, D. (1974) "Uneasy bedfellows", Social Work Today 5 (1) : 9-10.

Woodroofe, K. (1962) From Charity to Social Work, London : Routledge & Kegan Paul.

Wootton, A. (1975) Dilemmas of Discourse : Controversies about the Sociological Interpretation of Language, London : Allen & Unwin.

Wootton, B. (1959) Social Science and Social Pathology, London: Allen & Unwin.

Young, A. and Ashton, e. (1956) British Social Work in the Nineteenth Century , London: routledge & Kegan Paul.

Young, K. (1977) "Values in the policy process", Policy and Politics 5 (3): 1-22.

Young, P. (1979) "Foreword" in K. Curnock and P. Hardiker Towards Practice Theory: Skills and Methods in Social Assessments, London : Routledge & Kegan Paul.

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع : ٤٢٦٢ / ٩٩

الترقيم الدولى : 977 - 5471 – 21 – 4